

الجبهة الوطنية العريضة (السودان) الموقف والهدف والبديل الديمقراطي



لا تحاور ولا تفاوض مع النظام

معاً من أجل إسقاط النظام

المحتويات

- 1- خطاب رئيس الجبهة الوطنية العريضة (المؤتمر الثاني للجبهة الوطنية العريضة4
- 2- خطاب رئيس الجبهة الوطنية العريضة (المؤتمر الاول للجبهة الوطنية العريضة34
- 3- وثيقة وحدة المعارضة.....54
- 4- مشروع قانون معاقبة الفساد.....61
- 5- مشروع قانون الأحزاب.....75
- 6- برنامج الجبهة الوطنية العريضة.....88
- 88.....(1) البرنامج السياسي.....
- 92(2) حقوق الانسان.....
- 94.....(3) البرنامج الاقتصادي.....
- 118.....(4) الاعلام.....
- 121.....(5) السياسة الخارجية.....
- 127.....Unification of the Oposition -7
- The speech of the President of BNM Before the Constituent Congress in -8
- 134..... London

BNM

الجبهة الوطنية العريضة



المؤتمر الثاني للجبهة الوطنية العريضة (السودانية) بالقاهرة

تحت شعار: وحدة المعارضة لإسقاط النظام وعدم التهاور معه

خطاب رئيس الجبهة الوطنية العريضة في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر يوم السبت
2014/8/16م

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله وبأسم وطننا السودان الحبيب نفتتح المؤتمر الثاني للجبهة الوطنية العريضة (السودانية) في هذا اليوم السبت السادس عشر من شهر أغسطس عام 2014م بالقاهرة .

وفي البدء أحيي الإخوة المؤتمرين الذين قدموا من داخل السودان ومن العديد من دول المهجر .

نحيي الكيانات والتنظيمات التي إنضمت عن قناعة الى الجبهة الوطنية العريضة وتعهدت بالعمل الدءوب لإسقاط النظام وإلتزمت بعدم التهاور معه .

نحيي جبهة القوى الثورية المتحدة .

نحيي حزب التحالف الوطني .

نحيي حركة تمرد السودان .

نحيي الحركة الإتحادية والأحرار من حزب الأمة .

نحيي مؤتمر الكنابي .

ونحيي حركة التجديد السودانية .

ونحيي حركة تضامن القوى الثورية المسلحة .

نحيي جبهة القوى الثورية الديمقراطية .

نحيي الحزب السوداني الديمقراطي الحر .

نحيي حزب المؤتمر السوداني الذي أيد المشاركة في هذا المؤتمر .

نحيي الحزب الشيوعي السوداني الذي يشارك في هذا المؤتمر .

نحيي حزب البعث العربي الأصل الذي يشارك في هذا المؤتمر .

نحيي التنظيم السوداني الديمقراطي الفيدرالي .

نحيي الحركة الوطنية الديمقراطية (كوتل) .

نحیی حزب الوسط الإسلامی بقیادة المناضل الدكتور یوسف الكودة الذی إنضم الی الجبهة الوطنیة العریضة .

نحیی التّنظیّات الّتی شاركت فی تأسیس الجبهة الوطنیة العریضة فی أكتوبر 2010م وواصلت عطاءها لأسقاط النظام وهی الآن تنصدر الحضور فی هذا المؤتمر من كاد ومؤتمر البجا و غیرها .

لقد إتسع ماعون الجبهة الوطنیة العریضة وهی وعاء جامع لا تمثّل حزباً معیناً أو كیاناً محدداً وإنما یجتمع فیها كل أحرار وطننا الذین خرجوا ضد النظام ولا یعودون إلا وقد خر النظام صریحاً

أحیی العدید من الأفراد الذین إنضموا للجبهة الوطنیة العریضة وهم كثر بعد أن إستبان لهم صدق ومصادقیة طرح الجبهة الوطنیة العریضة وهم إما أعضاء فی كیانات سیاسیة أو غیر منتمین لأي كیان فالجبهة الوطنیة العریضة تتكون من كیانات ومن أفراد .

ونحیی أعضاء الجبهة الذین قدموا من داخل السودان ومن بلاد المهجر ممثّلین ومندوبین عن أعضاء الجبهة فی بلادهم .

إننا نقیم هذا المؤتمر بالقاهرة عاصمة الأمة العربیة ومركز الإنطلاق الوطنی النضالی من أجل الشعوب الّتی تناضل من أجل الحریة والدیموقراطیة والمساواة والعدل والسلام والإستقرار ، الّتی تسعى للعزة والكرامة إنتزاعاً لحقوق الإنسان الّتی أهدرتها طغمة قاهرة متجبرة إستغلت الدین ستاراً للنهب والقهر والقتل وترویع الآمنین ، وفسدت وأفسدت ونهبت وقتلت وإغتصبت وهجرت وشردت المواطنین وقسمت الوطن الی شیخ متحاربة .

كانت القاهرة وستظل صمام الأمان لحقوق الشعوب لاسیما شعب السودان فی جنوب الوادی حیث الروابط الأزلیة الأبدیة الّتی جمعت بین الشعبین السودانی والمصری منذ بداية التاریخ ومنذ مملكة كوش النوبیة ، ومنذ آیام تهراقا وبعانخی الذین قدما من جنوب الوادی الی شماله ، ومنذ آیام سیدنا موسی علیه السلام وعندما إستدعی فرعون السحرة مما یعرف الآن بشمال السودان ورحلة سیدنا موسی علیه السلام الی مجمع البحرین جنوباً حتی ملتقى النيل الأزرق مع النيل

الأبيض في الخرطوم . وتواصلت العلائق مع الدولة المسيحية في السودان ومصر ومع الزحف الإسلامي للسودان سلباً من الشمال والغرب والشرق . فتوحدت مشاعر الشعبين وتوافق وجدانها في الأدب والشعر والفن والثقافة واللغة والديانات وإنفعل الشعبان بما يجري بينهما كمجرى نهر النيل العظيم .

فإذا كانت مصر هي مصدر الإنطلاق للتححر الإفريقي والعربي فقد ظلت القضية السودانية في مركز القلب من ذلك الإنطلاق . فتحت مصر أرضها وسماءها ومدارسها وجامعاتها وأزهرها لشعبنا في السودان وظل أبنائنا يتمتعون بكل المزايا التي يتمتع بها الشعب المصري . وفتح السودان أبوابه وأرضه لمصر الشقيقة دونما إحساس بالمن والعطاء فما بين السودان ومصر هو ما بين اليد اليمنى واليسرى يتكاملان ولا يتعارضان . ولعلمكم جميعاً تذكرون مؤتمر اللاءات الثلاث في الخرطوم عام 1967م . ومن يسعى الى إلحاق الأذى بمصر وشعبها ويهدد أمنها وإستقرارها إنما هو عدو للسودان قبل مصر ونقاتله نحن قبل مصر . والأمن المصري هو إمتداد للأمن السوداني وكذلك الأمن السوداني هو إمتداد للأمن المصري.

لقد عقدنا مؤتمراً الثاني في مصر الشقيقة ونحن نحس بأننا نقيمه في السودان فلا فواصل ولا حواجز . وإذا كان النظام الفاسد الإرهابي في الخرطوم يقيم الحواجز ويتربص بمصر تحت وجه الثعلب الماكر المخادع فإن مشاعر الشعب السوداني المتدفقة لا حواجز لها ولا كوابح فيها .

لقد أقمنا مؤتمراً الأول في لندن ببريطانيا في 2010/10/21م لهدف واحد محدد هو إسقاط النظام الإسلامي المخادع الإرهابي في السودان وعدم التحوار معه وإقامة البديل الديموقراطي . والجبهة الوطنية العريضة مكونة من كيانات سياسية عديدة ومنظمات إقليمية سودانية ومن مواطنين سودانيين أحرار إتقوا جميعاً على رفض الإنقلاب العسكري الإسلامي الذي قامت به مجموعة الإسلام السياسي تحت مسمى الجبهة الإسلامية القومية في ذلك اليوم المشؤوم في تاريخ السودان في 1989/6/30م . وجماعة الإسلام السياسي في السودان يغيرون أسماء تنظيمهم كما تغير الحرباء لونها والحية جلدها ، فمن إخوان مسلمين الى جبهة الميثاق

الإسلامي الى الجبهة الإسلامية القومية الى المؤتمر الوطني وقد نسمع بأسم جديد غداً يحل محل المؤتمر الوطني . لقد أسقطوا بأنقلابهم العسكري الحكم الديموقراطي التعددي القائم وقتها وحلوا الأحزاب السياسية والنقابات والإتحادات وإعتقلوا المواطنين . فأستحدثت السلطة الانقلابيه الإسلامويه أسالب القمع والتعذيب وأنشأت مراكز للإعتقال مجهولة سميت ببيون الأشباح وطفقت تعذيباً وتفتيلاً داخل تلك البيوت وخارجها وفتحت السودان للإرهابيين من كل حذب و صوب فكونت ما سمي المؤتمر الشعبى العربي الإسلامي والذي جلبت له كل الإرهابيين والأصوليين من المنطقة العربية والإسلامية وأمريكا اللاتينية وأصبح السودان وكرراً ومنطلقاً لعمليات إرهابية عديدة شملت مصر الشقيقة في بداية التسعينات وأنشأت مراكز للتدريب العسكري الإرهابي كان من بين أحد أهدافها إغتيال الرئيس المصري الأسبق في أديس أبابا عام 1995م بتدبير وتخطيط وتمويل من قيادة الدولة بالخرطوم كما هو معلوم للكافة .

وتوسع النظام في حربه على جنوب السودان وأقم فيها بعداً دينياً تحت دعوى الجهاد ضد الكفرة والصلبيين ونشروا قصصاً عن الحور العين والملائكة الذين يحاربون معهم والقروء التي إنضمت الى كتيبة الجهاديين الإسلامويين مشاركة في القتال . فقتل في حرب الجنوب مايقارب مليوناً مواطن من الجنوب والشمال . فتدخل المجتمع الدولي مؤيداً ومؤازراً لأهل الجنوب وأبرمت إتفاقية نيفاشا عام 2005م في كينيا بعد حوار دام نحو ثلاث سنوات بين النظام الإرهابي في الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان بتدخل أجنبي كامل إنتهت بأستفتاء في الجنوب صوت أكثر من 99% لصالح الإنفصال . وقامت دولة الجنوب على ثلث مساحة السودان وضمت ربع سكان السودان و75% من بترول السودان . وأصبحت دولة الجنوب هي مجرى النيل الأبيض نحو الشمال . وما كان لجنوب السودان أن ينفصل لو كان في السودان نظام ديموقراطي تعددي تقام وتسان فيه الحقوق والواجبات على أساس المواطنة في مساواة تامة دونما إعتبار للدين أو العرق أو الثقافة . لقد كان قرار الإنفصال رفضاً لحكم الإسلامويين أكثر منه رفضاً

للبقاء مع الشمال . فإنفصل الجنوب ليقع في براثن الصراع القبلي والتمزق الجهوي وليطحن في أتون حرب تهدد وجود الجنوب كدولة .

ولقد حَسَبَ النظام في الخرطوم أن انفصال الجنوب إنجاز هائل له في خطب قاداته ، فقد ذهب عن كاهله إقليم لا يدين تماماً بالإسلام . فأعلن رئيس النظام التطبيق الكامل لما أسماه الشريعة الإسلامية كما وصفها بدون دغمة بعد أن انفصل الجنوب . يا سبحان الله !! هكذا يتعامل النظام مع ضياع ثلث الوطن . الشريعة التي يقصدها النظام هي شريعة القتل والنهب لا شريعة العدل والحرية والمساواة والتراحم والتوادر .

ولم يقنع النظام بضياع الجنوب بل ظل يواصل حربه الشعواء على المواطنين المسلمين في دارفور لأنهم يطالبون بأزالة التهميش عنهم وإنصافهم من الظلم والهوان . ففقق يقصف القرى الآمنة بالطائرات ويسلط عليها مليشياته أرضاً ، فحرق أكثر من ألفي قرية وشرّد أهلها لجأوا الى دول الجوار ولاذوا بالمعسكرات داخل دارفور التي إكتظت بملايين المواطنين رجالاً ونساءً وأطفالاً ومايزالون في المعسكرات منذ أكثر من عشر سنوات يقتاتون بالهبات والإعانات من المحسنين من دول العالم . فتعطل الناس وتوقفت عجلة الإنتاج . وما أفضع الجرائم التي إرتكبتها النظام الإسلامي في دارفور من قتل وإغتصاب وإغتال للكرامة الإنسانية حيث تجاوز القتلى في دارفور وحدها نحو أربعمئة ألف شهيد . ورغم تدخل المجتمع الدولي وإبرام إتفاقيات في أبوجا والدوحة إلا ان آلة الحرب لازالت تطحن المواطنين بمليشيات من قبائل تحت مسمى الجنجويد وحرس الحدود وقوات الدعم السريع يغدق النظام عليهم المال والسلاح ويغض الطرف عن جرائم النهب والقتل والإغتصاب . بل أن الحكومة أثارت وتثير الفتن بين القبائل في دارفور فنشبت الحروب بين قبائل عدة في تحريض وتسليح من الحكومة حتى ينشغل الناس بأمرهم ويمتنعون عن مقاتلة السلطة حتى لو أدى ذلك لإراقة الدماء وقتل الأبرياء وقطع الأرحام كما يفعل إبليس اللعين . وعلى سبيل المثال :-

(1) الحرب بين الرزيقات وبني حسين في منطقة السريف وبني عامر .

- (2) الحرب بين الترجم والرزيقات غرب وجنوب دارفور .
- (3) الحرب بين المسيرية والرزيقات في شرق وجنوب وغرب دارفور في منطقة جنوب زالنجي ووادي صالح والضعين .
- (4) الحرب بين الحوطيه والرزيقات في منطقة جنوب شرق زالنجي .
- (5) الحرب بين المعاليا والرزيقات شمال الضعين وشمال دارفور .
- (6) الحرب بين التعالبة والرزيقات في منطقة كاس .
- (7) الحرب بين الصعدة والرزيقات في منطقة شرق كاس .
- (8) الحرب بين القمر والرزيقات في منطقة كلبس .
- (9) الحرب بين الزغاوة والرزيقات في منطقة صليعة شمال دارفور .
- (10) الحرب بين المساليت والعرب في غرب دارفور .
- (11) الحرب بين الفور والعرب في منطقة جبل مرة .
- (12) الحرب بين الفلاته والبنبي هلبة في منطقة عد الفرسان .
- (13) الحرب بين القمر والبنبي هلبة في منطقة عد الفرسان .
- (14) الحرب بين المسيرية والرزيقات في منطقة خور رملة .
- (15) الحرب بين بطون الرزيقات النوايبة والعريقات .

كل قبائل دارفور في حرب فيما بينها بتحريض وتسليح وتمويل من حكومة تدعي زوراً وبهتاناً أنها حكومة وأنها تنتسب للإسلام بل وتحمل رسالة الإسلام السمحة . ثم أشعلت الحكومة حرباً في جبال النوبة في جنوب كردفان وفي منطقة الأنقسنا في النيل الأزرق بعد أن زورت الإنتخابات عام 2010م في جنوب كردفان لتسقط مرشح الحركة الشعبية لصالح مرشحها المطلوب للعدالة الدولية فأشعلت الحرب وقصفت المواطنين بالطائرات وهدمت المدارس والمستشفيات فأختبأ بعض المواطنين في الكهوف، ومداخل الجبال وسقط النساء والأطفال والعجزه قتلى وسال الدم السوداني ومايزال وتشرذم الألوفا من المواطنين .

ولعل النظام لا يعرف غير القتل والتقتيل سبيلاً لكل من يعترض سياساته ونهجه فقتل بدم بارد المتظاهرين السلميين في بورتسودان في الشرق وفي أمري وفي كجبار في الشمال وقتل بدم بارد الطلاب في جامعة الخرطوم وجامعة الجزيرة في وسط البلاد وفي نيالا والفاشر وزالنجي والدلنج في غرب البلاد . وعندما إنتفض شعبنا في مظاهرات سلمية يتصدرها شباب في عمر الزهور قتلهم قناصة النظام من أمن وحزب المؤتمر الحاكم والمستجلبين من خارج السودان فسقط في سبتمبر العام الماضي أكثر من 220 شهيداً في العاصمة القومية وحدها .

السادة الحضور :

إنهيار الإقتصاد الوطني :

لم يَعتدِ نظام الحكم الإرهابي على المواطنين قتلاً وتشريداً فحسب بل هدم متعمداً الإقتصاد الوطني ليعيث أنصاره المتأسلمون فساداً في الأرض . فقامت السلطة بالقضاء على مشروع الجزيرة الزراعي أكبر مشروع زراعي في إفريقيا أسسه الحكم البريطاني فكان هو الداعم الاول للخرينة العامة ، فباع منشآته وهدم قنواته وأهمل نظافتها وأعتدى على أرضه . كما قضى على الناقل الوطني من سكة حديد وخطوط جويه وخطوط بحرية ونقل نهري وباع جل مكوناتها خردة لمحاسيبه . لقد كان دخل البترول منذ عام 1999م وحتى إنفصال الجنوب عام 2011م أكثر من سبعين مليار دولار بددها النظام سرقة ورشوة لمحاسيبه وشراء لبعض المنسويين للمعارضة ولم يستثمر منها شيئاً في تنمية الزراعة أو الصناعة وما تم من منشآت كان كله من قروض تتحملها الأجيال القادمة حصلوا عليها بالفساد والسمسرة وأصبح الحفاة العراة الذين أستولوا على السلطة بليل هم أصحاب المال والعمارات في دول الخليج وأصحاب الفنادق والأرصدة في بنوك ماليزيا وغيرها وأصبح صبيانهم يحملون الملايين من الدولارات في تجوالهم في شنطهم وقد ضبط بعضهم في مطار دبي وغيره .

تدنت العملة الوطنية فقد كان سعر الدولار عند إنقلابهم 12 جنيهاً سودانياً وزعموا أنهم قاموا بالإنقلاب حتى لا يصل سعره الى 20 جنيهاً . وأصبح الآن سعر

الدولار الواحد نحو عشرة ألف جنيه ومنعاً للفضيحة حذفوا ثلاثة أصفار وصارت الألف جنيه جنيهاً واحداً فصادروا من كل ألف جنيه يمتلكها المواطن السوداني مبلغ 999 جنيهاً وأبقوا له جنيهاً واحداً وحتى هذا الجنيه الجديد أصبح عشرة منه يساوي دولاراً واحداً .

إرتفعت الأسعار فصارت الحياة ليست ضنكاً فحسب بل تعذر على المواطن العادي أن يقابل شطف العيش فألغى الكثيرون من طعامهم وجبتين من ثلاث والثالثة يحصل عليها البعض من أكوام الزبالة والبعض الآخر تسولاً والبعض من ماء الفول بينما يعيش في الجانب الآخر رجال اللحى والضلال في السلطة كما يعيش المبذرون أخوان الشياطين . وقد بلغ التضخم وفق البيانات الرسمية 46.8% . فانتشر الفساد وعم . والفساد في بلدنا ليس سقوطاً فردياً بل هو فساد بنيوي وشامل شمل كل قيادات الدولة من أعلاها الى أدناها ... من رئيسها وأسرته الى الولاة والوزراء والمحاسبين وذوي القربى والمنافقين ومن هم في حظية السلطان وما أكثر هؤلاء . إستولوا على الأراضي وتناولوا في البنيان وأكثروا من الزوجات ولكل نصيبه في الفساد . وحاربوا كل مؤسسات الدولة وفتحوا الأبواب على مصرعها للفاستين الذين لا يكتفون بالملايين بل يتجاوزونها الى المليارات . وأصبحوا يتصيدون المستثمرين الأجانب يطالبون بدفع نصيب لهم لتسهيل الموافقة على مشاريع الإستثمار ففر الجادون من المستثمرين بجلدهم .

هناك قضايا فساد أزكمت الأنوف ولم يعد في الإمكان السكوت عليها أو التقاضي عنها كالفساد في مؤسسة الأقطان وفي السدود وشركات الكهرباء وفي إنشاء المطار الجديد الذي لم يقم بعد وفي خدمات البترول وبيع الخطوط الجوية السودانية وبيع خط هيثرو والتقاوي الفاسدة المدمرة للإنتاج والسمسرة المليارية التي يديرها علناً أهل الرئيس ومحاسب السلطة وفي الفساد المدوي في رئاسة ولاية الخرطوم والذي تجاوز التسعمائة مليار جنيه . وقد كُشف بعض ذلك الفساد بسبب الصراع الداخلي بين الفاستين من قيادات السلطة الإسلامية . وكما يقول المثل (إذا اختلف اللسان ظهر المسروق) وحركت إجراءات قانونية في محاولة لتصفية الحسابات فيما بينهم ولتضليل الشعب من جهة أخرى . ولكن النيابة المعينة والتابعة للنظام

منعت النشر عن تلك القضايا فتجمدت أية متابعة للإجراءات ريثما تسوى الخلافات بين اللصوص المتعاركين .

ولعل مما ضاعف الفساد أن السلطة قمعت حرية التعبير والصحافة واعتقلت الصحفيين ومنعت بعضهم من الكتابة في أي صحيفة وأرسلت من يعتدي بالضرب على بعضهم . وظلت تفرض الرقابة القبلية والبعدية (أي قبل وبعد الطبع) على الصحف وتصادر الصحف بعد طباعتها وقبل توزيعها إلحاقاً لأكبر قدر من الأذى المادي . ولكن رغم ذلك ساهمت بعض الصحف في كشف مجرد القمة العليا من هرم الفساد في بعض الحالات . وغاب إستقلال القضاء حيث فصل النظام من القضاة أخيرهم وإستبدلهم بأهل الولاء والطاعة . وهدم حيدة أجهزة الدولة . وزور الانتخابات النيابية وأصبح البرلمان هو الوجه الآخر للسلطة التنفيذية الفاسدة . إن الفساد يرتبط بأيدولوجيه النظام والتي ترى في الدولة غنيمة وعلاقتها بالمواطنين علاقة إمتلاك وليس علاقة خدمة . فاذا كانت تمتلك الإنسان فهي تمتلك المال والأرض ولا تثريب عليها إن سرقت أو نهبت .

ولقد ظل السودان لسنوات عدة هو الثالث في الفساد عالمياً لايتقدمه غير أفغانستان والصومال.

أعزائي الحضور:

السودان دولة طاردة

لقد أضحى سوداننا بفعل سياسات الإسلامويين دولة طاردة فلا إهتمام بالعلم أو العلماء أو المبدعين وقد جاء ترتيبه الأخير 143 من 143 . وأصبح أمنية كل سوداني وسودانية أن يهجر بلده الى أرض الله . فهاجر من السودان نحو ثلث سكانه بعضهم بحثاً عن لجوء سياسي وبعضهم بحثاً عن لجوء إقتصادي وبعضهم هرباً من جحيم لا يطاق . فترك الوطن شباب هم عماد الحاضر وأمل المستقبل وهم من يعتمد عليهم في بناء التنمية ... تركوا الوطن الى المجهول . وبعضهم حصل على جنسية أخرى وبدأ يعيد تشكيل وجدانه وإنتمائه فواحسرة على سوداننا .

ووفق البيانات الحكومية الرسمية هجر السودان خلال ستة أشهر 55 ألف مواطن بعقود عمل رسمية منهم 2000 أستاذ جامعي و 2000 طبيب وأكثر من 20 ألف شاب وما أكثر من ترك السودان خلال هذه الفترة نفسها دون عقود عمل أو أوراق رسمية . وحسب إحصائيات الأمم المتحدة فإن الهجرة منذ 1975م وحتى عام 2009م بلغت 11 مليون شخص منها في عهد الإنقاذ الحالي أي منذ 1999م وحتى 2009م عشرة مليون شخص بمتوسط نصف مليون مواطن في السنة الواحدة . وما أكثر الذين يتوقون للهجرة ولكن لا يقدرّون أو لا يستطيعون .

الإخوة الحضور الكريم :

النظام لا يعبأ بالمواطن

لقد ظلت حكومة الإسلام السياسي ربع قرن من الزمان ممسكة بمفاصل السلطة لا تعبأ بإنشاء البنى التحتية التي تمنع الكوارث كل عام . والأمطار في السودان غزيرة في مواقيت محددة معلومة لا تتقدم أو تتأخر إلا أياماً معدودات . ولكن الحكومة ظلت تشيد الطرق بمستوى مرتفع دون فتحات لمروور المياه وتصدق بالبنيان في الوديان والخيران مجرى الأمطار مما يغير مجرى الأمطار من جهة ويجعل تلك المنازل والتي تبنى بالطين عادةً، لقلة الإمكانيات عرضة للإنهيار . ولا تقوم الحكومة بإنشاء المجاري والمصارف رغم إدعائها الكاذب كل عام أنها جاهزة ومستعدة للأمطار .

وفي العام الماضي تشرد الملايين في كل مدن وقرى السودان وإفترشوا العراء في مجاري المياه الراكضة حيث تهدمت منازلهم وتكاثرت الأوبئة والأمراض وتبرع بعض الخيرين نجدةً للمشردين فمن فعل ذلك من المواطنين بقيادة شبابنا أُعتقل وعُذب وطُورِد وما جاء من خارج البلاد إستولى عليه زبانيه السلطة ومنعوه عن المستحقين بل عرضوا المعونات الوافدة للبيع في السوق لحسابهم . إن هؤلاء المنتسبين للدين بينهم وبين الشعب عداً وكراهية ، يتسببون في الكارثة ويمنعون الآخرين من رفع البلاء أو تقليل ضرره .

وتتكرر المأساة هذا العام وقد تهدمت أُلوف المنازل بسبب الأمطار وتشرد الآلاف في العراء يخوضون المياه ويفترشون الطين وجرفت المياه العديد من الناس وحكومة اللحي تتفرج بل قد تتلذذ بمعاناة الشعب ولا تحرك ساكناً . وجاء المحسنون كالعادة من خارج الحدود يقدمون العون وهم يتوجسون من السلطة التي تأكل مال المحتاجين وأصر المحسنون على التوزيع بأنفسهم رغم تمنع المسؤولين . إن شعبنا الآن يعيش فوق المياه الراكضة ويدفنون موتاهم داخل برك المياه ويتعرضون للأوبئة والأمراض الفتاكة . لقد إمتلأ شعبنا غيظاً و غضباً إستعداداً ليوم الغضبة الكبرى ولحظة الانفجار المريع ضد النظام ومن شايعه أو وقف معه . فإن دوي الانفجار يكون بمقدار التراكمات وحالة الغليان فقد بلغت الروح الحلقوم .

الحضور الكريم :

المحكمة الجنائية الدولية:

لقد إرتكب النظام جرائم عدة في دارفور فقرر مجلس الأمن الدولي في يوم الإثنين 2005/1/17م إرسال لجنة لتقصي الحقائق من بين أعضائها خبير مصري وزارت اللجنة إقليم دارفور وإجتمعت ببعض الضحايا وقابلت المسؤولين وعدداً كبيراً من مَن لهم عِلْمٌ بما يجري في دارفور ورفعت توصياتها لمجلس الأمن وبناءً عليها أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في 2005/3/14م بالرقم 1593 بأحالة الأمر الى المحكمة الجنائية الدولية وأجرى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية تحريات جديدة إستمرت سنوات حتى كان يوم 2008/7/14م فقدم المدعي العام السيد أوكامبو إتهاماً ضد عمر البشير يحوي عشر تهم ، ثلاثٍ بالإبادة الجماعية وخمسٍ عن جرائم ضد الإنسانية وتهمتين عن جرائم الحرب . وأصدرت المحكمة قراراً بتوجيه إتهامات ضد البشير بجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية ولم توافق على الإتهامات بالإبادة الجماعية فأصدرت أمراً بالقبض ضد البشير بالتهم المذكورة .

وفي 2009/7/6م إستأنف المدعي العام ضد قرار رفض توجيه تهم عن الإبادة الجماعية وفي يوم الأربعاء 2010/2/3م أعادت محكمة الإستئناف الدولية الأمر لمحكمة الموضوع لتوجيه تهمة ضد البشير بجرائم الإبادة الجماعية . وفي يوم الإثنين 2010/7/12م أضافت محكمة الموضوع تهماً بجرائم الإبادة الجماعية ضد البشير وصدر أمر قبض ثانٍ عليه .

وكان السودان قد وقع على إتفاقية روما المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية ولكنه لم يجرها في برلمانها . والسودان أيضاً وقع وإنضم الى إتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية ومعاقبة مرتكبيها . وتلزم هذه الإتفاقية التدخل بما فيه التدخل العسكري المباشر لوقف عمليات الإبادة الجماعية والقبض على المتهمين ومحاكمتهم أمام المحاكم الوطنية أو تسليمهم للمحاكم الدولية لمحاكمتهم . وقد وقع على هذه الإتفاقية 144 دولة من بينها السودان والولايات المتحدة و15 دولة عربية هي الجزائر والبحرين ومصر والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب والسعودية والعراق وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن وسوريا .

وقد كان لزاماً على كل من وقع على منع جريمة الإبادة الجماعية أو من وقع على إتفاقية روما أن يسارع بالقبض على البشير وآخرين في نظامه كوزير الدفاع المطلوب أيضاً أمام المحكمة الجنائية الدولية . ولكن الدول العربية أضفت حماية كاملة على البشير وصدر قرار من جامعة الدول العربية بإدانة أمر القبض على البشير بدل إدانة أفعاله والقبض عليه . وقد كان ذلك مخالفاً للإتفاقيات الدولية الموقعة وموقفاً معادياً لشعب السودان الذي يزرع تحت جرائم النظام . وقد كانت بلاد العرب ملاذاً آمناً للبشير ووزير دفاعه المطلوبين للعدالة الدولية .

أما المجتمع الدولي فلم يبدِ حرصاً على إعتقال البشير وتنفيذ القرار الدولي بالقبض عليه . فالمجتمع الدولي يريد رئيساً مطارداً لإستغلاله لتنفيذ أجنده ولا يريد رئيساً مقبوضاً عليه . وقد ظل البشير يسافر الى أقطار عدة تتواجد فيه قوات عسكرية عربية .

إن التضامن مع شعبنا يستوجب أن تقفل البلاد العربية أبوابها أمام رئيس مطارد دولياً وأن تسلمه للعدالة الدولية عندما يطأ أرضها .

إن الجبهة الوطنية العريضة ظلت تدعم قرارات المحكمة الجنائية الدولية ولكن عند إسقاط النظام لن نسلمه للمحكمة الجنائية الدولية حيث أنه مطلوب للعدالة على جرائم ارتكبتها في دارفور فقط ولكنه ارتكب جرائم عدة في مناطق عديدة في وطننا وارتكب جرائم تمزيق الوطن وقتل الأبرياء في مناطق خارج دارفور وقام نظامه ورموز النظام بالفساد والإفساد ولا بد أن تتم المساءلة على كل الجرائم . وهذا لا يتحقق إلا أمام قضاء سوداني مستقل عادل سيكون موجوداً عند إسقاط النظام .

أعزاءنا الحضور

النظام والأمن القومي العربي

إن النظام في الخرطوم جزء من منظومة الإسلام السياسي الدولي بل إنه الحلقة الأقوى في تلك المنظومة . وكان المبادر في الإستيلاء على السلطة على ظهر دبابة وإنتهج الإرهاب المحلي والدولي أسلوباً ومنهاجاً، تدخل في شأن جميع الدول العربية منذ قيامه حيث أرسل الإرهابيين الى مصر وطفق يكيل السباب الفاحش البذئ على كل قادة العرب العظام عبر إذاعته وتلفازه ويردح بأقذر العبارات . ودعم إحتلال الكويت وسعى ويسعى الى إقامة ما يسمى بالخلافة الإسلامية فأنشأ شبكة من الإرهابيين والمتطرفين الذين يقاتلون في صفوف الحركات الرفضة للأمن والإستقرار . وتجدهم الآن يقاتلون في ليبيا وفي سوريا والعراق بل وينشرون الإرهاب حتى في الولايات المتحدة التي تضم سجونها العديد منهم . وأقام النظام علاقة إستراتيجية مع إيران في مواجهة دول الخليج العربي . فأنشأت إيران مصانع للسلاح في السودان وأرسلت من يدرّب قوى الأمن في السودان على قتل المتظاهرين وتدريب الإرهابيين لإرسالهم في مهام خارج السودان . فمُنظمة 15 خرداد الإيرانية أنشأت لتصفية كل أعداء الثورة الإيرانية في العالم بالخطف أو الإغتيال وهي تملك ميزانية مفتوحة وتتبع لمرشد الثورة الإيرانية مباشرة . لقد إتخذت هذه المنظمة من السودان مقر لها تمارس منه كل نشاطاتها الإرهابية الإجرامية . وتوثيقاً للعلائق مع إيران كان السودان ممراً للأسلحة الإيرانية للشمال وأصبحت المواني السودانية مزاراً متكرراً للسفن الإيرانية

الحربية . ودار حديث حول مباحثات لنصب صواريخ إيرانية تهديداً لأمن الخليج العربي .

لقد كشفت الضربات الإسرائيلية المتكررة على السودان عن العلاقة العسكرية بين حكومة الإنقاذ في الخرطوم وإيران . ففي يناير 2009م أغارت إسرائيل على قوافل تهريب السلاح في شرق السودان وقتل العديد من السودانيين المشاركين في التهريب فتكرر ذلك في فبراير 2009م . والهجوم الثالث كان في 2011/4/5م عندما هاجمت إسرائيل عربة نقل إيرانية وفلسطينياً . والهجوم الرابع كان على عربة برادو في 2012/5/22م قتل سائقها وهو يهرب أسلحة بحري ترانزيت في بورتسودان . والهجوم الخامس كان قصف مصنع اليرموك الإيراني للصناعات العسكرية بالخرطوم وذلك في أكتوبر 2012م .

وفي 2014/7/19م تبجح وزير الدفاع والمطلوب للعدالة الدولية وزعم أنهم يزودون حماس بصواريخ ، فأنفجر مصنع للأسلحة في الجيلي شمال الخرطوم بحري نفت الحكومة – وقد تكون كاذبة – أن الفاعل هو إسرائيل .

إن الخرطوم الآن مكتظة بجماعات متشددة متطرفة يرهاها النظام ، بعضها تدرب في غابة الدندر وبعضهم يدعم ويباع تنظيم داعش (الدولة الإسلامية في العراق) ويعلنون ذلك في وسائل الإعلام دونما حرج أو مساءلة . وبعضهم يتصدى لضرب الصحفيين في وضح النهار ويقتل آخرين ويهدد بتصفية أشخاص محددین . ولعل السلطة تنتبسم فرحاً مما يفعلون حتى أنه لم يعد المواطن آمناً على نفسه أو عرضه أو ماله والسلطة ومن وراء حجاب شفاف تدير شبكتها الإجرامية والتي يمكن أن تتجاوز كل الخطوط وكل الحدود .

الحضور الكريم:

مليشيات النظام:

لقد بدأ النظام تحركه بأنقلاب عسكري مستغلاً حالة الفوضى العسكرية في البلاد في ذلك الزمان وأعطى من الخدمة العسكرية كل من يعارضه الرأي أو التوجه وما عاد أحد أن يدخل الكلية الحربية أو كلية الشرطة إلا أن يكون من أهل الولاء

والطاعة وظل الحال كذلك ربع قرن من الزمان . وكذلك فعل في الخدمة العامة والقضاء . وأنشأ جهازاً للأمن والمخابرات على مقياسه . ولكنه رغم كل تلك التدابير لم يكن ليطمئن له بالاً فأنشأ قوات مسلحة موازية أسماها قوات الدفاع الشعبي على أساس ديني وعقدي يحارب بها خصومه . ثم لجأ الى مليشيات يختارهم بالإرتزاق ويغدق عليهم المال والسلاح سميت بقوات الجنجويد سيئة السمعة والسيط . ولم يكن كل هذا كافياً ليطمئن قلبه ، فأنشأ قوات جنجويد جديدة تحت مسمى قوات الدعم السريع جعلها خاضعة لجهاز الأمن والمخابرات لتكون سنداً ويداً باطشة في مواجهة المواطنين في مسارح العمليات وفي حماية النظام . فأغدق عليها الأموال الطائلة إرتزاقاً وجلب لها من السلاح والعتاد أحدثه ما بذل به حتى على القوات المسلحة ، ونثر عليه من الأموال مالا يصدقه عقل أو تحده إمكانية . والمال يصرف مقاوله حسب المهمة والمعركة والرأس ولا تتقيد تلك القوات بأخلاقيات القتال أو قوانين الحرب أو شرف الجندي التي تتدرب عليها أي قوات مسلحة محترمة وتلتزم بمثلها وأخلاقها .

بما أن قيادة قوات الدعم السريع من الجهلاء الذين لا يملكون علماً أو معرفة فقد بلغ بهم الغرور بأن زعموا أنهم يمسون بلف الدولة يأمرؤن بأعتقال من يشاءون أو إطلاق سراحهم . وقد وضعت السلطة العاصمة القومية تحت إمرتهم بذريعة حماية الحكم القائم يفعلون فيها مايشاءون وينتشرون كيفما يريدون . إن هذه القوات خارجة عن الدستور لأن الدستور قد جعل حمل السلاح حكراً على القوات المسلحة وأنها هي وحدها القوة القتالية . أما قوات الدعم السريع فهي تابعة لجهاز الأمن وقد جعل الدستور مهمة جهاز الأمن خدمة مهنية تركز فيها على جمع المعلومات وتحليلها وتقديم المشورة للسلطات المعنية . والدستور وقانون الأمن الوطني لا يجعلان منها قوات قتالية تحمل السلاح للقتال . ومن ثم فأن قوات الدعم السريع تنظيم عصابي لا يسنده دستور أو قانون وهذا مايفسر حالة الفوضى والجرائم المتعددة في مجتمعنا السوداني الطيب المسالم .

والنظام بعد هذا لديه مليشيا يدخرها لوقت الشدة القصوى وصفها رئيس النظام بالمجاهدين الحقيقيين . فعندما إندلعت إنتفاضة يونيو 2012م هدد رئيس النظام

بأستدعاء المجاهدين الحقيقيين لمواجهة المتظاهرين . وكانت تلك دعوة صريحة لقتل المواطنين وإشعال حرب على الثوار السلميين وإراقة الدماء . وهو لم يهدد بأستدعاء المجاهدين عموماً بل بأستدعاء المجاهدين الحقيقيين أي الإرهابيين الذين لا يراعون إلا ولا ذمةً ويقتلون بغير حساب .

يتضح مما ذكرت أن النظام الإسلامي في الخرطوم لا يعتمد على دولة لها مؤسسات ولها قوات مسلحة رغم تشوهاتها بل يعتمد على عصابات يحركها كيفما يشاء للبقاء في السلطة .

الحضور الكريم:

إنهيار التعليم والخدمات الصحية والمياه والكهرباء:

على الرغم من أن القائمين على السلطة قد حصلوا على تعليمهم في المدارس الحكومية ومن دافع الضرائب السوداني وعاشوا في داخلات توفر لهم السكن والطعام على حساب الدولة إلا ان هؤلاء عندما إستولوا على السلطة أغلقوا الداخلات وأصبح الطالب الفقير يعتمد على أسرته البائسة في السكن والإعاشة . وتدنى التعليم العام ليفسح المجال أمام التعليم الخاص والذي يكلف في الروضة ملايين الجنيهات وتتضاعف التكلفة في المراحل الأعلى حتى أصبح التعليم عبءاً كبيراً على كاهل الأسرة ولا بد من الإشارة الى الفاقد التربوي لمئات الآلاف من الأطفال في مناطق الحرب العديدة حيث تهدمت منازلهم أو نشأوا تحت قصف الطائرات .

لقد فرضت الحكومة أتاوات على العلاج الذي كان مجاناً قبل إنقلابهم وقللت مستشفيات تاريخيه عدة كانت تقدم خدماتها لملايين السودانيين . تصوروا حكومة لا تنشئ مستشفيات ولكنها تغلق مستشفيات . وأتاحت لسماسرة النظام ومحاسبيه بل ولبعض الوزراء أن يمتلكوا مستشفيات لا يلجا إليها إلا الأثرياء المتخمون . وكم من امرأة تنزف لاقت حتفها لأنها لا تملك رسوم الدخول لقسم الطورائ .

وحتى تكتمل الصورة البائسة الكئيبة نشير الى مياه الشرب وتلوثها حتى في العاصمة القومية . فالنيل الذي يقطع السودان كله والأنهار المتدفقة التي تصب فيه

ومياه الامطار التي تنزل مدراراً وسيولاً ورغم ذلك يعاني المواطنون من شح مياه الشرب .

وسد مروي الذي أنشأ وكان ساحة للنهب والسرقة وقيل أنه يكفي لتوفير الكهرباء لكل السودان ويوفر فائضاً للتصدير إلا أن بلادنا تعاني شح الكهرباء وتكرر إنقطاعها ناهيك عن المناطق التي لم تنعم بالكهرباء أصلاً .

إن حصيلة ربع قرن من حكم الإسلام السياسي في السودان هي حشر السودان الى حضيض القاع فالسودان الآن:-

- (1) الثالث في الفساد عالمياً لعدة سنوات بعد الصومال وبالإشتراك مع أفغانستان .
- (2) الثالث في الفشل .
- (3) رقم 171 من 187 في التنمية البشرية .
- (4) أكثر الدول إغتصاباً للأطفال في دولة يسمونها دولة المشروع الحضاري .
- (5) سابع أسوأ دولة من حيث العنف الجنسي .
- (6) خامس أسوأ دولة عربية من حيث نسبة البطالة .
- (7) أكثر الدول بطشاً وقتلاً وأكثر دولة في العالم سقط ويسقط فيها شهداء .
- (8) السابع عالمياً في تنفيذ حكم الإعدام .
- (9) أكثر الدول العربية تعاسةً حسب تقرير 2013م .
- (10) رقم 170 من 179 في إنعدام حرية الصحافة .
- (11) أكثر الدول تزويراً للإنتخابات بدءاً بما عرف بالإجماع السكوتي وإنهاءً بالتزوير المباشر .
- (12) 10% من الأطفال يموتون دون سن الخامسة .
- (13) أكثر الدول إنهيئاراً للإقتصاد وأعلى دولة في العالم مقارنة بمستوى الدخل .
- (14) ضمن قائمة أسوأ سبعة دول إتجاراً بالبشر .
- (15) المركز الأول عربياً في قائمة الدول التي يهاجر مواطنوها للخارج .
- (16) الرئيس السوداني من بين 10 من طغاة العالم .

(17) أكثر الدول التي تشهد حروباً داخليه حتى أضحت أن مهمة الدولة محاربة شعبيها .

(18) أكثر الدول سقوطاً لطائراتها .

(19) أكثر الدول حظراً للكتب .

(20) من أكثر الدول قتلاً لأطفال السفاح وحسب تقرير المشرحة في الخرطوم

فأن مستشفى الخرطوم وحدها تستقبل يومياً نحو ثلاثة أطفال مقتولين

يوميأ ولدوا سفاحاً وأنه في 2013/4/7م دفن من مشرحة الخرطوم 30

طفلاً لقوا حتفهم خنقاً أو تقطيساً وهناك عشرات المئات في دار المايقوما

بالخرطوم من أبناء سفاح أثير حديث حول بيع بعضهم كقطع غيار .

(21) 55% من لاجئي العالم يأتون من خمس دول من بينها السودان .

(22) 41% من السكان يستعملون مياه شرب ملوثة .

(23) النظام ينتهج سياسة التعالي العرقي والثقافي فنشأت في المقابل عنصرية

مضادة بين بعض المعارضين الأمر الذي يهدد النسيج الإجتماعي ويؤدي الى

التباعد والبغضاء والكراهية بين أبناء الوطن الواحد ولا يبشر بمستقبل آمن

لوطننا . ويثار الآن بسبب ذلك موضوع الهوية هل نحن عرب أم أفارقة ؟

وكأنما هذا ينفي ذاك ! . نحن سودانيون هويتنا سودانية وهي مكونة من

عناصر عدة تجمعت وإمتزجت كيماوياً ليصبح السودان كما تجمع

الهيدروجين والأكسجين لخلق الماء فهي ليست هيدروجين وليست أكسجين

ولكنها ماء .

الإخوة الأعزاء :

فماذا نحن فاعلون :

لا نحسب أن أحداً في وطننا له عين تبصر وعقل يتدبر وقلب يستوعب وبعد ربع

قرن من المعاناة المتصلة يرى بقاء هذا النظام يوماً واحداً . ومن ثم قررت الجبهة

الوطنية العريضة في بيان تأسيسها عام 2010م العمل على إسقاط هذا النظام

وعدم التحوار معه . وإذا كان إسقاط هذا النظام هو السبيل الأوحى لإسترداد الوطن

المخطوف فلماذا لا نتحاور معه كما يرى البعض للوصول الى مخرج ؟ هكذا يروج بعض من في قلوبهم شئى من نفاق .
إننا في الجبهة الوطنية العريضة نرفض مبدئياً وإستراتيجياً أي حوار مع هذا النظام الإسلاموي للأسباب الآتية :-

(1) لقد ظل النظام يدخل في حوارات منذ إستيلائه على السلطة بهدف شق المعارضة وتفتيتها وتقزيمها فيصل الى إتفاق لا ينفذ منه غير المشاركة الرمزية في السلطة دون صلاحيات ولا ينفذ ما إتفق عليه من الأمور أخرى . فينضم معارضون للسلطة فتضعف المعارضة وتقوى السلطة . فعلوا ذلك مع الحركة الشعبية في الجنوب فأصبحت الحركة جزءاً من السلطة ولكنها إنفردت بالجنوب والذي إنفصل من السودان . وفعلوا ذلك مع فصيل مهم في دارفور في أبوجا بنيجيريا عام 2006م فأنضم الفصيل للسلطة وضعفت المعارضة . وكذلك فعلوا مع جبهة الشرق في أسمرات حيث إنضم القادة للسلطة ولا يزالون . وفعلوا ذلك مع التجمع الوطني الديمقراطي في إتفاق القاهرة . وفعلوا ذلك مع حزب الأمة في إتفاق جيبوتي وإتفاق التراضي الوطني وفعلوا ذلك أيضاً في إتفاق الدوحة مع فصيل من دارفور .

لم يكن محصلة تلك الإتفاقيات غير وظائف دون صلاحيات وظلت القضايا التي تم التفاوض عليها دون حل . فلا جدوى أو فائدة من أي حوار مع النظام غير المصالح والهوى للمتفاوضين ويبقى النظام ماضياً في طريق القهر عازماً على القضاء على المعارضة والمعارضين له .

(2) إن التحاور مع النظام يعني الإعتراف به والتعامل معه بل والتعايش معه فيزداد النظام قوة ومنعة .

(3) إن التحاور مع النظام يعني أنه أصبح جزءاً من الحل بينما هو المشكلة وأصل البلايا وأصل الخطايا في وطننا . ولا يمكن ولا يجوز أن يكون جزءاً من الحل .

(4) إن التحاور مع النظام يعني تحصينه من أي مساءلة عن كل جرائمه التي إرتكبها في حق الشعب والوطن من تمزيق للوطن وقتله لما يقارب نصف مليون سوداني قصداً وهدراً وغيلةً وعن جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية وجرائم الفساد والإفساد ولا يقول بذلك إلا مجرم مثلهم أو متواطئ معهم .

(5) إن التحاور مع النظام يعني أن يظل الحزب الحاكم (المؤتمر الوطني وهو الاسم الأخير حتى الآن للإسلام السياسي المرتبط بالشبكة الإرهابية الدولية) يعني أن يظل هذا الكيان قائماً ينافس القوى السياسية الأخرى في العملية السياسية والانتخابية بل ويتفوق عليها :-
(أ) لأنه يملك المال المنهوب من الدولة طيلة 25 عاماً والذي يتجاوز المليارات من الدولارات .

(ب) لأنه حزب يملك وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة درَبَ لها وعليها كوادر تمرست على الدجل والتضليل .

(ج) إنه يملك السلطة ومفاصلها والمليشيات وبطشها فهو قادر على تزوير الانتخابات بما له من إمكانات ليظل في السلطة عبر انتخابات تشاركه فيها القوى السياسية التي شاركته الحوار . وقد يمنحها النظام تفضلاً بعض المواقع الهامشية .

(د) أنه خلال فترة حكمه الطويلة قد درب كوادره في السلطة من موقع الى آخر حتى أنه أصبح يمتلك الخبرات ولكن بلا ضمير أو حس وطني وهي خبرات معطونة بالفساد مشبعة بالقهر .

(هـ) أنه وبحكم وجوده في السلطة يعرف أنصاره مكونات الشعب وقياداته المحلية فيستميلون منهم الضعفاء بالمال الحرام وترغيب السلطان .
لهذه الأسباب وغيرها ترفض الجبهة الوطنية العريضة مبدئياً أي حوار مع النظام بشروط أو بغير شروط .

إننا ندرك أن بعض القوى السياسية توافق على الحوار مع النظام بدون شروط وأخرى ترفض الحوار إلا بعد تحقيق شروط كأطلاق الحريات وإطلاق سراح

المعتقلين وتهيئة المناخ . إننا نقول لإخواننا إن الحريات لا تتحقق منحة موقوته أو تفضلاً من النظام ولكنها تنتزع بأسقاط النظام وإقامة البديل الديمقراطي الذي ينبثق من أوار الثورة .

ومن هذا المنطلق فإن الجبهة الوطنية العريضة توجه نداءها لكل المعارضين في داخل السودان وخارجه والى كل مكونات الجبهة الثورية التي تحمل السلاح ضد النظام والى كل مكونات الإجماع الوطني المكونة من أحزاب سياسية ندعوهم الى التوحد لإسقاط هذا النظام وعدم التحاور معه . هذا أساس الوحدة . أننا لا يمكن ولا يجوز لنا أن نزع أننا نريد إسقاط النظام ثم نجلس معه متحاورين . وإذا كان البعض يحسب أنه يستطيع أن يفك النظام عبر التحاور فهو إما واهم وإما مخادع أو مخدوع . فالنظام لا يتفكك بالتحاور معه وإنما يبقى ويتمدد ويتجذر بذلك التحاور وليس النظام غيباً ليسلم روحه وقياداته للمساءلة والمحاسبة على جرائمه .

إن من يعلن أنه يسعى لإسقاط النظام لا يتحاور معه . وكل من يوافق على الحوار أو يسعى إليه فهو قطعاً لا يريد إسقاط النظام وإن تغنى بذلك وظل يردده ليل نهار .

إن بداية الطريق هو الصدق مع الذات . هل نريد إسقاط النظام ؟ إذن فلنسلط طريق الإزالة والإسقاط . هل نريد أن نتعايش مع النظام ؟ إذن فلنسلط طريق الحوار .

نحن في منعرج لا نقبل بمنطقة رمادية . فالمنطقة الرمادية عادة مايلج إليها المترددون أو المنافقون أو الخائفون . هؤلاء أشد خطراً من النظام نفسه . نريد أن تتمايز الصفوف بين النظام وأعدائه ومن يريد التعايش معه من جهة وبين من لا يقبلون بغير إزالة النظام وإقتلعه من جذوره .

لقد وجهت الجبهة الوطنية العريضة الدعوة لكل مكونات الجبهة الثورية ومكونات قوى الإجماع الوطني التي تعلن أنها تسعى لإسقاط النظام لحضور هذا المؤتمر ولم نستثن منهم أحداً ووصلت الدعوة إليهم قبل وقت كافٍ . منهم من إستجاب للدعوة ومنهم من لم يرد على الدعوة . وقد وضعنا الجميع أمام

مسئولياتهم التاريخية ولسنا مسيطرين على أحد (فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر) ولا يقولن أحد أننا لم نبلغه بدعوتنا للتوحد لإسقاط النظام وعدم التمازج معه . فهذا هو شعار المؤتمر فمن كان له رأي في هذا الشعار فهذا شأنه .

الأعزاء الحضور :

البديل الديمقراطي

إن الجبهة الوطنية العريضة ترى ضرورة الإتفاق على برنامج إنتقالي عند إسقاط النظام حتى لا يصيبنا ما أصاب غيرنا عند إنتصار الثورة ونصلُ الطريق وتتفرق بنا السبل ونحن نسعى لإزالة تركة النظام المستبد المجرم ولقد ناقشنا طرحنا مع القوى المعارضة كلها جماعات وأفراد ولم نجد رفضاً أو تحفظاً .

إننا في الجبهة الوطنية العريضة نقترح على قوى المعارضة الجادة الموحدة ما يلي :-

- (1) أن تقوم فترة إنتقالية مدتها عامان من بداية إسقاط النظام قابلة للتجديد لمدة أقصاها عام واحد آخر حتى يرتوي شعبنا بعد طول عطش بإنتخابات ديموقراطية تعدديه حرة يقرر عبرها سلطته .
- (2) أن يكون السودان دولة مدنية فيدرالية تعددية ديموقراطية تقوم فيها كل الحقوق والواجبات في مساواة تامة على أساس المواطنة وحدها دون غيرها ودونما إعتبار للدين أو العرق أو النوع أو الثقافة .
- (3) أن يقوم الحكم الفيدرالي على ستة أقاليم هي دارفور وكردفان والأوسط والشرق والشمال والعاصمة القومية على أن يكون لكل إقليم حاكم منتخب وبرلمان منتخب ولكل إقليم الحق في إدارة شئونه وله أن يُنشئ ولايات أو محافظات أو معتمديات أو غيرها تكون مسؤولة أمام الإقليم .
- (4) يتكون رأس الدولة من رئيس للجمهورية منتخب قومياً ويرشح بالتداول بين الأقاليم في كل دورة إنتخابيه وينتخب لدورة واحدة مدتها ست سنوات

ومعه ستة نواب كل نائب منتخب من إقليم وهذا المجلس هو السلطة السيادية والتنفيذية العليا ويكون كل نائب للرئيس مسؤولاً عن قطاع يعاونه وزراء .

(5) الثروة إما أنها في باطن الأرض أو فوقها . فالثروة في باطن الأرض ملك للدولة وتقوم السلطة الاتحادية بالتنقيب عنها وإستثمارها ويكون للإقليم الذي وجدت فيه تلك الثروة 30% من عائدها والباقي للسلطة الاتحادية لميزانيتها والتوزيع على الأقاليم التي لا توجد فيها تلك الثروات . ويسري ذلك على الثروات فوق الأرض التي تستثمرها السلطة الاتحادية ويطبق هذا على المشروعات القائمة كمشروع الجزيرة والمواني والمصانع التي أنشأتها السلطة الاتحادية .
أما الإستثمارات فوق الأرض التي يقيمها الإقليم فريعتها كلة للإقليم وهذا ما يجعل الأقاليم تتنافس في خفض تكلفة الإدارة بتوسيع إستثماراتها في الإقليم .

(6) يحرم ويجرم إستغلال الدين أو العرق في السياسة ويصدر قانون بذلك .
(7) تنتهج الديمقراطية التعددية وتسان حقوق الإنسان وسيادة حكم القانون وتؤمن الحريات الخاصة والعامة وحرية الصحافة والتعبير والمواكب السلمية ويحرم الإعتقال التحفظي ويتم الفصل بين السلطات وتسن التشريعات اللازمة لذلك .

(8) يصدر قانون لمعاقبة الفساد السياسي والفساد الإقتصادي والفساد الإعلامي وتنشأ محاكم عادلة مستقلة في كل مدن السودان ويقرر العزل السياسي وفق أحكام القضاء .

(9) يصدر قانون للأحزاب لجعلها مؤسسات ديموقراطية لا تقوم على الطائفية وتوارث القيادة حماية للنظام الديموقراطي .

(10) يعاد بناء الخدمة العامة والقوات النظامية تأكيداً لإستقلالها وحيادها وقوميتها .

- (11) يصدر قانون للسلطة القضائية يؤكد مهنتها وإستقلال ونقاء العاملين فيها وإعادة بنائها وفق ذلك القانون .
- (12) تُزال المظالم التي لحقت بالشعب جماعات وأفراد وأقاليم وإقرار التعويض العادل لكل من تضرر من الحرب والعدوان .
- (13) تُوقف الحرب فوراً في كل بقاع السودان وإزالة مسبباتها بالعدل .
- (14) تُلغى نقابات المنشأ وتقوم نقابات وإتحادات على أساس المهنة وفق قانون ديموقراطي وإنتخابات حرة .
- (15) يعاد كل من فصل تعسفاً أو لأسباب سياسية للخدمة أو تعويضهم تعويضاً عادلاً وناجزاً .
- (16) يُراجع النظام التعليمي والمناهج ترقية للمحتوى والأداء وتحقيقاً لمجانية التعليم العام وإنصافاً للمعلم وتجنيد كل الطاقات للقضاء على الأمية .
- (17) يُراجع النظام العلاجي والصحي تحقيقاً لمجانية العلاج وعدالة توزيع الخدمات الطبية وإنصاف الاطباء وإلغاء التكبس التجاري من مهنة الطب وتنظيم التدرج الإداري في العلاج .
- (18) مراجعة أداء المصارف وإنتهاج سياسة إقتصادية تعني أساساً بالعدالة الإجتماعية إنصافاً للفقراء والمسحوقين وتركز على البنية الزراعية والصناعية توفيراً للغذاء والدواء .
- (19) إعادة تأهيل المشاريع الزراعية وفي مقدمتها مشروع الجزيرة وإلغاء قانون مشروع الجزيرة لسنة 2005م وإصدار قانون يحتفظ بموجبه الملاك بأرضهم ويحدد علاقة الإنتاج بالتشاور التام مع ممثلي المزارعين والملاك وذوي الدراية .
- (20) إزالة الجفوة والصراع مع المجتمع الدولي وإنتهاج سياسة التعاون المشترك وفق مبادئ وأحكام القانون الدولي والسعي لإلغاء ديون السودان ودعم المنافع المتبادلة مع الجميع وصيانة وحدة وإستقلال السودان .
- (21) إزالة أي خلافات مع دولة جنوب السودان وإنتهاج سياسات تساعد على الإستقرار في دولة جنوب السودان والعمل على إعادة الوحدة السودان .

- (22) إجراء إحصاء سكاني سليم .
- (23) تكوين لجنة قومية تمثل كل القوى السياسية والإجتماعية والفكرية لإعداد دستور دائم للسودان يجاز في إستفتاء شعبي على أن يعبر الدستور عن التنوع والتعدد والتوزيع العادل للسلطة والثروة وفق ما ورد أعلاه .
- (24) تجرى إنتخابات إقليمية وقومية تعددية نزيهة عقب الفترة الإنتقالية وذلك وفقاً لأحكام الدستور .
- (25) لإدارة الفترة الإنتقالية يتم التوافق على إختيار رأس الدولة وحكام الأقاليم ومجلس الوزراء والسلطة التشريعية الإنتقالية الإتحادية والإقليمية .
- (26) يمتنع على قيادة راس الدولة في الفترة الإنتقالية المشاركة في أول إنتخابات عند نهاية الفترة الإنتقالية على أن يستقيل من عداهم قبل الترشح للإنتخابات .

هذه مقترحاتنا نعرضها للنقاش على كل المعارضة حتى نقبل جميعاً على سودان جديد ونحن متفقون وتجري الإنتخابات على أسس للسودان توافق الجميع عليها .

إن وحدة المعارضة الآن ليست أمانى نرجوها وإنما هي ضرورة قصوى ندعوا الجميع عليها ونحن في الجبهة الوطنية العريضة على أتم الإستعداد للجلوس والنقاش والإتفاق .

أما وسيلة إسقاط النظام فهناك الحل السلمي الجماهيري المفضل وهناك من يحمل السلاح والجبهة الوطنية العريضة تتخذ كل السبل المتاحة . ويمكن التنسيق بين الوسائل بعد الإتفاق على الوحدة .

الحضور الكريم :

قانون معاقبة الفساد:

تؤكد الجبهة الوطنية العريضة على محاسبة ومحاكمة كل من ارتكب جرمًا في وطننا ولا ننتقل في ذلك من رغبة في الإنتقام أو نزعة للتشفي بل نسعى لإقامة العدل والقصاص العادل المنظم . ولذلك أعدت الجبهة مشروع قانون

لمعاقبة الفساد السياسي والفساد الإقتصادي والفساد الإعلامي وهو مشروع أحكمت صياغته في تعريف الجريمة وسبل إثباتها وتكوين المحاكم المستقلة وإجراءاتها وحق الدفاع والأحكام وطرق الطعن فيها وسرعة الإجراءات دونما إخلال بقواعد العدالة . وينص القانون على تشكيل المحاكم في كل مدن السودان وتعمل المحاكم صباحاً ومساءً حتى تفرغ المحاكم من أعمالها خلال الفترة الإنتقالية . وحدد المشروع 22 حالة للفساد السياسي و 7 حالات للفساد الإقتصادي و 5 حالات للفساد الإعلامي كما حدد عقوبات لجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية ولجرائم إلحاق الأذى بالمعارضين والقتل في المعتقل والقتل أثناء مظاهرة أو مسيرة سلمية وعن الأحكام التي أصدرها قضاة السلطة ضد المعارضين وإستغلال الموقع القضائي وإستغلال الموقع في جهاز الأمن وإستغلال الوظيفة إضراراً بالمعارضين وجرائم التعذيب والإرهاب . كما ينص المشروع عن العزل السياسي لكل من يدان وفق القانون ورد الأموال المنهوبة . كما حدد العقوبة لكل جريمة . ويهدف مشروع القانون الى تنقية الحياة السياسية من الفاسدين والمجرمين والقتلة حتى ينطلق مجتمعنا سليماً معافاً لمرحلة حرة ديموقراطية .

الحضور الكريم:

مشروع قانون الأحزاب السياسية :

إن تأسيس نظام ديموقراطي لا يقوم إلا على تعدديه سياسية ولا تكون التعدديه إلا بإنشاء الأحزاب السياسية . إن الأحزاب السياسية القائمة في وطننا يفتقد الكثير منها المؤسسة والديمقراطية ولا تتجدد فيها القيادة مما أفقدها النهج الديموقراطي . وكل الإنتقالات العسكرية التي قامت في بلدنا من إنقلاب نوفمبر 1958م ومايوم 1969م والإنقاذ 1989م قامت بتدبير وتحريض من أحزاب سياسية إخرقت القوات المسلحة للوصول الى السلطة تصفية لحسابات سياسية أو لعجزها عن الوصول الى السلطة أو البقاء فيها عبر النهج الديموقراطي . فألحقت تلك الإنتقالات ضرراً بليغاً وتدميراً شاملاً للوطن حيث حكمت تلك

الإنقلابات 48 عاماً من أصل 58 عاماً منذ الإستقلال عام 1956م .
والديموقراطية كائن حي لا ينمو ولا يترسخ ويقوى عوده إلا عبر الممارسة
والتصويب في الإنتخابات .

ومن ثم كان همنا في الجبهة الوطنية العريضة إقامة ديموقراطية تعددية
مستدامة تؤمن المسار الديموقراطي عبر طرق شتى من بينها إنشاء أحزاب
ديموقراطية تقوم على المؤسسة والمؤسسية وتداول القيادة فيها تواملاً للأجيال
وأن تكون الأحزاب خالية من نوازع الإرهاب وأن لا تؤسس على برنامج ديني
أو طائفي أو قبلي أو عنصري يُفرق ولا يُوجد أو على أساس من التفرقة بسبب
النوع أو الجنس أو الدين أو الثقافة وأن تكون عضوية الحزب مفتوحة لكل
سوداني وسودانية وأن يرفض الحزب أي دعاوى أو سياسات أو برامج من
شأنها التحريض أو الترويج للوصول للسلطة عن طريق القوة أو العنف أو
الإرهاب أو المال وأن يمتنع الحزب عن إستغلال الدين أو العرق في السياسة .
كما يشترط مشروع القانون الذي أعدته الجبهة الوطنية العريضة أن تكون قيادة
الحزب منتخبة إنتخاباً مباشراً ديموقراطياً مع مراعاة تمثيل المرأة والشباب .
ويحظر توريث القيادة وألا تكون ولاية القيادة العليا للحزب لأكثر من دورتين
لا تتجاوز الفترة بين دورة وأخرى أربع سنوات . كما يشترط مشروع القانون
أن تكون للحزب مصادر تمويل شفافة ومعلنة ومراجعة .
والجبهة أيضاً تعد مشروع قانون للسلطة القضائية ليكون القضاء حكماً لا طرفاً
، محايداً مستقلاً ، مهنيّاً عادلاً شجاعاً لا يلتزم إلا بسيادة حكم القانون .
كما تعد الجبهة مشروع قانون للقوات النظامية لتكون عقيدتها حماية الوطن
وحدوده . وستعرض كل تلك المشروعات على كل القوى السياسية وقوى
الشعب وذوي الإختصاص للنقاش والتصويب .

أعزائي الحضور

المشاركة في الإنتخابات :

لقد ظل النظام الإسلاموي يتلاعب بالدين وبالتالي فهو لا يرى حرجاً بالتلاعب بأرادة الجماهير . فأتخذ التزوير سبيلاً ومنهاجاً . وظل يزور الإنتخابات دونما حرج أو إستحياء ليفوز في جل الدوائر الإنتخابية ولقد حذرنا القوى السياسية من المشاركة في أية إنتخابات يعدها النظام فهو يعين لجنة الإنتخابات من الموالين له ويقسم الدوائر على هواه ويزور في الإحصاء ويتلاعب في كشف الناخبين ويوزع المال الحرام المنهوب من الخزينة العامة شراءً وإسترضاءً ويوجه العاملين في الدولة ليكونوا سنداً ونصيراً ويسخر الأجهزة الأمنية للبطش والتتكيل بمن يعيق مخطط التزوير أو يحاول فضحه ثم يتم التلاعب في أوراق التصويت جهاراً . فقد وضح كل ذلك ووثق في إنتخابات 2010م .

والآن يدعوا النظام الى حوار ليصطف المؤيدون معه ولتتوحد قوى الإسلام السياسي دفاعاً عن هجمة داخلية وإقليمية يتعرضون لها في محاولة لإسترداد مجد قد زال وحكم قد ولى. وقام النظام بتعديل قانون الإنتخابات دون أن ينتظر حتى نتيجة ذلك الحوار الزائف وحدد ميعاداً للإنتخابات في العام القادم 2015م ليعيد كرة التزوير المفصوح وليبقى في السلطة دورة أخرى.

إنني هنا أحذر كل القوى من المشاركة في هذه الإنتخابات وأن لا يكرروا تجربة عام 2010م حتى لا يعطوا النظام شرعية وألا يسبغوا على الإنتخابات أي مصداقية . إننا نأمل ونتوقع أن يزول هذا النظام قبل ميعاد الإنتخابات القادمة . وإن بقي النظام فأن من يشارك في إنتخاباته سيكون جزءاً من النظام وسيكون عدواً للشعب السوداني وسوف يصيبه ما يصيب الحزب الحاكم من مساءلة قانونية وإدانة شعبية .

الإخوة الحضور:

لعلني قد اطلت في حديثي ولكن هموم شعبنا أكثر طولا ومعاناة شعبنا غائرة .

فبأسم الأمهات الثكالا والأرامل والزوجات المكلمة .
بأسم الأطفال المشردين .
بأسم المرأة التي لاقت عنناً وظلماً على يد هذا النظام فُقُتِلَتْ وأُغْصِبَتْ وجُدِلَتْ
في لبسها بالسياط والكرجاج .
وبأسم من يعيشون في المعسكرات هائمين .
وبأسم من ينتشرون في بقاع الدنيا مهمومين بحثاً عن الأمن والأمان .
بأسم الوطن الذي تمزق ويتمزق .
وبأسم الأسر التي تبعثرت وتفككت والمدارس والمستشفيات التي تهدمت .
وبأسم آلاف الشهداء الذين قُتِلوا ظلماً على يد زبانية السلطة يشكون الى الله ما
فعلهم به تجار الدين .
وبأسم من تعرض للبطش والسجن والإعتقال .
وإنتصاراً لمبادئ دين العدل الرحمة الذي شوه على يد سماسرة الدين الفاسدين
الإرهابيين .
نعلن بسم الله مجراها ومرساها إنطلاقة جديدة تعيد البسمة والطمأنينة لشعبنا
وتزيل الجبابرة الطواغيت الذين جثموا على صدرنا ربع قرن من الزمان .
نخاطب مصر الشقيقة عبركم .
ونخاطب الأمة العربية من خلالكم .
ونخاطب دول الخليج الودودة تحديداً .
ونخاطب إفريقيا التي تضمنا وتحتضننا .
نخاطبكم جميعاً للوقوف مع الشعب السوداني في محنته . إن نظام الخرطوم
نظام إرهابي . فإذا كنتم قد أعلنتم في مصر والمملكة العربية السعودية ودولة
الإمارات العربية المتحدة أن تنظيم جماعة الأخوان المسلمين تنظيم إرهابي فإن
الحكم الذي تديره هذه الجماعة لا يمكن أن يكون غير إرهابي . فقد وصل
هؤلاء للسلطة عام 1989م كأول تنظيم إرهابي في المنطقة إنفرد شعبنا
بمقاتلته وعانى من العذاب أغلظه ودفع الأثمان الباهظة فلا أقل أن تدعم الأمة
العربية الشعب السوداني وقد إستبان لها الطريق ووضح لها حجم معاناتنا .

وإن كنا نحن أو الضحية وما زلنا ، فإن النظام الإرهابي في السودان لن يترك
أحداً منكم في حاله فهو أول من مارس الإرهاب في وطننا وأول من صدره
إلى غيرنا . والآن يجمع أطرافه لتطوير إرهابه وتجويد تصديره .
لا يكفي أن نعلن جماعةً بأنها إرهابية بل لابد وأن نعلن نظام الحكم الذي
تؤسسه الجماعة نظاماً إرهابياً .

نشكركم جزيل الشكر على حضوركم وحسن الإستماع .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

على محمود حسنين

رئيس الجبهة الوطنية العريضة

القاهرة - السبت 16 / 8 / 2014

BNF

العريضة الوطنية الجبهة



المؤتمر التأسيسي للجبهة الوطنية العريضة المنعقد بلندن فى الفترة من

٢٢ - ٢٤ أكتوبر ٢٠١٠م

تحت شعار

إسقاط نظام حكم المؤتمر الوطنى وعدم التحاور معه وإقامة البديل الديمقراطى الفدرالى التعددى فى
دولة المواطنة المدنية تاسيسا للعدالة

المؤتمر التأسيسى للجبهة الوطنية العريضة (لندن 22 أكتوبر 2010)

خطاب رئيس اللجنة التحضيرية للجبهة الوطنية العريضة

بسم الله الرحمن الرحيم

الاخوه المناضلون و الاخوات المناضلات:

أحبيكم باسمي ونيابه عن اللجنه التحضيرية المؤقتة التي تولت الدعوة لهذا اللقاء التاسيسي التاريخي والذي قطعاً سيكون له ما بعده في مسيرة وطننا الحبيب.

لقد حددنا هذا المؤتمر ليصادف الذكرى السادسة والاربعين لثورة اكتوبر المجيده والتي كانت اول ثورة شعبية عارمه قضت علي اول حكم عسكري شمولي في تاريخنا الحديث قام بعد استقلال السودان. فقد اعتدت الشرطه علي داخلات جامعه الخرطوم في الحادي والعشرين من اكتوبر 1964 وقتلت طالباً و فجر ذلك تراكمات الغضب الشعبي ضد النظام الشمولي واشعلت مرجل الثورة في كل مكان فما كانت الا ايام حتي خر النظام صريعا واسترد الشعب حريته وديمقراطيته.

وجاء بعد ذلك الانقلاب العسكري المايوي في 25\5\1969 ثم الانقلاب العسكري الانتقادي في 30\6\1989 تمداً ظلماً وقهراً واستبداداً حتي بات البعض يفاضل في السودان بين الانظمة الشموليه وهون البعض من فداحة الجرم الذي وقع بانقلاب 17\11\1958 ولا بد هنا ان نذكر ان نظام نوفمبر كان اول انقلاب عسكري في تاريخ السودان الحديث فسن بذلك اسوأ السنن ويتحمل وزر من عمل بها لاحقاً، فكان اول نظام يلغي الدستور و يحل الاحزاب و يحل النقابات وكان اول نظام ابتدع نظام الاعتقال التحفظي واول نظام بعد الاستقلال ينشئ محاكم عسكريه لمحاكمه المعارضين واول نظام يحكم بالاعدام وينفذ حكم الاعدام في من حاول الاطاحه به. و علي هذه الاركان الشريره تطاولت الانقلابات اللاحقه وتمددت افقياً و رأسياً في نشر الظلم و الأستبداد علي ذات القواعد. و اذا كان شعبنا قد ثار لمقتل طالب فهو في الأنظمة الشموليه اللاحقه وبفعل الضربات المتلاحقه وتمزيق القوي وتفريقها واتباع اساليب شيطانيه في قهر المواطنين وضعف القيادات السياسيه فقد قلت الحساسيه الوطنيه فلم تقم الثورات بمقتل المئات من طلابنا في الجامعات وبمقتل مئات الالوف من اهلنا في دارفور وفي جبال النوبه وكردفان وفي بورسودان وامري وكجبار و قتل الابطال في معتقلات النظام واغتيال المناضلين في 28 رمضان واعدام المواطنين في مالهم دونما جريره.

ولعله الان قد بلغ السيل الزبي وبلغت القلوب الحناجر واقترب بركان الثورة من الانفجار.

لقد تعرض شعبنا لصنوف القهر و الاستبداد كافة وللتشريد والجوع علي يد هذا النظام الشمولي الاقصائي الفاسد المهووس الذي جثم علي صدر الوطن بانقلابه في الثلاثين من يونيو 1989، ذلك اليوم المشؤم النحس في تاريخ بلادنا.

لقد تصدت قيادات شعبنا السياسي والنقابي والعسكري والمدنيه لهذا الانقلاب وقادت ملاحم من النضال والبذل والعطاء. فاستشهد العديون وتشرذ الملايين داخل السودان في معسكرات النزوح من الجنوب ودارفور وهاجر الملايين من ابناؤنا في المهاجر والفيافي واكتظت المعتقلات والسجون المعلومه و غير المعلومه ونُصبت محاكم المجازر في 28 رمضان ومايو 2008، وأعدم الأبرياء ظلماً و عدواناً وعاش شعبنا مسبغة و فقراً وخرجت الحرائر يبغين سؤلاً وذبحت الفضيله تحت لسع الجوع و الهوان.

وسعي النظام الي قهر من يطالب بحقه المشروع فاشعل حرباً مدمرة علي المواطنين في غرب السودان فقتل مئات الالاف واحرق الوف القري جواً وبراً وشرذ جل شعب دارفور في المخيمات و المعسكرات ويسعي الان الي تصفيتهم داخل تلك المخيمات والمعسكرات تجويعاً وارهاباً لتركها هرباً حتي يفقدوا حتي حياة الهوان فيها واعتدي علي الحرائر من بناته و نشر الفتنة بين مكوناته وارتكب افطع جرائم الحرب و الجرائم ضد الانسانيه وجرائم الابادة الجماعيه.

لقد افرغ النظام الخدمة العامه والقوات النظاميه من المخلصين من ابناء الوطن ليعين اهل الولاء و الطاعة والمصالح الخاصه وحشد في الاجهزة العدليه من قضاء ونيابة المواليين الذين ينفذون مشيئته واصدر وابقى علي ترسانه من القوانين تهدر الحقوق وتقيد الحريات العامه والخاصه التي تصدر حرية التعبير والتجمع والراي والنشر وما زال يعمل علي اصدار المزيد من التشريعات التي تلغي حرية الصحافه وحرية اقامة الندوات والتجمعات.

لقد نشر النظام الفساد في اوصال العمل العام وتمرغت القيادات العليا وذويها ومحاسبيها في مستنقع النهب والسرقه والعمولات حتي اضحي وطننا الرابع في الفساد دولياً واصبح الدولة الفاشله الثالثه دولياً والثالث في انعدام مباحج الحياة، كما اصبح رئيس البلاد الرابع من بين طغاة العالم.

لقد اساء هذا النظام ايما اساءة للدين الاسلامي الحنيف، فهو في الظاهر يرفع راية الدين والمشروع الحضاري وفي الواقع ينكس رايات الدين ويهينها و يبخس مقدارها، فهو يرتكب الموبقات باسم الدين ويقهر الناس ويصادر الحريات باسم الدين، ويقتل المواطنين مسلمين وغير مسلمين باسم المشروع الديني ويرتكب الفساد والتفسخ باسم الدين، واخيراً يسعى الي تمزيق السودان والقضاء علي وحدته باسم الدين وقسم المواطنين ضراراً باسم الدين وفرق بين ابناء الوطن الواحد باسم الدين. وكان حصاد كل ذلك ردة موجهة الي اصل الدين الاسلامي الحنيف.

لقد اتبع النظام نهجاً عنصرياً فرق بين الناس باسم العرق وتعالى علي الاخرين واطلق الاوصاف لكل اثنيه و عرقيه.

لقد فقد سوداننا سيادته واستقلاله فتصدرت قضاياها الاجنده في كثير من دول العالم واصبحت بنداً دائماً في كل المنتديات الدولييه يقرر فيها ما تريده لنا. ووفدت لأول مرة بعد خروجها من السودان عام 1955 قوات اجنبيه بلغت 35 الفاً من الجنود تجوب وطننا في مناطق السودان المختلفه ومهمة بعض هذه القوات حماية المواطن السوداني من اعتداءات سلطه النظام.

لقد ارتكب النظام من الجرائم افظعها في حق المواطنين في دارفور و قتل بدم بارد مواطينيه في أمري وكجبار وبورسودان وغيرها. و لما كانت العدالة هي الوجه الاخر للسلام فان غياب العدل يطلق الفوضى والخصام والمواجهه. ان الاجهزة العدليه في السودان الانقاذ عاجزة بل غير راغبة في ملاحقه الجناة، و كيف لها ان تفعل ذلك والنظام الذي انشأها هو الجاني و المسئول. ان عجزها بائن في غياب التشريعات المجرمة للافعال وفق القانون الدولي وقت وقوع الجرم. وواضح ايضاً في غياب النيابة المستقله القادرة علي التحقيق والضبط حيث انها تابعة للجهاز التنفيذي تآتمر بقراراته. وفي صداره الجهاز التنفيذي الجناة المجرمون. و اذا تجاوزنا عن ذلك فكيف للاجهزة العدليه ان تلاحق الجناة وكلهم يتمتعون بحصانات قانونيه و دستورية لا يجوز معها ملاحقه الجناة لو توفرت القدره او الرغبه في ذلك. و بعد كل هذا وقبله فان القضاء تابع للنظام و رموزه منفذ لارادته ومشينته. و من ثم فانه وبكل المنافذ والمداخل لا يمكن البتة ملاحقه الجناة داخل السودان في

ظل هذا النظام ومن يقول بترك الأمر للقضاء الوطني من سودانيين وعرب وافارقه انما يبررون الجريمة ويخلون ساحة الجناة ويقفون ضد الضحايا و يجيزون الدم المهرق. ولما استحال ملاحقة الجناة في داخل السودان في ظل هذا النظام كان لزاماً احالة الأمر للقضاء الدولي بقرار مجلس الامن الدولي رقم 1593 تحت الباب السابع والدعوة للمحاكم الهجين هي دعوة يعلم من يقول بها استحالة الاخذ بها فهي هروب من مواجهة الأمر ودعم للقضاء الدولي بلغة ناعمة لا تثير حق السلطان. لقد ان لنا ان نسمي الامور باسمائها.

لقد اصدر القضاء الدولي الجنائي اوامر بملاحقه العديد من المسؤولين في مقدمتهم رئيس النظام و ينتظر الاخرون. فقد اصبح رأس النظام مطلوباً للعدالة بجرائم الحرب والجرائم ضد الانسانيه والابادة الجماعيه واصبح خائفاً يتوجس يتخفي في ترحاله وينفق الاموال الطائله لتأمين سفره الي قليل من الدول التي اثرت حماية الرئيس علي حماية الشعب. ولعل رئيس النظام يعيش الان في حماية المجتمع الدولي مؤقتاً ريثما يتم الاستفتاء في الجنوب في التاسع من يناير 2011 لان هذا النظام هو وحده وبسياساته القادر علي انفصال الجنوب. فقد ظل يعد المسرح السياسي في السنوات الماضيه لكي يختار اهل الجنوب الانفصال من حكم المؤتمر الوطني. ان المجتمع الدولي الان لا يسمع غير صوت الاستفتاء فكل القضايا مؤجلة حتي استفتاء الجنوب. ومن ثم فلتؤجل القضية في دارفور ولتؤجل قضية العدالة ولتؤجل قضية الحريات وليقبل بالانتخابات المزورة حتي ينتهي الاستفتاء وبعدها يمكن ملاحقة الجناة والسعي لحل قضايا الوطن.

الاستفتاء في جنوب السودان:

لقد نشأ هذا الحق بسبب سياسات النظام الاقصائيه والمتعاليه والمستغله فلم يكن ذلك وارداً في الاتفاقات مع الحركه الشعبيه قبل الانقلاب في اتفاق كوكادام و في اتفاق السلام في 17\11\1988 حيث تم الاتفاق علي وقف اطلاق النار في 4\7\1989 وعلي قيام مؤتمر دستوري جامع تناقش فيه كل قضايا الامه في كل الاقاليم فقام الانقلاب ليجهض ذلك الاتفاق ولتدور رحى الموت و التقتيل. النظام وحده هو المسئول عن موت الملايين من ابناء الشمال والجنوب بعد 4\7\1989

وحتى توقيع اتفاقية السلام الشامل في 2005\1\9 حيث جعلت تطبيق الشريعة في الشمال الجغرافي مقابل تقرير المصير في الجنوب.

الاخوة و الاخوات

إن إجراء الاستفتاء في الجنوب في التاسع من يناير 2011 هو استحقاق بموجب اتفاقية السلام الشامل اجمعت عليه كل القوي السياسيه وقد كان لزاماً علي طرفي الاتفاقية العمل علي جعل الوحدة جاذبة لمن يصوت من ابناء الجنوب. ولكن ظل الشريكان في صراع وتجادب ومواجهات في تنفيذ احكام الاتفاقية الأمر الذي قضي علي كل بواعث الثقة بينهما فتركا خيار الوحدة جانباً فكان الاستفتاء هو الفيصل والعلاج اما بالكي او البتر. لقد وطن نظام الانقاذ سلطانه وامكاناته علي ما يرد له من عوائد النفط من الجنوب وهدم البنيه الزراعيه والصناعيه في البلاد وعمل علي تصفيه مشروع الجزيره عماد الاقتصاد قبل الانقلاب و عطل المصانع. ان 90% من صادرات السودان تاتي من الصادرات البترولييه فاذا ما انفصل الجنوب انفرد ببتروله وهذا حقه وفقد السودان كل مصادر النقد الاجنبي وانعدمت القدرة علي استيراد الجازولين والفيرنس بمبلغ 6 مليون دولار يومياً أي حوالي اثنين مليار دولار سنوياً وانعدمت قدره علي استيراد قمح بنحو 1,7 مليار دولار سنوياً فيتعطل الترحيل و تقل الطاقه ويزداد شعبنا جوعاً علي جوع فينهار النظام الاقتصادي في الشمال ويتبع ذلك تلقائياً انهيار السلطه السياسيه القائمه علي تدفق المال الذي يبدد علي مؤسسات القمع وعلي هياكل الدولة المترهله في المركز والولايات استرضاء للمحاسيب وعلي تمزيق القوي السياسيه وعلي القوي الأمنيه التي تطارد المواطنين الأحرار وعلي المنافقين والمطبلين لسلطه الانقاذ داخل الوطن وخارجه. ولذلك فان سلطه الانقاذ تسعى لعرقله الاستفتاء بالمتاريس وبمحاولة تفجير الجنوب امنياً دفعاً للجنوب لاختيار الانفصال احادياً عبر البرلمان فيكون ذلك مبرراً للنزاع والمواجهه والحرب لاسيما وان المسائل العالقه كاستفتاء منطقه ايبي والحدود والجنسيه وغيرها هي وقود لحرب لا تبقي ولا تذر تكون ارض السودان كلها ساحة لها مما يجر دولاً اقليميه ودوليه لتكون طرفاً فيها فيتحول سوداننا الي صومال اخري بل ادني سبيلاً. فالصومال دين واحد واثنية

واحدة وسوداننا بلد متعدد الاعراق والاديان والثقافات والاثنيات وقد تندلع حروب متعددة في كل اقاليم السودان.

ان بقاء هذا النظام واستمراره يدفع بلادنا الي الضياع و التشرذم ومن ثم كانت دعوتنا ان يرتدي كل منا قبعة واحدة هي قبعة الوطن الذي يعلو علي كل العصبية الحزبية والاثنية والجهوية.

منطقه اببي:

لقد اختلف طرفا الاتفاقية حول بروتوكول اببي الذي اعده السناتور الامريكي دانفورث. اختلفوا في فهمه وفي تفسيره وفي تنفيذه وتجسد الخلاف حول حدود منطقة اببي وحول حق المواطنين في التصويت في الاستفتاء فنشب نزاع مسلح احرق القرى وقتل العديد من المواطنين فاحيل النزاع لهيئه التحكيم الدولي في لاهاي والتي حسمت الامر قضاء ورغم ذلك لم يتم ترسيم الحدود ولم تكون مفوضيه الاستفتاء و بالتالي لم تُحسم مشاركة قبيلة المسيرية في الاستفتاء. ولم يبق غير نحو 80 يوماً للوقت المعلوم للاستفتاء. ان كل الدلائل تشير الي ان الاستفتاء في اببي لن يتم في ميعاده و قد لا يتم قريباً، الأمر الذي يُرشح صراعاً وقتالاً ليس بين اطراف اتفقيه السلام فحسب بل بين مواطني اببي انفسهم فتقوم حرب اهليه و رسميه تفجر المنطقه كلها.

أيها الاخوه و الاخوات

ان نظام الانقاذ هو مصدر كل البلايا التي يعاني منها شعبنا. ان ازالة النظام هو بداية التصدي الي كل مخلفات النظام و قضايا الوطن، ولا يمكن باي حال من الاحوال ان يتم صلح او سلام او استقرار في ظل هذا النظام.

لقد حاول العديد من القوي السياسيه الدخول في حوارات مع النظام تحقيقاً لحلول حزئيه وتم التوقيع علي العديد من الاتفاقات بمبادرات أجنبية وفي عواصم اجنبية ولعل ما يعيب ذلك المسعي هو ان الحوار والاتفاق مع النظام يضي عليه شرعية لا يستحقها و يبقى علي النظام واستمراره. فالنظام هو المستفيد الوحيد من كل اتفاق ثنائي حيث يضم الي سلطانه فئات وجماعات لم تكن تعترف به. كما يستفيد

بتجزئة قضايا الوطن وتشتيت الجهد الوطني لحل قضايا السودان في منبر واحد يحقق العدالة المتوازنة بين ولكل اقاليم السودان.

وبالحوارات الثنائية ينشغل كل اقليم بقضايه حتي ولو كان ذلك علي حساب باقي الاقاليم.

لقد ظل النظام حريصاً علي ابرام اتفاقات ثنائيه وفي ذات الوقت ظل حريصاً علي النكوص بها لا ينفذ منها الا المشاركات الديكوريه التي توسع دائرة سلطانه – مشاركات لا تعطي اختصاصاً و لا صلاحيات و تكتفي بمرتببات السلطان ومزاياه الخاصه. فاتفق سلام دارفور الموقع في ابوجا في 2006\5\5 لم تقبل به القوي الفاعلة في دارفور او جماهير الاقليم وتواصل القتال اشرس مما كان و ظل اتفاق سلام دارفور بلا نفاذ وقنع الموقعون عليه بالعطايا و المزاياء. واتفاق الشرق الموقع في اسمرا ظل حبراً علي ورق دون نفاذ شأنه في ذلك شأن اتفاق القاهرة مع التجمع الوطني الديمقراطي واتفاق جبوتي واتفاق التراضي الوطني مع حزب الامة القومي واتفاق حسن النوايا واتفاق وقف اطلاق النار مع حركة العدل والمساواة ظلت كلها اتفاقات بلا نفاذ هدف منها نظام الانقاذ اصفاء الشرعيه عليه في محاولة لا طاله أجله المحتوم . و من ثم فاني اتساءل، ما هي المحصله النهائيه لاي حوار مع النظام؟ ان الحوار يعني الاعتراف بالنظام و شرعيته ، فان تمخض الحوار عن اتفاق فان ذلك الاتفاق ينقل الطرف المعارض الي معسكر السلطه فتخسر المعارضه مركزاً . ومن ثم كانت دعوتنا الي جبهه عريضه تقوم علي ركيزتين هما السعي الجاد لاسقاط حكم المؤتمر الوطني الشمولي والامتناع عن الدخول في أي حوار معه. و اتساءل ثانيه، هل نفذ النظام أي اتفاق وقعه مع فصيل معارض ؟ النظام لا ينفذ من الاتفاقات الا المشاركات الديكوريه بلا صلاحيات او اختصاص.

أيها الاخوه و الاخوات

في هذا الظرف الحرج من تاريخ امتنا نواجه منعرجاً حاسماً و مصيرياً ... اما ان نبقى او ان نتلاشى ... اما ان نكون او لا نكون ... اما ان يكون انتماؤنا للسودان حاضراً ومستقبلاً او ان نتحسر على السودان الذي كان .

ان العمل الجبهوي ظل هو السبيل المجرب في تاريخ النضال السياسي. تلك التجارب لها ايجابيات لا بد من الاستفادة منها والبناء عليها ولكنها ايضاً افرزت سلبيات لا بد ان نتجنبها.

لقد قامت جبهة معارضة لمقاومه نظام نوفمبر العسكري عام 1959 وقامت اخري عام 1969 لمقاومة النظام المايوي وقام التجمع الوطني الديمقراطي عام 1989 لاسقاط نظام الانقاذ و قام تجمع جوبا في 26-30\9\2009.

لقد كانت كل تلك الجبهات مكونة من كيانات سياسيه ولكنها سرعان ما تهاوت واحده تلو الاخرى بسبب الاجنده الخاصه لكل مكونات تلك الجبهات وبسبب ضعف البنيان الحزبي وتقاطع المصالح وعدم التقيد بالهدف الاستراتيجي الذي سعت اليه تلك الجهات عند تكوينها. فحاور بعض مكونات الجبهه النظام الذي قامت من اجل اسقاطه بل وشارك بعضهم في ذات النظام الذي تواتقوا علي ازالته. فانهارت الجبهات تباعاً في كل مرة الأمر الذي سبب الاحباط وفي بعض الاحيان الغثيان مما اثر سلباً علي حماسة الجماهير للعمل المعارض ذي التبعات الجسام في التضحية و البذل و العطاء. وقد ادي ذلك الي حالة من الاحباط انتظمت جماهير شعبنا وامتد فايروس الاحباط حتي الي الكثيرين من ابنائنا في المهاجر.

لقد جاءت دعوتنا الي قيام جبهه عريضة تضم كل المواطنين الذين يرفضون الشموليه ويعملون للتصدي لقضايا الوطن سواء كانوا منتميين الي كيانات سياسيه او اقليميه او منظمات مجتمع مدني او نقابات او اتحادات او كانوا غير منتمين لأي منها ..

ان الوطن الان هو الذي ينادي وعلينا ان نرتفع الي قامته .. علينا ان نخرج من عباءتنا الضيقه الي رحاب الوطن الفسيح. ان المؤسسات الوطنيه ما قامت الا من

اجل خدمة الوطن فلا يجوز ان نجعل منها عائقاً يحول دون انقاذ الوطن من الضياع ويوم يزول وطننا تزول معه المؤسسات.

اننا ندعو الاحزاب السياسيه ... اننا ندعو النقابات ... اننا ندعو منظمات المجتمع المدني في كل اقاليم السودان ... اننا ندعو كل رجال السودان ونسائه ... شبيهه وشباب ... عماله ومزارعيه وصناعه ... اننا ندعو جميع الناشطين من اجل الوطن ... داخل السودان ... و في كل دول المهجر ... اننا ندعو كل الحركات المسلحة قيادة وقواعد في دارفور وكردفان والشرق والشماليه وفي كل اقاليم السودان الاخري.

ندعو كل من يتشرف بالانتماء الي السودان و يتشرف بالانتماء لهذا الوطن ان يكون جزءاً فاعلاً و قائداً لهذه الجبهة العريضه، لا عزل لاحد او كيان يؤمن باسقاط هذا النظام. اما من يري التعايش مع النظام ومن يحاور النظام اعترافاً بشرعيته و بقاءه فان دعوتنا لا تمتد اليهم. ان من يؤمن بازالة هذا النظام فهو جزء من هذه الجبهه. و من يري غير ذلك فمكانه مع الانقاذ و سلطاتها. فما عاد شعبنا يرتضي بمنطقه رمادية في نضالنا الوطني و عليه فان الجبهة ليست حزباً سياسياً و لا تنظيماً جهوياً او دينياً او اثنياً و لكنها تجمع لكل الفعاليات السياسيه والوطنيه ولكل مواطن ومواطنه يرفض نظام الانقاذ و لا يرتدي غير عباءة الوطن داخل السودان وفي دول المهجر ومن ثم فهي لا تشترط علي احد التخلي عن انتمائيه السياسي.

فالجبهه ليست كياناً رافضاً للكيانات السياسيه وليست بديلاً عنها ولكنها الفريق القومي ياتي اليه ابناء و بنات الامه من كل فج عميق، من كل حزب ... من كل كيان ... من كل نقابة ... من كل منظمات المجتمع المدني ... من كل اقليم من اقاليم السودان ... ياتي اليه المهمشون ... المسحوقون ... المظلومون ... الذين ينشدون العزه و الكرامه لسوداننا ... الذين ينتفضون من اجل الخلاص لوطننا ... الذين يقاتلون من اجل الحقوق الانسانيه ... الذين ينادون من اجل صون وحدتنا ... الذين يرفضون ان يذلوا داخل وطنهم او يهانوا خارج وطنهم ... الذين يرفضون ان تهان بناتهم امام قوات التخلف و الظلام ... الذين يعملون لتأمين مستقبل زاهر

لابنائهم و احفادهم ... الذين يحتضنون منقو و تية و اوهاج و ابكر و ساغه و همت في وطن الحب و الوئام و التسامح و المساواه ...
فالجبهة اذن ليست خصماً لاحد غير نظام الانفاذ وكل عمل معارض يتكامل ويصب في وعاء الجبهة العريضة. وليكن الهدف واحد وهو اسقاط النظام و ليس التعايش و التهاور مع النظام. و ليكن الهدف هو ازالة النظام و ليس الابقاء علي النظام مع التحسين. ان مطالبه النظام بتعديل بعض التشريعات هو في المبني و المعني المطالبه بانقاذ محسنه.
اهداف الجبهة:

إن الجبهة العريضة تعمل على اسقاط النظام القائم لتحقيق الاهداف التاليه:

أولاً: تنفيذ ما تبقي من اتفاقيه السلام الشامل واجراء الاستفتاء بصدق وشفافية و جدية والعمل علي ان يكون خيار الجنوب هو الوحدة في محاولة لانفاذ ما يمكن انقاذه و التأكيد علي ان سلطة الانفاذ لم تكن خصماً للجنوب وحده، بل هي اكثر خصومة لشعب الشمال في كل مناطقه. فان لم تتحقق الوحدة عملنا الي منع مواجهه والاقتتال وبناء جسور الود والثقة والمصالح المتبادله. فالتعايش قائم وباق بين القبائل التي لا تعترف بالحدود والفواصل ولا يمكن ان تطلب من الرعاة الحصول علي تاشيره لهم ولمواشيهم ولا يجوز للملايين الذين اندمجوا نسباً ومصاهره ان تقطع اوصالهم ولا يمكن ان تخبو اواصر العشرة التي امتدت لاكثر من مائه و ثمانين عاماً.

ثانياً: عدم استغلال العرق او الدين في السياسة .

ثالثاً: اقامه دولة مدنيه ديمقراطيه متعدده الاعراق والديانات والثقافات يتساوي فيها المواطنون في الحقوق والواجبات كافة علي اساس المواطنه وحدها دون غيرها و يقوم التشريع فيها علي الارادة الحرة للشعب عبر مؤسساته الدستوريه.

رابعاً: تطبيق النظام الفيدرالي الحقيقي بين سبعة اقاليم هي الجنوب ودارفور وكردفان والأوسط والشرق والشمال والعاصمة القومية علي ان ينشئ كل اقليم ما شاء من ولايات داخله تكون مسئولة امام الاقليم، ولكل اقليم انشاء نظام قضائي

حتى مرحلة محكمه الاستئناف علي ان تكون المحكمة العليا والمحكمة الدستورية قومية.

خامساً : يكون رأس الدولة مجلساً مكوناً من رئيس و سبعة نواب، من كل اقليم نائب و بذلك يدير كل اقليم شأنه من جهة ويشترك في قيادة الوطن علي مستوي الرئاسة من جهة اخري.

سادساً : تحقيق التنمية العاجله و الشامله في دارفور و اعادة النازحين باعادة البناء وتوفير الخدمات والبنيات الاساسيه وتحديد المسارات و اعادة الارض لاصحابها و ابعاد الاجانب منها وتعويض كل من تضرر بالحرب تعويضاً خاصاً وعماماً والعمل علي تنمية الشرق و باقي الاقاليم .

سابعاً : اقامة العدل والقصاص علي كل من ارتكب جرائم في دارفور وباقي اقاليم السودان، و الي ان يحدث ذلك يتم التعامل مع المحكمة الجنائية الدولية قبولاً و تنفيذاً لقراراتها.

ثامناً : اعادة المفصولين سياسياً أو تعسفاً من الخدمة العامه والقوات النظاميه أو تعويضهم تعويضاً عادلاً و عاجلاً.

تاسعاً : حل السلطة القضائية والأجهزة العدليه و اعادة بنائها فوراً تحقيقاً للمهنية والحياد والاستقلال.

عاشرأ : اعادة بناء الخدمة المدنيه والقوات النظاميه علي اساس المهنيه والقوميه والحياد.

احد عشر : الغاء تقابلات المنشأ وقيام نقابات علي اساس المهنة.

ثاني عشر : اعادة النظر في النظام التعليمي والعلاج تحقيقاً لمجانية التعليم و العلاج وترقية المحتوي والأداء.

ثالث عشر : تعديل كل القوانين المقيدة للحريات ترسيخاً لحرية الفرد وكرامته و منع الاعتقال التحفظي وتأكيد حرية النشر و الصحافة والتجمع.

رابع عشر : لا يمكن ان يقوم نظام ديمقراطي تعددي حقيقي دون وجود احزاب سياسييه فاعله. فالاحزاب الديمقراطيه هي من الضمانات الاساسيه لحمايه الديمقراطيه التعدديه. ولكي تكون احزابنا قادرة علي حماية النظام الديمقراطي

يتعين عليها ان تكون احزاباً ديمقراطيه ففاقد الشئ لا يعطيه. ان التطور الديمقراطي داخل الاحزاب يتم عادة بارادة القواعد الحزبيه ولكن التركيبيه القبليه والطائفيه في بلادنا تحول دون تفعيل ارادة القواعد الحزبيه ومن ثم كان لا بد للتشريع ان يقوم بدوره الاصلاحى في اصلاح المسار الديمقراطى الحزبى.

ان الخلل الديمقراطى في أي حزب ليس بالضروره شأنأ داخلياً ولكنه قد يكون شأنأ و طنياً عاماً، اذ ان الخلل الديمقراطى في الاحزاب يؤثر سلباً علي البنيان الديمقراطى وبالتالي الي ضياع الديمقراطيه. و قد شاهدنا كيف يتقاعس التفاعل الجماهيرى عقب كل انقلاب عسكرى وعندما يتمكن الانقلاب ويبيث سمومه تحتج الجماهير بعد ان يصيبها الاذى فيطول الصراع مع النظام الشمولى وكل ذلك بسبب ضعف الاداء الديمقراطى داخل الاحزاب وضعف التواصل القاعدي. و عليه فانا نرى اعاده النظر في قانون الاحزاب السياسيه تمكيناً للاحزاب من ممارسه الديمقراطيه داخلها في اختيار القياده المقترده و لفترات معلومه واتخاذ القرارات وعلى ان يتم في جميع الحالات التداول الديمقراطى للقياده فيها. ولا يجوز ان يتدخل التشريع في فكر الحزب و برامجه.

خامس عشر : مع مراعاة اتفقيه السلام الشامل تُحدد نسبة موحدده للثروات الطبيعيه للاقليم الذي توجد فيه تلك الثروات وتوزع حصيلة المركز على الاقاليم التي لا تتوفر فيها تلك الثروات.

سادس عشر : محاسبه ومحاكمه كل من فسد و افسد واجرم والتحقيق في كل اهدار للمال العام على ان تعقد المحاكم في كل مدن السودان ليس من اجل التنسفي والانتقام بل من اجل اقامه العدل ورد الحقوق لاصحابها.

سابع عشر : انتهاج سياسه خارجيه تقوم على مبادئ الحريه والديمقراطيه والتعدديه والنديه وسياده حكم القانون وعدم التدخل في شأن الاخرين اضراراً بمصالح الشعوب وتقوم على المصالح والمنافع المشتركه والمتبادله واحترام كل الاتفاقات الدوليه مع مراعاة ما ورد في ميثاق الدفاع عن الديمقراطيه الموقع في

.1985\11\17

ثامن عشر : الحفاظ علي ارض السودان وحدوده التاريخيه كما كانت عند استقلال السودان في الاول من يناير 1956 واستعادة الارض السودانيه بالوسائل السلميه و القانونيه.

تاسع عشر : اعداد دستور دائم يعبر عن التنوع والتعدد والحرية والمساواه والديمقراطية والتوزيع العادل للثروة والسلطة وفق ما ورد اعلاه.

عشرين : اجراء احصاء سكاني جديد تحت اشراف مجلس قومي تُمثل فيه كل القوي السياسية ومنظمات المجتمع المدني واجراء سجل انتخابي جديد ودائم وتكوين مفوضيه للانتخابات من اعضاء يتمتعون بالحياد والاستقلال وتخلو صحيفتهم من التعامل مع أي نظام شمولي ومشهود لهم في كافة مسيرة حياتهم بالالتزام بقيم الديمقراطيةه التعدديه وسيادة حكم القانون، ثم اجراء انتخابات تعدديه علي أساس التنافس الديمقراطي في بيئة من الحرية والمساواه وحكم القانون.

الوسائل :

عضوية الجبهه مفتوحه لكل سوداني وسودانيه في كل اقاليم السودان وفي كل دول المهجر ومن ثم فان وسيلتها لتحقيق اهدافها هي العمل الشعبي الذي ينتظم كل مواقع العمل و السكن. و سوف يحدد هذا المؤتمر الاطار العام لوسائل الجبهه تقوم قيادة الجبهه المنتخبه بتفصيلها عبر ذووي الاختصاص.

الفترة الانتقاليه :

تُحدد فترة انتقاليه تبدأ من لحظة سقوط النظام تطبق و تنفذ خلالها كل الاهداف الواردة اعلاه و تستمر لفترة يتفق عليها هذا المؤتمر، تُسلم السلطة في نهايتها لسلطة منتخبه.

الوضع الاقتصادي :

لقد اعتمد النظام علي ايرادات النفط و عمد الي تجاهل التنميه الزراعيه التي يعتمد عليها 65% من اهل السودان، فدخل السودان من النفط في الفترة من عام 1999 وحتى عام 2009 بلغ نحو خمسين مليار دولار لم يستثمر فيها شئ في الزراعة

وتضاعف الدين الاجنبي الذي كان 15 مليار دولار عام 2000 فاصبح في عام 2010 خمسة وثلاثين مليار دولار ولم يوظف هذا القرض الكبير في تنميه الزراعة او الصناعة. فاعلقت مصانع النسيج و جُل مصانع الزيوت وباع النظام اصول وممتلكات مشروع الجزيرة فانحدر انتاج القطن الذي كان يوماً يُمثل العمود الفقري لاقتصادنا من 500 الف طن الي 6 الف طن بنسبه تدني بلغت 94%.

ويواجه النظام انهياراً اقتصادياً كاملاً عندما ينفصل الجنوب ويستأثر بنفطه كاملاً ولا يبقى للشمال غير رسوم العبور عبر الشمال و رسوم الميناء. و لا يستطيع النظام مقابلة تكاليف هيكله الدولة المترهل في المركز والولايات ونفقات الاجهزه القمعيه وشراء الذمم والمحاسيب الا بمحاولة فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة فترتفع الاسعار و يثقل كاهل الانسان السوداني المتعب اصلاً فلا يجد لعيش الكفاف سبيلاً.

لقد وُجهت المصارف لخدمة الراسمالية الطفيليه والانتهازية ولصالح المحاسيب واهل الولاء والفاستدين دونما ضمانات فتبدد المال العام وتعرض حساب المودعين للضياع.

لقد افقرت السياسه الاقتصاديه المواطنين فارتفع خط الفقر الي نحو 95% في دولة المشروع الحضاري واصبح العمل متاحاً لذوي الحظوة والولاء وتشرد ابناؤنا وخريجوا مدارسنا وجامعاتنا واضحوا عرضه للضياع والانحراف فتبددت طاقات الشباب والشابات التي كان حرياً ان تكون في خدمة الوطن و بنائه.

ان الجبهه ستعمل علي تقويم المسار الاقتصادي في جوانبه كافة ومراجعته اداء المصارف والتحقيق في كل مظان الانحراف واعادة توزيع الثروة وتوظيفها في النماء والتنميه والرخاء واسعاد الانسان السوداني لا سيما اولئك المسحوقين في الهامش الذين لم ينعموا يوماً بخيرات البلاد. ومن ثم فان مؤتمرهم هذا سيناقش عبر احدي لجانه الوضع الاقتصادي والمعيشي في جوانبه كافة و يقدم التوصيات العامه وسوف تقوم قيادة الجبهه التي تختارونها بارادتكم بتكوين لجنه من المختصين في

المجالات الاقتصادية تتولي الدراسة التفصيلية وتضع البرامج الانية والمستقبلية التي تلتزم الجبهه بتنفيذها.

الاعلام:

لقد اصبح الاعلام هو الاداة الحاسمة في تنوير الجماهير وعرض المواقف و السياسات. فالاعلام المسموع والمرئي والمقروء والاعلام الالكتروني المتجدد والمتطور باشكاله هو القوة التي تكشف ظلم وجبروت وفساد الانظمة الشموليه. وهو الوسيله الفاعلة لاصطفاف الشعب للقضاء علي انظمة القهر و الاستبداد. و نري ان يُكون هذا المؤتمر لجنه لبحث دور الاعلام في اداء الجبهه وامكانيه الاستفادة القصوي من وسائل الاعلام كافة وعلي راسها الاعلام الالكتروني وانشاء اذاعة و قناة فضائية ومواقع الكترونية وصحافه والاستعانه بما هو قائم و كائن، و نشيد هنا بالمواقع الالكترونية السودانية القائمة التي كان لها التأثير المباشر و الواسع في تنوير جماهير شعبنا. وتقدم التوصيات للمؤتمر لاجازتها و تلتزم قياده الجبهه بتنفيذ ما يقرره المؤتمر العام.

السياسه الخارجيه :

لقد انبنت سياسه النظام علي العداة والريبه مع الجيران ومع المجتمع الدولي وتميزت تبعاً لذلك بالمواجهات التي لا تفيد شعبنا. بل انها حرمت السودان من كثير من الميزات و المميزات. فتدخل المجتمع الدولي في كل شأن من شئون بلادنا اذ لم تعد مشاكل السودان شأنأً داخلياً وطنياً فتدخلت كل دول العالم من كل حدب وصوب في ادق شئوننا بعد ان اصبح النظام خصماً لشعبه عدواً لمواطنيه يشبعهم قتلاً و تقتيلاً وظلماً وتشريداً فتنادت الدول باجندتها ومصالحها بعضها داعم للنظام ورئيسه وبعضها داعم لاقاليم تعرضت للبطش والعدوان وانتشرت القوات الدوليہ تحت مسميات عدة فسقط استقلالنا الذي ضحي من اجل تحقيقه الالباء وأضحى رئيس النظام مطارداً مطلوباً للعدالة الدوليہ.

ان سياستنا الخارجيه ينبغي ان تقوم علي المرتكزات الاتيه:

1- حماية السودان شعباً وارضاً دونما تفريط في اي حق من حقوق الشعب.

حسن الجوار و المنافع المشتركة والاحترام المتبادل.

التصالح مع المجتمع الدولي وبناء علاقات الصداقه والاحترام بما يعود بالنفع لشعبنا.

الالتزام بالقانون الدولي والاتفاقات الدولييه لا سيما تلك المتعلقة بحقوق الانسان.

تأكيد الصداقه مع شعوب العالم.

محاربة الارهاب والتطرف الديني والغلو العنصري.

اللجنة القانونيه:

ان اهداف الجبهه في اعاده هيكله الدولة و تأمين الحقوق الديمقراطيه و دعم الديمقراطيه في احزابنا يتطلب اعاده صياغة القوانين واعداد دستور ديمقراطي. و عليه فانا ندعو الي تكوين لجنه قانونيه من هذا المؤتمر تضع الموجهات الاساسيه التي تُرفع للمؤتمر علي ان تقوم قياده الجبهه المنتخبة بتكوين اللجان المتخصصه لاعداد مسودة للدستور ومسودات للتشريعات التي يتعين اصدارها فور اسقاط النظام. كما يتعين اصدار دستور للجبهه و سوف نقدم لكم اوراق تكون اساساً للبحث والمداوله ويُقدم دستور الجبهه للمؤتمر لاجازته.

أيها الاخوه المناضلون و الاخوات المناضلات:

بالاضافه الي اللجان التي نُكرت ندعو الي لجان اخري من هذا المؤتمر تبحث المسائل الاتيه :

اهداف الجبهه

1- وسائل تنفيذ تلك الاهداف

- 2- حقوق الانسان
- 3- حقوق المرأة و الطفل
- 4- التنظيم داخل السودان و في دول المهجر
- 5- علاقات الجبهه الخارجيه
- 6- تطورات قضية دارفور
- 7- قضايا اخري

أيها الاخوه و الاخوات

لقد نشأت فكرة تكوين هذه الجبهه العريضه منذ حوالي عامين ظللنا نبشر بها وقد عُقدت اجتماعات عدة ادارتها نخبة من المناضلين السودانيين في المملكه المتحده وفي المانيا وظللنا ندعو لها حتي قبض الله لنا وبمشاركه الكثيرين من ابناء و بنات وطننا ان نجعل الحلم حقيقة وواقعاً في هذا المنعرج التاريخي الخطير في حياة شعبنا وقد عقدنا اجتماعاً تاسيسياً في المملكه المتحده وايرلندا الشماليه أُنتخبت فيه لجنة تحضيريه مؤقته من رئيس ومقرر وسبعة اعضاء قامت بالاعداد لهذا المؤتمر العام. وقد كونت اللجنه التحضيريه لجاناً كل لجنة برئاسة عضو من اللجنه التحضيرية وهي لجنة الدراسات ولجنة التنظيم ولجنة الاعلام ولجنة المال ولجنة العلاقات الخارجية، وجاء هذا المؤتمر بجهد تلك اللجان. اننا نشكر كل من حضر الاجتماع التاسيسي في لندن وكل من بذل جهده حتي تصبح الجبهة العريضه حقيقة و قوة من اجل السودان.

إسم الجبهه:

ان اسم الجبهه الوطنيه العريضه الذي توافقنا علي ترديده ليس هو اسم الكيان الذي ننطلق به اليوم و لكنه مجرد وصف له وسيختار هذا المؤتمر الاسم المناسب للجبهه يعبر عن شمولها واهدافها وايا كان الاسم الذي تختارونه فاني اقترح ان يكون من بينه كلمه (العريضه) تأكيداً علي اننا نسعي لكي يكون كل ابناء شعبنا و كل كياناته جزءاً اصيلاً فيها لا نعزل فيها احداً الا اذا خرج عن مفاتيح الجبهه

وهي اسقاط النظام و عدم التحاور معه، فان فعل يكون هو قد اختار ان يعزل نفسه.

أيها الاخوه و الاخوات

لقد ولدت الجبهه باسنانها وظهرت كمارد يزيل باطل الانقاذ وقد ادرك المؤتمر الوطني انه ذاهب لا محالة الي مزبلة التاريخ، فطفق يُرسل الاتهامات والاكاذيب قبل انعقاد هذا المؤتمر ويطلق السباب الاسن عبر زبانيته واعوانه ويحرك المندسين داخل الكيانات السياسييه في هجوم علي الجبهه ورموزها ويطلق اسطوانته المشروخه الممله حول العمال والارتزاق. وكل هذا بشري خير وتأكيد علي انهيار صفوفهم المفضوحه وذعرهم من المصير المحتوم الذي ينتظرهم علي يد الشعب.

لقد قامت هذه الجبهه بسواعد السودانيين و تم تمويل هذا المؤتمر بتبرعات واسهامات السودانيين القليله كمأ، الكبيرة معني. و لكل من ساهم بالقليل نقدم اسمي ايات التقدير و العرفان. كما نقدم لكم جميعاً التحيه فقد استجبتم لنداء الوطن. ونمد ايادينا تحية و عرفاناً لكل من سعي للحضور من داخل السودان ومن خارجه فلم يحصل علي تاشيرة الدخول. والتحية للعديد من الذين حالت ظروف العمل او الظروف الخاصه عن الحضور وجميعهم يُعلن انضمامه للجبهه واعدأ ببذل الجهد الغالي لتحقيق اهدافها.

أيها الاخوه و الاخوات

اني في هذا المقام اتقدم بنداء وطني مباشر الي جميع السودانيين داخل السودان والي جميع السودانيين في المهاجر ان يصطفوا داخل هذه الجبهة العريضة، واتوجه بدعوة خاصه لجميع الطلاب في كل الجامعات والمدارس الثانويه، والي جميع الشباب رجالاً ونساء في كل المدن والقري في أي ولاية بالسودان او خارجه ... سواء كانوا داخل الاحزاب او خارجها ... سواء كانوا في نقابات او خارجها ...

سواء كانوا في منظمات المجتمع المدني او خارجها ... سواء كانوا في مؤسسات الدولة او خارجها ...

ادعو العمال والمزارعين في الجزيره و المناقل وفي غرب السودان او شرقه او شماله او جنوبه ... ادعوهم جميعاً ليرابطوا كالبنيان المرصوص تحت راية الجبهة العريضة لازالة حكم المؤتمر الوطني واقامة البديل الديمقراطي. ان مواجهة هذا النظام ليس فرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن الباقي بل هو فرض عين يُسأل عنه كل مواطن يتشرف بالانتماء لهذا الوطن.

ونأمل ان تُكون لجان في كل قطاع في السودان وفي كل مدينة و قرية في كل ولايات السودان. وان تُكون لجنه فرعيه في كل مدينه من دول المهجر و لجنه مركزيه في كل دولة من دول المهجر لننطلق جميعا في ثبات وقوه وعزيمه وتصميم تحقيقاً للاهداف المتفق عليها.

لقد دقت ساعه الانطلاق

عاش السودان وعاش السودان ثم عاش السودان

علي محمود حسنين

رئيس اللجنة التحضيريه

٢٢ أكتوبر ٢٠١٠م

الجبهة الوطنية العريضة

وحدة المعارضة السودانية

ظل شعبنا في نضاله ضد الأنظمة الشمولية يتجمع في كيانات جامعه توحيداً للجهد الشعبي في الإطاحة بها ، كان هذا هو الأسلوب في مقاومة نظام نوفمبر 1958م العسكري حيث تأسست الجبهة الوطنية الأولى عام 1959م من قيادات الأحزاب السياسييه وأنضمت إليها جبهه الهيئات في 1964م فكانت ثورة أكتوبر 1964م والتي أطاحت بنظام عبود العسكري .

كان هذا أيضاً أسلوب الشعب في مقاومة نظام مايو العسكري حيث تأسست الجبهة الوطنية الثانية من بعض الأحزاب ظلت تقاتل النظام المايوى حتى تفرقت الجبهة الوطنية أثر ما عرف بالمصالحة الوطنية عام 1977م حيث شارك كيانان من ثلاثة الحكم المايوى .

وكان هذا أيضاً أسلوب الشعب في مقاومة نظام الإنقاذ حيث تجمعت كل القوى السياسية من كل السودان شماله وجنوبه وشرقه وغربه في جبهة سميت بالتجمع الوطنى الديمقراطى ولم يصطف شعبنا من قبل لهذا القدر والإجماع إلا في التجمع الوطنى الديمقراطى ورغم ذلك أنهار التجمع الوطنى الديمقراطى بسبب تنازع الهوى والمواقف لدى قادة الأحزاب المكونة له فتهوى التجمع بالأنسحابات وسعى البعض إلي التصالح مع النظام بل والمشاركة فيه. ثم تجمع قادة القوى السياسية في ما عرف بتحالف جوبا عام 2009م حيث شاركت كل القوى السياسييه وبعض النقابات والإتحادات وإتفقوا على مقاطعة إنتخابات عام 2010م مالم تحقق شروط في مدة لا تتجاوز الثلاثين من نوفمبر 2009م ولم تتحقق أي من تلك الشروط ولكن قيادات الأحزاب تسارعت في الترشح في الإنتخابات ومنها من انسحب ومنها

من واصل المشوار حتى تكشف للجميع زيف الإنتخابات وأدرك من ترشح وأنسحب أو ترشح وواصل خطأ ما ذهب إليه فأنهار تحالف جوبا . وهناك قوى أخرى معارضة حملت السلاح في أقاليم معينة بسبب الظلم والتهميش في تلك الأقاليم — في دارفور والشرق وأخيراً في جبال النوبة والنيل الأزرق ولتلك القوى مطالب محددة تتوافق مع المطالب القومية فجريت — ولا زالت — تجرب الحوار لحل تلك المطالب والبعض يرى الحل في إطار القضية الوطنية عبر الحوار .

وظل نظام الإنقاذ يدفع بمشاريع التحاور منذ أن أستولى على السلطه عبر إنقلاب عسكري تجزئة للقضية وإستقطاب للبعض لمواقع السلطه دون أن ينفذ شيئاً مما إتفق عليه ويهدف النظام في كل محاولات الحوار إلي تفتيت وتقسيم وتقزيم المعارضة وأثارة نوازع الطمع لدى بعض من يتصدون للعمل العام فتضعف المعارضة وتتهاوى وتقوى السلطه ويظل البعض يركض نحو وهم وسراب الحل السياسي الشامل في ظل النظام القائم.

قامت الجبهة الوطنية العريضة في 2010/10/21م من كيانات سياسية وتجمعات إقليمية ومن أفراد لا ينتمون إلي أي كيان أو لا يقبلون بمواقف قياداتهم ولكنهم جميعاً يؤمنون بإسقاط النظام وعدم التحاور معه مبدئياً وإستراتيجياً وذلك لأن التحاور يعنى :

الإعتراف بشرعية النظام .

التعايش مع النظام .

أن يكون النظام جزءاً من الحل .

أن يحصن النظام من أي مساءلة قانونية عن كل الجرائم التي أقتربها طيله ربع قرب من الزمان من تمزيق لوحدة الوطن وتقتيل المواطنين بمئات الألوف وتشرد المواطن داخل وخارج السودان في حروب ظالمة وجرائم الإقتصاب وهدم الإقتصاد الوطني وتدمير كل المشاريع الإقتصادية والبنى التحتية والتعليم والصحة وتدمير القضاء والخدمه العامة والقوات النظامية وإثارة الكراهية بين مكونات الأمة وإستغلال الدين أضراراً للدين والوطن على السوء ألخ إلخ .

أن يبقي المؤتمر الوطني قوة سياسية منافسة بما لديه من مال منهوب وإعلام متسع وتجارب في السلطة وكوادر تدريبت على البطش والسرقة والتزوير وعلائق من منطلق السلطة مع كثير من مكونات المجتمع .

ماهي القوى السياسية التي نرى ضرورة التوحد معها هناك قوى عديدة معارضة لنظام المؤتمر الوطني تسعى لإسقاط النظام عبر القوة المسلحة وهي معارضة نشأت في أقاليم معينة تدفع الضر الذي أصابها من النظام وتجمعت هذه القوى أخيراً في الجبهة الثورية .

وهناك قوى الإجماع الوطني والتي بدأت معارضتها عبر المرحوم التجمع الوطني الديمقراطي ثم تجدد نشاطها عبر تحالف جوبا ثم إنتقلت عند إنفصال الجنوب إلي مسمي قوى الإجماع الوطني ومكوناتها قوى سياسية يؤمن بعضها بإزالة النظام وبعضها يُفضل التحاول بعضها بشروط وبعضها بدون شروط ووسيلتهم جميعاً العمل السياسي .

وهناك الجبهة الوطنية العريضة التي تأسست في أكتوبر 2010م تعمل لأسقاط النظام وعدم التحاور معه وتتبع في ذلك كل الوسائل المتاحة . وبين كل هذا وذاك تنظيمات معارضة عديدة تسعى بما لديها من إمكانيات لإسقاط النظام .

وهناك قوى تعمل لإسقاط النظام دون أن تعلن عن ذلك . إننا في الجبهة الوطنية العريضة نقدر كل قوى المعارضة المذكورة دونما إستثناء ونقدر جدها وحرصها على أسقاط النظام كما نحترم خصوصية توجهاتنا الفكرية . في هذا المنعرج التاريخي في نضال شعبنا تنطلق إنتفاضات رأس الرمح فيها – كما هو مأمول – هو طلابنا وشبابنا وتندافع معهم جماهير الشعب في مدن السودان وأقاليم السودان . وأن كان الغلاء هو مفتاح الثورة ، لكن ذلك يفجر مخزوناً من السخط والغضب ظل متراكماً طيلة ربع قرن من الذل والهوان والجبروت والفساد والتمزق والتلظى .

في هذا الظرف التاريخي لابد أن تتوحد كل قوى المعارضة التي تحمل السلاح والتي لا تحمل السلاح لتحدث بصوت واحد حتى لا تشتت الثورة الشعبية وينفذ إليها النظام في مقتل .

وحتى تتوحد صفوف المعارضة وتوجه بندقيتها إلي عدو واحد هو النظام يتعين الاتفاق على :-

إسقاط النظام كموقف نهائي وإستراتيجي .

عدم التحاور مع النظام إذ أن التحاور يتناقض وإسقاط النظام ، كما أن التحاور يدعم النظام ولا يجنى منه المتحاورون غير السراب ولا يقبضون غير الريح كما أسلفنا .

الإنسحاب الفوري من أية مشاركة في النظام أو التبرؤ من المشاركين .
وعلى ضوء هذه الثوابت يتعين على المعارضة الموحدة أن تتفق على برنامج إنتقالي حتى لا يصيبنا ما أصاب غيرنا عند إنتصار الثورة فنضل الطريق وتنفرق بنا السبل ونحن نسعى لإزالة تركة النظام المستبد المجرم .

أنا في الجبهة الوطنية العربية نقترح على قوى المعارضة الموحده ما يلي :

أن تقوم فترة إنتقالية مدتها عامان في بداية إسقاط النظام قابلة للتجديد لمدة أقصاها عام واحد حتى يرتوى شعبنا بعد طول عطش بإنتخابات ديمقراطية تعددية حرة يقرر فيها سلطته .

أن يكون السودان دولة مدنية فيدرالية تعددية ديمقراطية تقوم فيها كل الحقوق والواجبات في مساواة تامة على أساس المواطنة وحدها دون غيرها دونما أدنى إعتبار للبلدين أو الثقافة أو العرق أو النوع .

أن يقوم الحكم الفيدرالي على ستة أقاليم هي دارفور وكردفان والأوسط والشرق والشمال والعاصمة القومية على أن يكون لكل أقليم حاكم منتخب ، ولكل أقليم الحق في إدارة شئونه وله أن ينشئ ولايات أو محافظات أو معتمديات أو غيرها تكون مسئولة أمام الإقليم .

يتكون رأس الدولة من رئيس الجمهورية يُنتخب قومياً ويرشح بالتداول بين الأقاليم في كل دورة إنتخابية يُنتخب لدورة واحدة مدتها ست سنوات ومعه ستة نواب

لرئيس كل نائب مُنتخب من إقليم وهذا المجلس هو السلطة السيادية والتنفيذية العليا ويكون كل نائب رئيس مسؤولاً عن قطاع يعاونه وزراء .

يحرم ويجرم إستغلال الدين أو العرق في السياسة ويُصدر قانون بذلك .
الثروة التي في باطن الأرض ملك للدولة ، فإذا قامت بأستثمارها السلطة الاتحادية يأخذ الإقليم التي توجد فيه هذه الثروة 30% من صافي العائد والسلطة الاتحادية 70% توزعها على نفقاتها وعلى الأقاليم التي لا توجد فيها مثل هذه الثروة ، ويسرى هذا على إستثمارات السلطة الاتحادية في الأقليم فوق الأرض ويطبق على مشروع الجزيرة وميناء بورتسودان وسواكن ومصانع السكر وغيرها. أما الأقاليم التي تقوم بالإستثمار في الثروات فوق الأرض فأنها تنفرد بالثروة .

تنتهج الديمقراطية التعددية وتسان حقوق الإنسان وسيادة حكم قانون وتؤسس الحريات الخاصة والعامة وحرية الصحافة والتعبير والمواكب السلمية ويُحرم الإعتقال التحفظي وتُسن التشريعات اللازمة لذلك ويتم الفصل بين السلطات .

يصدر قانون لمعاقبة الفساد السياسي والفساد الإقتصادي والفساد الإعلامي وتنشأ محاكم عادلة مستقلة في كل مدن السودان ويُقر العزل السياسي عبر أحكام القضاء .

يُعاد بناء الخدمة العامة والقوات النظامية تأكيداً لإستقلالها وحيادها وقوميتها .
يصدر قانون للأحزاب لجعلها مؤسسات ديموقراطية حمايةً للنظام الديموقراطي .
تُزال المظالم التي لحقت بالشعب جماعات وأفراد وأقاليم وأقرار التعويض العادل لكل من تضرر من الحرب والعدوان .

يصدر قانون للسلطة القضائية يؤكد مهنتها وإستقلال ونقاء العاملين فيها وإعادة بنائها وفق ذلك القانون .

أن تُوقف الحرب فوراً في كل بقاع السودان وإزالة مسبباتها بالعدل .
أن تُلغي نقابات المنشأ وتقوم نقابات وإتحادات على أساس المهنة وفق قانون ديموقراطي وإنتخابات حرة .

يُعاد كل من فصل تعسفاً ولأسباب سياسية للخدمة أو تعويضهم تعويضاً عادلاً وناجزاً .

- 1) أن يُراجع النظام التعليمي والمناهج ترقية للمحتوي والأداء وتحقيقاً لمجانية التعليم العام وإنصافاً للمعلم وتجنييد كل الطاقات للقضاء على الأمية .
- 2) يُراجع النظام العلاجي والصحي تحقيقاً لمجانية العلاج وعدالة توزيع الخدمات الطبية وإنصاف الأطباء والغاء التكسب التجاري من مهنة الطب وتنظيم التدرج الإداري في العلاج .
- 3) مراجعة أداء المصارف وإنتهاج سياسة إقتصادية تعني أساساً بالعدالة الاجتماعية إنصافاً للفقراء والمسحوقين وتركز على البنية الزراعية والصناعية توفيراً للغذاء والدواء .
- 4) إعادة تأهيل المشايخ الزراعية وفي مقدمتها مشروع الجزيرة وإلغاء قانون مشروع الجزيرة 2005م وإصدار قانون يحتفظ بموجبه الملاك بإرضهم ويحدد علاقة الإنتاج بالتشارور التام مع ممثلي المزارعين والملاك وذوي الدراية .
- 5) إزالة الجفوة والصراع مع المجتمع الدولي وإنتهاج سياسة التعاون المشترك وفق مبادئ وأحكام القانون الدولي والسعي لإلغاء ديون السودان ودعم المنافع المتبادلة مع الجميع وصيانة وحدة وإستقلال السودان .
- 6) إزالة الخلافات مع دولة الجنوب وإنتهاج سياسات تساعد على إستقرار الجنوب وإعادة الوحدة في السودان .
- 7) إجراء إحصاء سكاني سليم .
- 8) تكوين لجنة قومية تمثل كل القوي السياسية والإجتماعية والفكرية لإعداد دستور دائم للسودان يُجاز في إستفتاء شعبي على أن يعبر الدستور عن التنوع والتعدد والتوزيع العادل للسلطة والثروة وفق ما ورد أعلاه .
- 9) تُجري إنتخابات إقليمية وقومية ديمقراطية تعددية نزيهة عقب الفترة الإنتقالية وذلك وفقاً لأحكام الدستور .
- 10) لإدارة الفترة الإنتقالية يتم التوافق على إختيار رأس الدولة وحكام الأقاليم ومجلس الوزراء والسلطة التشريعية الإنتقالية على أن تكون وما ورد أعلاه .

11) يمتنع على قيادة رأس الدولة في الفترة الإنتقالية المشاركة في أول إنتخابات عند نهاية الفترة الإنتقالية على أن يستقبل من عداهم قبل الترشيح في الإنتخابات.

هذه مقترحاتنا نعرضها للنقاش والإتفاق حتى نقبل جميعاً على سودان جديد ونحن متفقون وتجرى الإنتخابات على أسس للسودان توافق الجميع عليها .

الخلاصه :

أن وحدة المعارضة الآن ليست أماني نرجوها وإنما هي ضرورة قصوى ندعو الجميع إليها. ونحن في الجبهة الوطنية العريضة على أتم الإستعداد للجلوس والنقاش والإتفاق.

أما وسيلة إسقاط النظام فهناك العمل السلمي الجماهيري وهناك من يحمل السلاح والجبهة الوطنية العريضة تتخذ كل السبل المتاحة ويمكن التنسيق بين الوسائل عند الإتفاق على الوحدة .

على محمود حسنين

رئيس الجبهة الوطنية العريضة

السبت 16 / 8 / 2014

مشروع قانون معاقبة الفساد

الباب الاول

الفصل الاول

الماده الاولى

اسم القانون وتاريخ نفاذه

يُسمى هذا المرسوم بقانون معاقبة الفساد ويُعمل به فور صدوره.

الماده الثانيه

التعريفات

- 1- النظام الشمولي: يُقصد به النظام الذي تأسس بانقلاب عسكري في الثلاثين من يونيو 1989.
- 2- المعارض: هو كل من عارض النظام الشمولي ولم يشارك في أي من حكومات النظام الشمولي.
- 3- قانون روما: يُقصد به القانون المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية الصادر في 1998/7/17 والساري المفعول في 2002/1/16.
- 4- جريمة الحرب: هي ذات الجريمة المعرفه في ماده 8 من قانون روما.
- 5- الجريمة ضد الانسانية: هي ذات الجريمة المعرفه في ماده 7 من قانون روما.
- 6- جريمة الابادة الجماعية: هي ذات الجريمة المعرفه في ماده 6 من قانون روما.
- 7- العزل السياسي: يُقصد به:-

- أ- الحرمان من التصويت او الترشح في أي انتخابات محليه او اقليميه او قومية او نقابيه.
- ب- الحرمان من العمل في مجال الاعلام المقروء او المسموع او المشاهد.
- ج- الحرمان من الانتماء الي اي كيان سياسي او أي منظمات حكوميه او غير حكوميه.
- د- الحرمان من تولي أي موقع في أي من مؤسسات الدولة او أي شركه عامه او مصرف.
- 8- التعذيب: يشمل الاذي البدني او النفسي او المعنوي او الارهاب للشخص او للاسرة او الحبس الانفرادي او الاستدعاء او الاعتقال دون مبرر او الاساءة باللفظ.
- 9- المحكمه: يُقصد بها المحكمه التي يُشكلها المجلس الجمهوري الرئاسي وتُحاكم جميع الجرائم الواردة في هذا القانون.
- 10- الاجراءات: يُقصد بها الاجراءات الملحقه بهذا القانون والاجراءات الواردة في قانون الاجراءات الجنائية علي ان تسود الاجراءات الملحقه عند التعارض.

نطاق تطبيق القانون

- 1- يسري هذا القانون علي كل فعل او امتناع عن الفعل نشأ منذ اليوم الثلاثين من يونيو 1989 كما يجوز ان يسري علي اي فترة قبل ذلك التاريخ بقرار يصدره المجلس الجمهوري الرئاسي.
- 2- الافعال الوارده في هذا القانون مجرمة وفق القانون الطبيعي والقانون الدولي ومبادئ الطهر ولا يجوز باي حال الطعن في احكام هذا القانون لاي سبب كان.
- 3- تُطبق احكام القوانين الاخرى مع هذا القانون علي انه عند التعارض تسود احكام هذا القانون.

4- لا تسري احكام التقادم علي اي جريمة نص عليها هذا القانون وتُلغى احكام التقادم في أي قانون اخر فيما يختص بجرائم القتل او الأذي او التعذيب او الاغتصاب.

5- لا تسري احكام أي حصانة يتمتع بها الجاني وقت ارتكاب الجريمة.

6- لا يقبل الدفع بتنفيذ الاوامر من السلطة الاعلي اذا كان الفعل يُشكل جريمة وفق هذا القانون.

7- تُطبق احكام التحريض والفعل بالاشتراك علي أي جريمة في هذا القانون.

الفصل الثاني

الماده الرابعه

جريمة الفساد السياسي

يرتكب الفساد السياسي كل من:-

1- حصل علي منفعه لنفسه أو لأي من افراد اسرته او أي من اعضاء حزبه أو اي من اصدقائه بسبب توليه أي موقع في الدولة بالمخالفة لقيم الطهاره او بالمخالفه لاحكام القانون الوطني او الدولي. أو

2- حصل علي أي مال من الدولة لشخصه او لحزبه او لصالح اي جهة سياسية اخري او منظمة دعماً للنظام الشمولي. أو

3- دفع او استلم رشوة او عمولة او منفعة خاصة في ادارة أي شأن تتعلق بالدولة أو دخل في شراكه مع اخر بسبب موقعه في النظام الشمولي او صلته بمن هو في موقع في النظام الشمولي. أو

4- وظف أي شخص بسبب القرابة او العلاقة او الانتماء السياسي او الحزبي في أي من مواقع الدولة بما يُخالف تكافؤ الفرص بين المواطنين. أو

5- اعطي الاعمال او المقاولات دون مناقصة عامه معلنه ودون اتباع اجراءات المناقصه السليمة والعادلة أو.

- 6- منح تسهيلات او قروض مصرفيه دون اتباع الاجراءات القانونيه او بسبب المحسوبية او الانتماء السياسي. أو
- 7- حصل علي مال او عقار او اسس الشركات او الاعمال لنفسه او افراد أسرته استغلالاً لأي علاقة مع اخر يحتل موقعاً في السلطة. أو
- 8- اصدر او شارك او ايد قراراً لشن الحرب علي اي مجموعة سودانية او اصدر او شارك او ايد صدور تشريعات او قرارات او اوامر لانتهاك حقوق الانسان. أو
- 9- قرر او امر او ساعد او نفذ تزوير الانتخابات القوميہ او الولائيہ او النقابيہ. أو
- 10- قهر او ساعد علي قهر المعارضة أو سعي الي تخريب اي نشاط يهدف الي استرداد الحرية والديمقراطية او اتخذ او شارك في اتخاذ قرار ضد معارض تاييداً للنظام الشمولي. أو
- 11- قام بأي عمل يؤدي الي تاييد النظام الشمولي او تخذيل العمل المعارض للنظام الشمولي او ساهم باي صورة في دعم او استمرار النظام الشمولي او قرر المشاركة او شارك في أي من حكومات النظام الشمولي. أو
- 12- اثار النزعات العنصرية او الجهويه او الدينيه بغرض هتك النسيج الاجتماعي او دعم النظام الشمولي او اساء للشعب او اي فئة منه. أو
- 13- قدم او استلم أي مال او منفعه لتغيير الموقف السياسي لصالح النظام الشمولي او لتاييد النظام الشمولي او اضعاف المعارضة للنظام الشمولي بوجه عام. أو
- 14- حصل علي أي مال او منفعه لتأييد او دعم المشاركة في النظام الشمولي. أو
- 15- عمل علي اجهاض النظام الديمقراطي او عرقل تطور العمل الديمقراطي او قام باي عمل من شأنه المساس بالقرار الديمقراطي في أي من شؤون الدولة أو الاجهزة الحزبية. أو

- 16- عمل علي تمزيق وحده السودان او تسبب او ساعد او ساهم في انفصال جنوب السودان او في اضعاف مركز السودان الاقليمي او الدولي.
- 17- اشاع الارهاب الديني وهدد المفكرين وصادر حرية التعبير. أو
- 18- عُين وشارك في موقع رئاسة الجمهورية او نائباً او مساعداً او مستشاراً له او وزيراً في الحكومة القومية او عُين والياً او وزيراً في الولاية او معتمداً في الولاية او في موقع يُعادل منصب الوزير ويُعفي كل من شغل ذلك الموقع تنفيذاً لاي من اتفاقيات السلام. أو
- 19- فرط في ارض السودان او باع او اجر ارض السودان اضراراً بمصالح الوطن. أو
- 20- قام بتشريد العاملين في القوات النظاميه او الخدمة العامه او الاجهزه العدليه تعسفياً ولاسباب سياسيه. أو
- 21- انتهك حرمة القضاء أو اعتدي علي سيادة حكم القانون. أو
- 22- افسد بوجه عام الحياه السياسيه او عرقل التطور الديمقراطي او فرط في الحفاظ علي النظام الديمقراطي.

الماده الخامسه

يُعاقب كل من ارتكب جريمة الفساد السياسي:

- 1- بالاعدام او السجن المؤبد او السجن لمدة اقل.
- 2- العزل السياسي لمدة لا تقل عن عشر سنوات ولا تتجاوز عشرين سنه.
- 3- تُرد كل الاموال التي حصل عليها بسبب الفساد السياسي.

المادة السادسة الفساد الاقتصادي

يرتكب جريمة الفساد الاقتصادي كل من:-

- 1- قرر او نفذ خصصه المال العام دون اتباع الاجراءات والمعايير القانونيه اضراً بالصالح العام.
- 2- عمل او قام بفعل من شأنه تدمير او اضعاف المؤسسات الاقتصادية او الزراعيه او الصناعي.
- 3- بدد او عمل علي تبديد ثروة السودان من البترول.
- 4- فسد او افسد في ادارة أي مشروع اقتصادي او ادارة مشاريع السدود او الكباري او الطرقات او المصانع او قام بفعل ادي الي تشريد المواطنين من مواقع الانتاج او امتنع عن دفع التعويض العادل عاجلاً.
- 5- قام باي فعل ادي او من شأنه ان يؤدي الي اضعاف العمله الوطني.
- 6- حصل علي امتيازات او اعفاءات او مكافآت او تعويضات او بدلات او تراخيص او عقارات او اموال بالمخالفة للمعايير العادلة.
- 7- اكتسب مالاً عجز عن اثبات مشروعيته.

الماده السابعه

يُعاقب كل من ارتكب جريمة الفساد الاقتصادي:-

- 1- بالسجن المؤبد او لمدة اقل.
- 2- رد الاموال التي حصل عليها بسبب الفساد الاقتصادي.
- 3- العزل السياسي لمدة لا تقل عن عشرة سنوات ولا تتجاوز عشرين سنه.

الماده الثامنه

الفساد الصحفي والاعلامي

يرتكب جريمة الفساد الصحفي والاعلامي كل من:-

- 1- حصل علي دعم مالي او منفعه من النظام الشمولي بغرض تأييده او التغاضي عن افعاله.

- 2- استغل الموقع الصحفي او الاعلامي لتأييد او دعم النظام الشمولي او الاساءة للمعارضة دون مبرر او تخذيل او اضعاف المعارضة للنظام الشمولي.
- 3- انشأ او ادار صحفاً او وسائل اعلام اخري لخدمة النظام الشمولي.
- 4- ضلل الرأي العام او جزء منه لصالح النظام الشمولي.
- 5- عمل او قام بأي فعل من شأنه محاربة الصحف او الاعلام المناهض للنظام الشمولي.

المادة التاسعة

يُعاقب كل من ارتكب جريمة الفساد الصحفي والاعلامي:-

- 1- بالسجن لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تتجاوز عشر سنوات.
- 2- الغاء الصحيفة او وسيلة الاعلام محل الجريمة.
- 3- رد كل ما حصل عليه من اموال او منفعه من النظام الشمولي.
- 4- العزل السياسي لمدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تتجاوز عشر سنوات.

الفصل الثالث

جرائم الحاق الاذي بالمعارضين

المادة العاشرة

دون الاخلال بجرائم القتل او الاذي المنصوص عليها في القانون الجنائي تسري احكام هذا الفصل علي الجرائم الواردة فيه.

المادة الحادية عشر

القتل في المعتقل

كل من قتل او تسبب في قتل شخص وهو رهن الاعتقال يعاقب بالاعدام.

المادة الثانية عشر

القتل اثناء مظهره او مسيره

كل من قتل او تسبب في قتل أي شخص اثناء قيامه بمظهره او مسيره سلميه وكل من أمر بذلك القتل او حرض عليه ولم يحل دون تنفيذه من

موقع سلطانه يُعاقب بالاعدام او السجن المؤبد كما يُعزل سياسياً لمدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تتجاوز عشر سنوات.

المادة الثالثة عشر

الحكم ضد المعارضين

كل من كان رئيساً او عضواً في محكمة مدنيه او عسكرية واصدر حكم الاعدام او السجن علي معارضي النظام الشمولي او علي مخالفتي سياساته دون اتباع قواعد العدالة وكل من تولي الاتهام في تلك المحاكمه يُعاقب بالسجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تتجاوز عشر سنوات، واذا تم تنفيذ حكم الاعدام تمتد العقوبة الي الاعدام او السجن المؤبد كما يُعزل سياسياً لمدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تتجاوز عشر سنوات.

المادة الرابعة عشر

استغلال الموقع القضائي

كل من استغل موقعه في النيابة او القضاء وعمل علي الاضرار بالمعارضين تنفيذاً لمشئئة النظام الشمولي يُعاقب بالسجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تتجاوز عشر سنوات كما يُعزل سياسياً لمدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تتجاوز عشر سنوات.

المادة الخامسة عشر

استغلال الموقع في جهاز الأمن والمخابرات

كل من عمل في اجهزة الأمن والمخابرات واعتقل المعارضين دون مبرر او استدعي المعارضين عقاباً او ترويعاً يُعاقب بالسجن لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تتجاوز خمس سنوات ويُعزل سياسياً لمدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تتجاوز عشر سنوات.

المادة السادسة عشر

استغلال الوظيفة اضراراً بالمعارضين او لمنفعة

كل من استغل وظيفته في الخدمة العامه او القوات النظاميه او المصارف اضراراً بالمعارضين او لدعم النظام الشمولي او لتحقيق منفعة لشخصه او

لاسرتة يُعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تتجاوز عشر سنوات ويُعزل سياسياً لمدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تتجاوز عشر سنوات وترد أي منفعة حصل عليها.

المادة السابعة عشر

التعذيب

كل من ارتكب جريمة التعذيب او امر بها او سكت عنها يُعاقب بالسجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تتجاوز عشر سنوات واذا افضي التعذيب الي عاهه مستديمه يُعاقب بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات ولا تتجاوز عشرين عاماً واذا افضي التعذيب الي الموت او كان التعذيب بالاغتصاب او التحرش الجنسي تكون العقوبة هي الاعدام او السجن لمدة ثلاثين عاماً ويُعزل الجاني سياسياً لمدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تتجاوز عشر سنوات.

المادة الثامنة عشر

جريمة الحرب

من ارتكب جريمة الحرب يُعاقب بالاعدام او السجن المؤبد وتُصادر كل امواله لصالح الدولة ويُعزل سياسياً مدي الحياة.

المادة التاسعة عشر

الجريمة ضد الانسانيه

من ارتكب جريمة ضد الانسانيه يُعاقب بالاعدام او السجن المؤبد وتُصادر كل امواله لصالح الدولة ويُعزل سياسياً مدي الحياه.

المادة العشرين

من ارتكب جريمه الاباده الجماعيه يُعاقب بالاعدام او السجن المؤبد وتُصادر كل امواله لصالح الدولة ويُعزل سياسياً مدي الحياة.

المادة الحادية والعشرين

كل من يُخالف قرار العزل السياسي او يساعد او يحرض علي مخالفة قرار العزل السياسي يُعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تتجاوز خمس سنوات كما تجوز معاقبته بالغرامة ايضاً.

الباب الثاني

الفصل الاول

الاجراءات

المادة الثانية والعشرين

المدعي العام

- 1- يُعين المجلس الرئاسي الجمهوري لاغراض هذا القانون مدعيّاً عاماً يؤدي القسم امام رئيس المجلس الرئاسي الجمهوري باحترام القانون وان يؤدي واجبه بامانة ودون خشية او هوي.
- 2- يكون المدعي العام المذكور مسئولاً عن حسن اداء عمله وفق القانون امام رئيس المجلس الرئاسي الجمهوري.
- 3- علي المدعي العام ان يحجز وفي الحال علي اموال وعقارات كل من في النظام الشمولي:-
 - أ- احتل موقعاً سياسياً في رئاسة الجمهورية.
 - ب- عمل والياً.
 - ج- وزيراً في الحكومة القومية او الولائيه.
 - د- معتمداً.
 - هـ- كان في القيادة المركزية لحزب المؤتمر الوطني.
- 4- يشمل الحجز المال او العقار داخل السودان او خارج السودان.
- 5- يشمل الحجز المال او العقار سواء كان في اسم المذكورين في فقره (1) اعلاه او في اسم زوجاتهم او ابنائهم او بناتهم او اخوانهم.
- 6- ينحصر الحجز علي المال والعقار الذي تم الحصول عليه اثناء تولي الموقع.

الماده الثالثه والعشرين

التحري

- 1- تتولي التحري لجان يكونها المدعي العام في اقاليم السودان كما تتولي لجان التحري الاتهام امام المحاكم ما لم يقرر المدعي العام غير ذلك.
- 2- تكون لجان التحري متفرغه وعليها انجاز مهامها أعجل ما تيسر.
- 3- توجه لجنة التحري التهمة متضمنة اركان الجريمة وتُرفع الدعوي في الحال للمحكمة.
- 4- يجوز للجنة بتوقيع رئيسها اصدار أمر الاستدعاء وامر القبض وتجديد الاعتقال والحجز علي الاموال محل الجريمه.
- 5- تُستأنف قرارات لجنة التحري امام المدعي العام وتكون قراراته نهائية ولا تُلغى الا بامر من المحكمة وعند نظر الدعوي.
- 6- تسجل الاعترافات القضائيه امام أي قاض.
- 7- يُصدر وزير العدل والنائب العام لائحة تنظم عمل لجان التحري.

الفصل الثاني

الماده الرابعه والعشرين

المحاكم

- 1- ينشئ المجلس الرئاسي الجمهوري محاكم ابتدائيه ومحاكم استئناف في اقاليم السودان بالتشاور مع رئيس القضاء.
- 2- تطبق المحاكم احكام هذا القانون وأي قانون جنائي اخر.
- 3- تتكون كل محكمة ابتدائية او محكمة استئناف من رئيس وعضوين وتُصدر قرارها بالاغلبيه.
- 4- لا تنقيد المحاكم بالاختصاص المكاني.
- 5- يجوز استئناف حكم المحكمة الابتدائيه النهائي امام محكمه الاستئناف خلال اسبوع واحد من صدور الحكم.
- 6- علي محكمه الاستئناف ان تفصل في الاستئناف المُقدم اليها خلال اسبوعين وفق المذكرات التي تُقدم اليها وتكون قراراتها نهائيه.

7- تُرفع احكام الاعدام للمجلس الرئاسي الجمهوري للتصديق عليها او تعديلها.

8- يجوز اجراء المحاكمه الغيابية عند الضرورة وتكون الاحكام نافذة علي انه يجوز للمدان ان يتقدم باستئناف خلال اسبوع من القبض عليه.

الماده الخامسة والعشرين

اجراءات المحاكمة

تتبع المحكمه الابتدائية اجراءات المحاكمه وفق الترتيب الآتي:-

1- تلاوة التهمة او التهم ضد المتهم ويجوز للمحكمه متي ما رأت ذلك ان

تُعدل ورقة الاتهام بالاضافة او الحذف او ان تعيد صياغتها من جديد.

2- اجابة المتهم علي التهمة او التهم وفق مكوناتها وعلي المتهم الاجابة علي كل واقعة بالايجاب او النفي.

3- اذا اقر المتهم بكل وقائع التهمة ولم يقدم أي دفع قانونية تقرر المحكمة ادانة المتهم.

4- اذا قدم المتهم دفوعاً تُسمع منه بينته ويجوز للدعاء بعدها تقديم بيينة معارضة.

5- اذا اقر المتهم ببعض الوقائع وانكر وقائع اخري تُسجل الوقائع المقر بها كاقدرات لا تُسمع عنها بيينة.

6- سماع البيينة حول المسائل المختلف عليها.

7- استجواب المتهم.

8- سماع بيينة الدفاع ان وجدت ومناقشتها.

9- تقديم مرافعة الادعاء ثم الدفاع ان وُجدت شفاهه او كتابة.

10- تلاوة القرار بالادانة او البراءة.

11- سماع الاسباب المشددة او المخففة للعقوبة.

12- الاوامر النهائية في الحكم.

الماده السادسة والعشرين

سماع الشهود

- 1- علي المحكمة ان تُكلف أي شاهد يطلبه الادعاء او الدفاع بالحضور للادلاء بالشهادة الا اذا رأت لاسباب تسجلها ان الطلب قُصد به الكيد او التأخير او تعويق العدالة.
- 2- يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها ان تُكلف بالحضور في أي وقت من تري ان شهادته ضرورية للفصل العادل في الدعوي وان تعيد استجواب أي شاهد اذا رأت ذلك لازماً.
- 3- يحلف أي شاهد اليمين قبل الادلاء بشهادته ولا يجوز تحليف المتهم.
- 4- تتولي المحكمة سماع الشهود وفق الترتيب الآتي:-
- 5- استجواب المحكمة شاهد الادعاء او الدفاع.
- 6- استجواب الطرف الذي استدعي الشاهد.
- 7- مناقشة الطرف الاخر للشاهد فان فعل ذلك يجوز للطرف الاول اعادة استجوابه.
- 8- استجواب المحكمة ثانية ان رأت ذلك ضرورياً.
- 9- علي المحكمة ان تمنع توجيه اسئلة للشهود ليست لها صلة بالدعوي وان تحميهم من العبارات والتعليقات التي تُخيفهم وان تمنع الاسئلة ذات الطبعه الفاضحه او المؤذيه للشعور الا اذا كانت تنصب علي وقائع جوهرية متعلقه بالدعوي كما لا تسمح باسئلة ايحائيه من الطرف الذي استدعي الشاهد.
- 10- تدون البينة في تسجيل صوتي والكتروني تحت اشراف رئيس المحكمة كما تُقدم المستندات او التسجيلات للمحكمة لتؤشر عليها.

الماده السابعة والعشرين

احكام عامه

- 11- تواصل المحكمة النظر في الدعوي صباحاً ومساءً ولا تؤجل الدعوي الا لاسباب قاهرة ولاجل قصير.

- 12- علي الادعاء والدفاع تقديم كشف بالشهود قبل بداية المحاكمة ولا يُسمع شاهد لم يُضمن في الكشف الا لاسباب ملحة.
- 13- يجوز للمتهم الاستعانة بمحام علي ان يعين محاميه قبل بداية اجراءات المحاكمة ولا تؤجل المحاكمة بسبب غياب المحامي.
- 14- المحكمة وحدها هي المسؤولة عن ضبط نظامها ويجوز لها ان تتخذ ما تراه مناسباً من اجراء في مواجهه من يخل بالنظام داخل المحكمه او يسعى لتعطيل اجراءات المحاكمة.
- 15- تصدر المحكمة حكماً وعقوبة عن كل تهمة علي حده وتسري عقوبات السجن بالتتابع.

المادة الثامنة والعشرين

العفو الكامل او المشروط

لا يجوز العفو الكامل او المشروط عن اي مدان بموجب هذا القانون او اسقاط العقوبة عنه الا بقرار يصدره المجلس الرئاسي الجمهوري بناء علي توصية مسببة عن كل حالة يصدرها المجلس التشريعي الثوري او اي مجلس تشريعي لاحق باغلبية ثلثي اعضائه.

بسم الله الرحمن الرحيم

مشروع قانون الاحزاب السياسيه لسنة

الفصل الأول

احكام تمهيديه

الماده 1

إسم القانون وبدء العمل به

يُسمى هذا القانون قانون الاحزاب السياسيه لسنة التوقيع عليه. ويُعمل به من تاريخ

الماده 2

الغاء

- 1- يُلغي قانون الاحزاب السياسيه لسنة 2007.
- 2- يُلغي سجل كل الاحزاب التي تسجلت او أُعتبرت مسجلة بموجب قانون الاحزاب السياسيه لسنة 2007.

الماده 3

تفسير

- 1- في هذا القانون لم يقتض السياق معني اخر.
الحزب السياسي: يُقصد به اي تنظيم سياسي تم تسجيله وفق هذا القانون.
النظام الشمولي: يُقصد به النظام الذي تأسس بانقلاب عسكري.
المجلس: يُقصد به مجلس شئون الاحزاب المنشأ بموجب الماده 5 من هذا القانون.
الامانه العامه: يُقصد بها الامانه العامه المنشأ بموجب الماده 11 من هذا القانون.

- المحكمة: يُقصد بها المحكمة الدستورية.
- 2- في هذا القانون الالفاظ الدالة علي المفرد تشمل الجمع والعكس والالفاظ الدالة علي المذكر تشمل المؤنث والعكس.

الفصل الثاني

اجهزة تسجيل الاحزاب السياسيه

الماده 4

ممارسة النشاط الحزبي

- 1- لا تكتسب أي جماعة صفة الحزب السياسي ولا تكتسب حق ممارسة أي نشاط سياسي او التمتع بحقوق أي حزب ما لم يتم تسجيله وفق هذا القانون.
- 2- علي الرغم مما ورد في البند (1) تبقي الاحزاب السياسية التي كانت قائمة في النظام الذي نشأ قبل الثلاثين من يونيو 1989 ولم تشارك في النظام الذي نشأ بعد الثلاثين من يونيو 1989 احزاباً مشروعة لفترة انتقاله علي ان تقوم بالتسجيل وفق هذا القانون خلال مدة لا تتجاوز ستة شهور من تاريخ هذا القانون، فان لم تفعل تفقد شرعيتها.

الماده 5

المجلس

إنشاء المجلس ومقره ومدته

- 1- ينشأ بموجب هذا القانون مجلس يُسمى مجلس شئون الاحزاب السياسية وتكون له شخصيه اعتباريه وصفة تعاقبيه مستديمة وخاتم عام ويمثله رئيسه او نائبه امام القضاء والجهات الاخري.
- 2- يكون مقر المجلس في العاصمة القومية.
- 3- تكون مدة عضوية المجلس خمس سنوات قابلة للتجديد.

الماده 6

وتكوين المجلس

- 4- يتكون المجلس من رئيس ونائب للرئيس وثلاثة اعضاء.
- 5- يعمل رئيس المجلس ونائبه علي اساس التفرغ ويتعين ان تكون لهما مؤهلات وخبرة قاضي محكمة عليا.
- 6- يُعين المجلس الجمهوري الرئاسي رئيس المجلس ونائبه واطباء المجلس بالتشاور مع رئيس القضاء وبعد موافقه المجلس التشريعي الثوري.
- 7- يؤدي رئيس المجلس ونائبه واطباء المجلس المذكور في الجدول المُلحق بهذا القانون القسم امام المجلس الجمهوري الرئاسي.

الماده 7

شروط اهليه اعضاء المجلس ومخصصاتهم

- 1- ينبغي ان توفر لدي رئيس المجلس ونائبه واطباء المجلس المؤهلات الاتيه:
 - أ- الا يقل عمره عن اربعين عاماً.
 - ب- ان يكون مشهوداً له بالكفاءة والنزاهة وحسن السمع والحياد.
 - ج- الا يكون منتمياً لأي حزب سياسي.
 - د- الا يكون قد شارك او أيد أي نظام أسس بانقلاب عسكري علي نظام ديمقراطي.
- 2- تكون مخصصات رئيس المجلس ونائبه هي مخصصات فاضي محكمة عليا ويُحدد المجلس الجمهوري الرئاسي مخصصات باقي اعضاء المجلس.

الماده 8

- لا يجوز عزل كل او أي من اعضاء المجلس الا بقرار من المجلس الجمهوري الرئاسي يجيزه المجلس التشريعي الثوري باغلبية ثلثي اعضائه.

الماده 9

إختصاصات المجلس وصلاحياته

- 1- تكون للمجلس الاختصاصات والصلاحيات الآتية:-
 - أ- تسجيل الاحزاب السياسية وفقاً لاحكام هذا القانون.
 - ب- اصدار الشهادات الدالة علي تسجيل الاحزاب السياسية.
 - ج- التأشير في السجل بأي تغييرات تطرأ علي الحزب.
 - د- اعداد وحفظ سجل لجميع الاحزاب السياسييه.
 - هـ- وضع مقترحات الموازنة السنويه ورفعها للمجلس الجمهوري الرئاسي لاعتمادها واجازتها بواسطة المجلس التشريعي الثوري.
 - و- وضع واجازة الهيكل التنظيمي والوظيفي للامانه العامة وشروط خدمة العاملين فيها.
 - ز- تقديم تقارير دورية سنوية عن اعماله للمجلس الجمهوري الرئاسي وللمجلس التشريعي الثوري والرد علي أي استفسارات او استيضاحات بشأنها ونشر تلك التقارير في الصحف اليومييه.
- 2- لاغراض تنفيذ الاختصاصات المنصوص عليها في البند (1) تكون للمجلس الصلاحيات الآتية:-
 - أ- تلقي الشكاوي التي تتعلق بتطبيق هذا القانون او النظام الاساسي ولوائح الحزب السياسي والتحري فيها واصدار القرارات بشأنها.
 - ب- يطلب من أي حزب سياسي الالتزام بالدستور ونظامه الاساسي ولوائحه والواجبات المنصوص عليها في هذا القانون وفي حالة عدم الالتزام يحيل المجلس الأمر للمحكمة.
 - ج- يفصل في الطعون حول قبول او رفض تسجيل أي حزب.
 - د- يجري فحص مستمر لسجل الاحزاب للتأكد من استيفائها علي الدوام لشروط التسجيل.
 - هـ- يحيل اي مخالفات جنائية للمحاكم الجنائية المختصة ويحيل اي مخالفات اخري للمحكمة.

المادة 10

إستقلاليه المجلس

يكون المجلس مستقلاً في اداء عمله عن جميع السلطات.

المادة 11

الأمانه العامه

- 1- تنشأ للمجلس امانه عامه برئاسة امين عام يُعينه المجلس من ذوي الخبرة والكفاءة العاليه وعدم الانتماء السياسي ويحدد مخصصاته.
- 2- تحدد اللوائح اختصاصات الامانه العامه والأمين العام وسلطات كل منهما.
- 3- يعمل الأمين العام تحت اشراف المجلس وتوجيهاته.

الفصل الثالث

المادة 12

تكوين الاحزاب

- 1- لكل سوداني بلغ من العمر 18 عاماً ولم يصدر في مواجهته حكم بالعزل السياسي او لم يصدر في مواجهته ادانه بأي من جرائم الفساد الحق في المشاركة في تأسيس الاحزاب السياسيه او عضويتها او الانضمام لها.
- 2- علي الرغم مما ورد في البند (1) لا يجوز لأي من المذكورين ادناه المشاركة في عضوية أي حزب سياسي او الانضمام اليه خلال توليه منصبه:-
 - أ- افراد القوات النظاميه.
 - ب- القضاة بالسلطه القضائيه.
 - ج- المستشارون القانونيون ووكلاء النيابة في ديوان النائب العام.
 - د- القيادات العليا في الخدمة المدنيه.
 - هـ- الدبلوماسيون بوزارة الخارجيه.

المادة 13

شروط تأسيس الاحزاب السياسييه

- يُشترط لتأسيس الحزب السياسي او لاستمرار عمل أي حزب سياسي ان يكون له نظام اساسي ملزم يتضمن المبادئ الاتيه وتكون الممارسه وفق تلك المبادئ:-
- 1- ان يكون الحزب مؤسسة ديمقراطيه تلتزم باحكام نظامها الاساسي ويتم اختيار قياده فيها بالانتخاب الديمقراطي والمنافسه الحرة وتتفرد اجهزته المنتخبه باتخاذ قرارات الحزب السياسي.
 - 2- ان يلتزم الحزب السياسي بالدستور والديمقراطيه التعدديه وسيادة حكم القانون وحقوق الانسان.
 - 3- الا يُؤسس الحزب علي برنامج ديني او طائفي او قبلي او عنصري او علي اساس من التفرقه بسبب النوع او العرق او الجنس او الدين او الثقافه علي انه يجوز للحزب ان يدافع عن فئه او ان يتأثر بفكرها او مطالبها.
 - 4- تكون عضويته مفتوحة لكل سوداني ويلتزم باهداف الحزب ومبادئه المعلنه.
 - 5- يرفض الحزب أي دعاوي او سياسات او برامج من شأنها التحريض او الترويج للوصول للسلطه عن طريق القوه او العنف او الارهاب او المال وان يمتنع عن اقامه أي تشكيلات عسكريه او شبه عسكريه او اقامه أي تنظيم داخل القوات النظاميه.
 - 6- ان تكون قياداته وقيادات مؤسساته منتخبه انتخاباً ديمقراطياً مع مراعاة تمثيل المرأه والشباب ويُحظر توريث القيادة.
 - 7- ان يمتنع عن استغلال الدين او العرق في سياسه.
 - 8- ان يجري انتخابات قياده الحزب السياسي دورياً علي الا تتجاوز الفتره بين دوره واخري اربع سنوات والا تكون ولايه الرئيس أو نائبة أو الأمين العام لأكثر من دورتين متتاليتين.
 - 9- يجب الا يكون الرئيس او الامين العام قد تجاوز السبعين من العمر.

- 10- يجب الا يكون الحزب السياسي فرعاً لاي حزب خارج السودان.
- 11- يجب ان تكون للحزب مصادر تمويل شفافة ومعلنه.
- 12- أن تحدد الاهداف التي يرمي لها الحزب السياسي على ألا نتعارض مع ما ورد في هذه المادة .
- 13- أن يبين شروط العضوية في الحزب السياسي واجراءات الانضمام والفصل من العضويه والاستقاله منه وبيان حقوق الاعضاء وواجباتهم.
- 14- ان يبين الهياكل التنظيميه وكيفيه اختيار الاجهزه والقيادات علي ان يكون ذلك بالطرق الديمقراطيه مع بيان كيفيه عقد مؤتمراته.
- 15- ان يبين ايلوله امواله وممتلكاته والجهه التي تؤول اليها في حالة حله اختيارياً.

الماده 14

إجراءات التسجيل

- 1- يعقد ما لا يقل عن الف سوداني من كل اقاليم السودان علي ان لا يقل عن مائه سوداني من كل اقليم اجتماعاً تأسيسياً لاجازة النظام الاساسي واللوائح.
- 2- يجب ان يشمل النظام الاساسي كل ما ورد في المادة 13 من هذا القانون.
- 3- يحضر هذا الاجتماع مندوب معتمد من المجلس.
- 4- ينتخب الاجتماع التأسيسي اعضاء القيادة السياسيه وفق احكام النظام الاساسي بعد اجازته.
- 5- يودع الاجتماع الوثائق التاليه لدي المجلس:-
 - 1- 3 نسخ معتمده من النظام الاساسي واللوائح.
 - 2- قائمه باسماء القيادة السياسيه المنتخبه.
 - 3- نسخه من الكشف المعتمد باسماء المؤسسين متضمناً بيانات كل منهم حسب ما تحدده اللوائح الصادره بموجب احكام هذا القانون.

- 4- نسخه معتمدة من محضر الاجتماع التأسيسي.
- 5- اسم الحزب علي الا يكون مطابقاً او مشابهاً لاسم حزب تم تسجيله ويراعي الحقوق التاريخيه المكتسبه للاسماء عند التسجيل.
- 6- يقوم المجلس بتحريير محضر بايداع الوثائق الاساسيه للحزب السياسي المنصوص عليها في البند (5) وتسليم الحزب السياسي مستنداً بما يفيد الايداع.
- 7- يسلم المجلس محضر ايداع الوثائق الاساسيه للحزب السياسي بوزارة العدل لئُنشر في الجريده الرسميه.
- 8- ينشر المجلس ملخصاً للمحضر المذكور في البند (5) في صحيفتين خلال 15 يوماً من تاريخ الايداع.

الماده 15

تسجيل الحزب السياسي

- 1- يقوم المجلس بفحص الوثائق المقدمه من الحزب السياسي بغرض تسجيله وعليه ان يستوثق بان كل احكام ماده 13 الخاصه بشروط تسجيل الاحزاب السياسيه قد تم الوفاء بها.
- 2- اذا وجد المجلس ان جميع الوثائق قد استوفت جميع الشروط يصدر قراراً بتسجيل الحزب وذلك خلال مدة لا تتجاوز 30 يوماً من تاريخ استلام الوثائق.
- 3- اذا وجد المجلس انه لم يتم الوفاء بأي من الشروط يمهل مقدمي الطلب اسبوعين لاستكمال المطلوب وعندئذ يصدر المجلس قراراً بتسجيل الحزب السياسي.
- 4- اذا لم يقم الحزب السياسي باستكمال المطلوب خلال الفتره المحدده يخطرهُ المجلس بعدم تسجيله واسباب ذلك كتابه.
- 5- يجوز للحزب السياسي الذي صدر قرار برفض تسجيله ان يطعن في القرار امام المحكمه.

- 6- يصدر المجلس شهادة بتسجيل الحزب السياسي ويرسل القرار لوزارة العدل لنشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين.
- 7- يجوز لأي سوداني ان يطعن امام المحكمه ضد قرار تسجيل أي حزب سياسي وفقاً للاسباب الواردة في هذا القانون.

الماده 16

حقوق الحزب السياسي

فور تسجيل الحزب السياسي تكون له الحقوق والامتيازات التاليه:-

- 1- يكتسب الشخصيه الاعتباريه والصفه التعاقيبه.
- 2- يحق له مباشرة الانشطه السياسيه كافة، فله اقامة المؤتمرات والندوات والاشترك في الانتخابات علي كل المستويات وفي الاستفتاءات.
- 3- يحق له امتلاك واصدار الصحف والنشرات والمجلات ونشرها وان يمتلك الاذاعات والفضائيات وفق ما ينظمه القانون في مجتمع ديمقراطي، والاعفاء من الرسوم الماليه المتعلقه بذلك.
- 4- يحق له انشاء منظمات خيريه غير ربحيه وان تتعاون مع تنظيمات ذات اغراض مشابهة داخل البلاد او خارجها في اطار العمل الطوعي غير الربحي ولا يجوز دعم ماليه الحزب السياسي من هذا العمل الخيري.
- 5- الاعفاء من جميع الضرائب والعوائد ورسوم تسجيل الاموال العقاريه والمنقوله باسم ولمصلحه الحزب.
- 6- حق الاعفاء الجمركي للمواد التي يستوردها الحزب لاغراض نشاطه السياسي وفقاً للوائح التي يصدرها المجلس في هذا الشأن.
- 7- يحصل علي نصيب عادل من اعانات الدولة للحزاب ان وجدت ووفقاً للوائح التي يصدرها المجلس.
- 8- يفرض اشتراكات علي اعضائه ويتلقي التبرعات والهبات التي يقدمها سودانيون للحزب.

9- يجوز للحزب استثمار امواله في العقارات والودائع بانواعها والسندات الحكوميه وفي مجال الصحافه والطباعه والنشر علي ان يكون كل ذلك باسم الحزب.

10- حق انشاء المقار في كل السودان.

11- يتمتع مقر الحزب وفروعه بحصانه خاصه فلا يجوز اقتحامها او تفتيشها في غير حالات التلبس الا بعد الحصول علي اذن مسبق كتابه من المجلس.

12- رئيس الحزب يمثل الحزب في أي اجراءات قضائيه او سياسيه او تعاقديه ما لم ينص نظام ادارة الحزب علي غير ذلك وله ان يكلف أي شخص اخر بقرار مكتوب صادر منه.

الماده 17

التزامات الحزب السياسي

يجب علي الحزب ان:-

- 1- يسجل كل امواله العقاريه والمنقوله باسمه مباشره.
- 2- يودع امواله النقديه كافه في حسابات بنكيه باسم الحزب.
- 3- يتمتع عن استثمار امواله في أي مضاربات او اعمال تجاريه غير تلك المبينه في ماده 16 البند (9).
- 4- الا يستلم أي اموال من أي جهه اجنبيه مباشره او غير مباشره.
- 5- يحدث ويكمل البيانات الوارده في سجل الحزب وان يودع لدي المجلس اسماء وعناوين رئيس واعضاء القياده العليا للحزب خلال شهر يناير من كل عام.
- 6- يودع لدي المجلس حساباً مراجعاً عن اموال الحزب خلال شهر يناير من كل عام يبين مصادر التمويل واوجه الصرف.
- 7- يعقد مؤتمره العام خلال عام واحد من تاريخ التسجيل علي ان يخطر المجلس قبل شهر من موعد انعقاد المؤتمر العام علي ان يتم بحضور ممثل معتمد من المجلس.

المادة 18

شعار الحزب السياسي

- 1- يكون لكل حزب شعار يستعمله في كافة انشطته ومطبوعاته وفي الانتخابات بشرط عدم تطابق الشعار مع أي شعار اخر اعتمده المجلس لحزب اخر.
- 2- يخطر الحزب السياسي المجلس بالشعار لاعتماده ولا يتم تغييره الا بعد اخطار المجلس.
- 3- لا يجوز للمجلس منع استمرار او تسجيل او استخدام الشعار او رفعه من السجل الا بطلب من الحزب السياسي او بامر من المحكمة او عند حل الحزب السياسي نهائياً.

المادة 19

أموال الحزب

- 1- تتكون اموال الحزب لبسياسي من اشتراكات الاعضاء والتبرعات والهبات التي يتلقاها الحزب من سودانيين ومن الدولة ومن ريع استثمار امواله في الاوجه التي يحددها القانون.
- 2- علي الدولة ان تخصص اموالاً لنشاط الاحزاب تُحسب علي مقدار شعبية الاحزاب السياسييه كما تُحددها نتائج الانتخابات العامه.
- 3- باستثناء ماورد في المادة 16 البند (9) لا يجوز للحزب السياسي ممارسة اى عمل تجاري باسمه او لصالحه.
- 4- تُعتبر اموال الحزب السياسي في حكم الاموال العامه عند تطبيق احكام القانون الجنائي كما يُعتبر القائمون علي شئون الحزب والعاملون به في حكم الموظفين العموميين عند تطبيق احكام القانون المذكور.
- 5- لا يجوز التصرف في اموال الحزب الا في الاوجه التي يحددها نظامه الاساسي ولوائحه الصادرة وفق احكام هذا القانون.

الماده 20

النظام المالي للحزب

يحتفظ الحزب السياسي بالتالي:-

- 1- سجل لمصادر الموارد الماليه للحزب.
- 2- اجراءات وقواعد صرف الاموال.
- 3- قواعد واجراءات مسك دفاتر الحسابات ومراجعتها واعداد الميزانيه وكيفيه اعتمادها.

الماده 21

الاطلاع على السجل

يجوز لأي مواطن ان يطلع علي سجل أي حزب سياسي وان يطلب استخراج صورة من الحساب المراجع الذي يقدمه أي حزب سياسي وأي صورة من مستندات الحزب السياسي المودعه لدي المجلس وذلك بعد دفع الرسم المقرر الذي تحده اللائحة التي يصدرها المجلس.

الماده 22

حل الحزب السياسي

مع عدم الاخلال باقامة الدعوي الجنائيه علي المحكمه بطلب من المجلس وبعد سماع الدعوي ان تجمد الحزب السياسي لاجل او حرمانه من خوض الانتخابات او تقرر حله اذا ثبت لديها:-

- 1- انه قد تم تسجيل الحزب السياسي عبر بيانات كاذبه.
- 2- ان الحزب قد خالف في ممارسه عمله السياسي احكام الماده 13 و17 من هذا القانون.
- 3- انه قد اخفي بيانات عن الاموال التي حصل عليها وعن وسائل صرف الاموال.

الماده 23

الحسابات المراجعة

- 1- ينشئ المجلس وحدة حسابيه خاصه به تعمل وفق الاسس المحاسبية السليمه وتتضمن دفاتر الحسابات التي توضح الموارد واوجه الصرف.
- 2- يقوم ديوان المراجعة العامه القومي او من يفوضه بمراجعة حسابات المجلس وان يقدم تقرير عن ذلك للسلطه التشريعيه.

الماده 24

سلطه اصدار اللوائح والقواعد

- يجوز للمجلس اصدار اللوائح والقواعد اللازمه لتنفيذ احكام هذا القانون. ومع عدم الاخلال بعموميه ما تقدم يجوز ان تتضمن تلك اللوائح والقواعد:-
- 1- تنظيم المسائل الاداريه والماليه والفنيه.
 - 2- اعفاء الاحزاب السياسيه من الرسوم والضرائب والجمارك.
 - 3- تنظيم دعم الدولة المالي للاحزاب السياسيه.

الماده 25

القسم

يؤدي رئيس واعضاء المجلس القسم التالي قبل تولي مهامه أمام رأس الدولة:-
(انا وقد عينت رئيساً (او عضواً) في مجلس شئون الاحزاب السياسيه اقسام بالله العظيم ان التزم بالدستور والقانون وان اكون صادقاً ومخلصاً وان ابذل قصاري جهدي في اداء واجباتي بامانه وتجرد وحيدته واخلاص متجرداً من أي انتماء حزبي. والله علي ما اقول شهيد).

برنامج الجبهة الوطنية العريضة BNF اولاً : البرنامج السياسي

مقدمة:

ان الجبهة الوطنية العريضة ليست كياناً رافضاً للكيانات السياسييه وليست بديلاً عنها ولكنها الفريق القومي ياتي اليه ابناء و بنات الامه من كل فج عميق، من كل حزب ... من كل كيان ... من كل نقابة ... من كل منظمات المجتمع المدني ... من كل اقليم من اقاليم السودان ... ياتي اليه المهمشون ... المسحوقون ... المظلومون ... الذين ينشدون العزه و الكرامه لسوداننا ... الذين ينتفضون من اجل الخلاص لوطننا ... الذين يقاتلون من اجل الحقوق الانسانيه ... الذين ينادون من اجل صون وحدتنا ... الذين يرفضون ان يذلوا داخل وطنهم او يهانوا خارج وطنهم ... الذين يرفضون ان تهان بناتهم امام قوات التخلف و الظلام ... الذين يعملون لتأمين مستقبل زاهر لابنائهم و احفادهم ... الذين يحتضنون منقو و تية و اوهاج و ابكر و ساغه و همت في وطن الحب و الوئام و التسامح و المساواه.

فالجبهة اذن ليست خصماً ل احد غير نظام الانقاذ وكل عمل معارض يتكامل ويصب في وعاء الجبهة العريضة. وليكن الهدف واحد وهو اسقاط النظام و ليس التعايش و التحاور مع النظام. و ليكن الهدف هو ازالة النظام و ليس الابقاء علي النظام مع التحسين. ان مطالبه النظام بتعديل بعض التشريعات هو في المبني و المعني المطالبه بانقاذ محسنه .

اهداف الجبهة الوطنية العريضة:

اولاً : العمل بقوة و جدية لاسقاط النظام القائم بكل الوسائل والسبل المتاحة، وتكوين الدولة السودانية علي اسس جديدة، عمادها اقامه دولة مدنية، ديمقراطية فيدرالية متعددة الاعراق والديانات والثقافات يتساوي فيها المواطنون في الحقوق والواجبات كافة علي اساس المواطنة وحدها دون غيرها و يقوم التشريع فيها علي الارادة الحرة للشعب عبر مؤسساته الدستورية.

ثانياً : عدم استغلال الدين والعرق في السياسيه .

ثالثاً : تنفيذ ما تبقي من اتفقيه السلام الشامل واجراء الاستفتاء بصدق وشفافية وجدية والعمل علي ان يكون خيار الجنوب هو الوحدة في محاولة لانقاذ وحدة الوطن، مع التأكيد علي ان سلطة الانقاذ لم تكن خصماً للجنوب وحده، بل هي ايضا خصم لشعب الشمال في كل مناطقه. فان لم تتحقق الوحدة نعمل علي منع المواجهه والاقنتال وبناء جسور الود والثقه والمصالح المتبادله. فالتعايش قائم وباق بين القبائل التي لا تعترف بالحدود والفواصل ولا يمكن ان تطلب من الرعاة الحصول علي تاشيره لهم ولمواشيهم ولا يجوز للملايين الذين اندمجوا نسباً ومصاهره ان تقطع اوصالهم ولا يمكن ان تخبو اواصر العشرة التي امتدت لاكثر من مائه وثمانين عاماً . مع ضرورة الحفاظ علي حقوق كافة المواطنين، بشتي اعراقهم وقبائلهم، في خطوط التداخل القبلي، ومراعاة حقوق القبائل الرعوية وغيرها، باعتبارهم مواطنين لهم حقوق وواجبات متساوية مع جميع اهل الوطن في الجنوب والشمال.

رابعاً : تطبيق النظام الفيدرالي الحقيقي المتعارف عليه دولياً بين سبعة اقاليم هي الجنوب ودارفور وكردفان والأوسط والشرق والشمال والعاصمة القومية علي ان ينشئ كل اقليم ما شاء من ولايات داخله تكون مسئولة امام الاقليم، ولكل اقليم انشاء نظام قضائي حتي مرحلة محكمه الاستئناف علي ان تكون المحكمة العليا والمحكمة الدستورية قومية.

خامساً : يتكون رأس الدولة من رئيس منتخب قومياً وسبعة نواب، نائب من كل اقليم علي ان يكون الترشيح للرئاسه دورياً بين الاقاليم في كل دورة انتخابيه وبذلك يدير كل اقليم شأنه من جهة ويشارك في قيادة الوطن علي مستوي الرئاسه من جهة اخري.

سادساً : حل مشكلة دارفور حلا عادلا وشاملا كما ورد في هذه الوثيقة وتحقيق التنمية العاجله الشامله لكافة اقاليم السودان، خصوصا المناطق المهمشه و المتأثرة بالحروب والنزاعات، واعادة النازحين باعادة البناء وتوفير الخدمات والبنيات الاساسيه وتحديد المسارات واعادة الارض لاصحابها في دارفور وابعاد الاجانب

منها وتعويض كل من تضرر بالحرب تعويضاً خاصاً وعمماً .. مع اعطاء الاولوية في التنمية للمناطق الاكثر فقرا وتأثرا بالحروب والنزاعات.

سابعاً : اقامة العدل والقصاص علي كل من ارتكب جرائم في حق الوطن والمواطنين في كافة انحاء السودان، خاصةً جنوب الوطن، ودارفور التي عانت كثيراً من النظام واصبح اهلها في المعسكرات، و الي ان يحدث ذلك يتم التعامل مع المحكمة الجنائية الدولية قبولاً و تنفيذاً لقراراتها.

ثامناً : اعادة المفصولين سياسياً و تعسفاً من الخدمة العامه والقوات النظاميه مع تخييرهم بين الاعادة للخدمة أو التعويض العادل والعاجل.

تاسعاً : حل السلطة القضائية والأجهزة العدليه واعادة بنائها فوراً تحقيقاً للمهنية والحياد والاستقلال.

عاشرأ : اعادة بناء الخدمة المدنيه والقوات النظاميه علي اساس المهنيه والقوميه والحياد . وحل الميليشيات الرسمية وشبه الرسمية والقبلية، وجمع السلاح خارج اطار القوات النظامية.

احد عشر : الغاء نقابات المنشأ وتأسيس النقابات علي اساس المهنة.

ثاني عشر : اعادة النظر في النظام التعليمي والعلاج تحقيقاً لمجانية التعليم العام والعلاج وتوفير مياه نقيه لكل مواطن. وترقية المحتوي والأداء.

ثالث عشر : الغاء كافة القوانين المقيدة للحريات التي قامت عليها الدولة الشمولية الاسلاموية، واستبدالها بقوانين ترسخ لحرية الفرد وكرامته، وتمنع الاعتقال التحفظي، وتدعم حرية النشر والصحافة والتجمع. مع ضرورة التزام كافة قوانين الدولة بالمواثيق والعهود الدولية.

رابع عشر : اعادة النظر في قانون الاحزاب السياسيه تمكيناً للاحزاب من ممارسه الديمقراطيةه داخلها في اختيار القيادة المقترده و لفترات معلومه واتخاذ القرارات وفق الاسس الديمقراطيةه، وعلي ان يتم في جميع الحالات التداول الديمقراطي للقياده فيها. ولا يجوز ان يتدخل التشريع في فكر الحزب و برامجه.

خامس عشر : مع مراعاة اتفاقيه السلام الشامل تُحدد نسبة موحده للثروات الطبيعية للاقليم الذي توجد فيه تلك الثروات وتوزع حصيلة المركز علي الاقاليم التي لا تتوفر فيها تلك الثروات.

سادس عشر : محاسبه ومحاكمه كل من فسد و افسد واجرم والتحقيق في كل اهدار للمال العام علي ان تعقد المحاكم في كل مدن السودان ليس من اجل التشفي والانتقام بل من اجل اقامه العدل ورد الحقوق لاصحابها.

سابع عشر : انتهاج سياسه خارجيه تقوم علي مبادئ الحريه والديمقراطيه والتعدديه والندية وسيادة حكم القانون وعدم التدخل في شأن الاخرين اضراً بمصالح الشعوب وتقوم علي المصالح والمنافع المشتركه والمتبادله واحترام كل الاتفاقات الدوليه مع مراعاة ما ورد في ميثاق الدفاع عن الديمقراطيه الموقع في ١٧/١١/١٩٨٥م.

ثامن عشر : الحفاظ علي ارض السودان وحدوده التاريخيه كما كانت عند استقلال السودان في الاول من يناير ١٩٥٦م واستعادة الاراضي السودانيه بالوسائل السلميه و القانونيه.

تاسع عشر : اعداد دستور دائم يعبر عن التنوع والتعدد والحريه والمساواه والديمقراطيه والتوزيع العادل للثروة والسلطة وفق ما ورد اعلاه.

عشرين : اجراء احصاء سكاني جديد تحت اشراف مجلس قومي تُمثل فيه كل القوي السياسيه ومنظمات المجتمع المدني واجراء سجل انتخابي جديد ودائم وتكوين مفوضيه للانتخابات من اعضاء يتمتعون بالحياد والاستقلال وتخلو صحيفتهم من التعامل مع أي نظام شمولي ومشهود لهم في كافة مسيرة حياتهم بالالتزام بقيم الديمقراطيه التعدديه وسيادة حكم القانون، ثم اجراء انتخابات تعدديه علي أساس التنافس الديمقراطي في بيئة من الحريه والمساواه وحكم القانون.

الفتره الانتقاليه:

تبدأ من لحظة سقوط النظام، ويبدأ خلالها تنفيذ الأهداف الواردة أعلاه وتستمر لفترة أقلها سنتين، ولا تتجاوز اربعة سنوات، تسلم في نهايتها للسلطة المنتخبة من قبل الشعب.

ثانيا: حقوق الانسان والشؤون الإنسانية:

تهدف الجبهة الوطنية العريضة الى:

- التعريف بحقوق الإنسان والحقوق الإنسانية
- ربط حقوق الانسان في السودان بالمواثيق والالتزامات الدولية في هذا الشأن.
- العمل على تحديد الانتهاكات الجارية لحقوق الانسان في السودان.
- العمل على ترسيخ وتطبيق مفاهيم وثقافة وقوانين حقوق الانسان في السودان.
- التعاون والتنسيق مع منظمات حقوق الانسان مع اخذ الحيطة والحذر من الاستغلال.

فيما يلي نوجز الخطوط العريضة لحقوق الانسان المطلوب مراعاتها في السودان:

- 1 حق الانسان في الحياة.
- 2 حق المواطنة وسيادة حكم القانون.
- 3 حق الملكية.
- 4 حق التعليم المجاني والصحة والماء.
- 5 حق العمل والحق النقابي.
- 6 حق التعبير والتنظيم.
- 7 حرية العقيدة.
- 8 حق الخروج والدخول الى السودان بما في ذلك مزدوجي الجنسية من المهجرين.
- 9 حق المحافظة على البيئة.
- 10 حق النازح واللاجيء والمهجر في وصول الإعانات والمساعدات الإنسانية وعدم تعويق وصول المنظمات الإنسانية اليهم بغرض تقديم المساعدات بما في ذلك المنظمات المحلية والدولية.
- 11 حق المواطن في التواصل مع منظمات حقوق الانسان وخاصة النازحين واللاجئين والمهجرين.
- 12 حق العودة الى الوطن الاصلي للاجئين والنازحين والمهجرين مع التعويض.

- 13 حق اعادة الاعتبار لضحايا حروب السودان مستفيدين من تجربة الحقيقة والمصالحة في جنوب افريقيا.
- 14 الاعتراف بالحقوق الثقافية لكل المجموعات السكانية والمحافظة على اللغات وتطويرها والتراث.
- 15 متابعة حقوق الاسرى والمعتقلين داخل السودان في السودان ومحاكمة منتهكي حقوق الانسان
16. الاعتراف بالحقوق الثقافية لكل المجموعات السكانية والمحافظة على اللغات وتطويرها والتراث.
- 17 الحق في العيش بأمان وكرامة.
- 18 حق النازح واللاجيء والمهجر في المأوى والمأكل والتعليم والصحة والحماية والأمن.
- 19 تشجيع العمل الطوعي وتشجيع وتكوين منظمات المجتمع المدني في الخارج ونقل التجربة الى الداخل مع تشجيع التدريب وتبادل وتبادل الخبرات مع المنظمات الدولية ذات الخبرة في هذا في هذا المجال.
- 20 حق المرأة والطفل.
- 21 حق الشباب.

ثالثاً: البرنامج الاقتصادي:

إن احد اسباب تفكك النسيج الاجتماعي السوداني يتمثل في النهج الاقتصادي الغير ملائم والذي تبنته حكومة الانقاذ باعطائها مسالة الحفاظ على كيانها اولوية ، وذلك بالصرف البزخي على هياكل النظام الامنية والدفاعية والسيادية التي لا تهدف الى حماية امن المواطن بل الى بقائه في السلطة سالكا كافة الوسائل الغير مشروعة من اجل استمراريته ، حيث يدعى انفاقة 80 % من الميزانية على هذه الاجهزة والهياكل متجاهلا لمحاور حيوية كالتعليم والصحة مما ادي الى تدميرها بجانب حدوث خلل جوهري في توزيع عائدات الإنتاج وتغييب الطبقة الوسطي التي تعتبر صمام الأمان لأي استقرار وسلم اجتماعيين. كما لا يخفى على احد ان هذه المبالغ الضخمة لا تنفق على امن المواطن والدفاع عن سيادة الوطن وارضية بل ان نصيب الأسد منها يذهب لحسابات وارصدة حزب وقيادات المؤتمر الوطني بالداخل والخارج. إن هذه السياسات المدمرة والضارة جعلت السودان يصنف الرابع في الفساد عالميا من جملة 180 دولة بعد الصومال وأفغانستان والعراق و في المرتبة الثالثة عالميا من حيث الفشل بعد الصومال وأفغانستان لذا لا بد من عمليات إصلاح اقتصادي جوهريه تطال الفساد المالي والإداري وتضع الحساب والقسط لكل الذين لعبوا دورا في استباحة المال العام واتساع دائرة الفقر وإلغاء مجانية التعليم والصحة، حيث تهدف هذه الإصلاحات إلي توسيع مواعين الطبقة الوسطي والمواءمة بين حاجات الفرد المادية ودور الدولة علي أن يتسق ذلك مع تعزيز دور القطاع الخاص جنبا إلي جنب مع القطاع العام وانتهاج نظام ضريبي تصاعدي وشفاف. كما يطمح برنامجنا في معالجة الأوضاع المعيشية المتدهورة للمواطنين ببرامج إسعافية سريعة وقصيرة المدى في القطاعات الخدمية والإنتاجية واتخاذ قرارات اقتصادية نافذة تلغى بموجبها كافة أشكال التثوهات في أسعار السلع والخدمات الضرورية، وترشد بها الأسواق وعمليات الاستيراد، وتوقف بها جميع أنواع الجبايات على السلع والخدمات في كافة مستويات الحكم، ويتم من خلالها توظيف إمكانات الدولة والقطاع الخاص للاهتمام بالفئات الفقيرة والمستضعفة في أقاليم السودان المختلفة مع إعطاء الاعتبار الكافي والعناية

الخاصة للأقاليم الأكثر فقراً والتي عانت من آثار الحرب والصراعات القبلية وغيرها لذلك نؤكد أن أولى أولويات خططنا الاقتصادية هي محاربة الفقر الذي يبرز تحت وطئته أكثر من ٩٥% من أبناء شعبنا حيث نتبنى هذه الخطة لمحاربة الفقر بمعناه الأوسع الذي يعني الإنفاق الموجه نحو التعليم والصحة والمياه والزراعة والطرق الريفية ومن ثم الشروع فوراً في تنفيذ جهود تنموية ذات شقين. يستهدف الشق الأول قرارات سريعة ومعالجات قصيرة المدى لانتشال المشروعات القومية الكبرى من حالة الضعف التي تردت إليها. ويستهدف الشق الثاني إحداث تنمية اقتصادية شاملة ومتوازنة لتحقيق العدالة الاجتماعية في كافة أقاليم السودان.

لقد اعتمد النظام علي إيرادات النفط وعمد الي تجاهل التنمية الزراعية التي يعتمد عليها اهل السودان، فدخل السودان من النفط في الفترة من عام ١٩٩٩م وحتى عام ٢٠٠٩م بلغ نحو خمسين مليار دولار لم يستثمر فيها شئ في الزراعة وتضاعف الدين الاجنبي الذي كان ١٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠م فاصبح في عام ٢٠١٠م خمسة وثلاثين مليار دولار ولم يوظف هذا القرض الكبير في تنميه الزراعه او الصناعات. فاغلقت مصانع النسيج و جُل مصانع الزيوت وباع النظام اصول وممتلكات مشروع الجزيره فانحدر انتاج القطن الذي كان يوماً ما يُمثل العمود الفقري لاقتصادنا بنسبه تدني بلغت ٩٥%. ويواجه النظام انهياراً اقتصادياً كاملاً عندما ينفصل الجنوب ويستأثر بنفطه كاملاً ولا يبقي للشمال غير رسوم العبور عبر الشمال و رسوم الميناء. و لا يستطيع النظام مقابلة تكاليف هيكله الدولة المترهل في المركز والولايات ونفقات الاجهزه القمعيه وشراء الذمم والمحاسيب الا بمحاولة فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة فترتفع الاسعار و يثقل كاهل الانسان السوداني المتعب اصلاً فلا يجد لعيش الكفاف سبيلاً. **لقد وُجّهت المصارف لخدمة الراسمالية الطفيلية والانتهازية ولصالح المحاسيب واهل الولاء والفاستين دونما ضمانات فتبدد المال العام وتعرض حساب المودعين للضياع.**

افقرت السياسه الاقتصاديه للانقاذ المواطنين فارتفع خط الفقر الي نحو ٩٥% في دولة المشروع الحضاري واصبح العمل متاحاً لذوي الحظوة والولاء وتشرذم ابناؤنا

وخرجوا مدارسنا وجامعاتنا واضحوا عرضه للضياع والانحراف فتبددت طاقات الشباب والشابات التي كان حرياً ان تكون في خدمة الوطن و بنائه .
ان الجبهة تنتهج اسلوبا علميا حديثا لتطوير اقتصاد البلاد وتقويم مساره في جوانبه كافة وستعمل على مراجعه اداء المصارف والتحقيق في كل الانحرافات واعادة توزيع الثروة وتوظيفها لتحقيق النمو والتنمية والرخاء والرفاهية ليسعد بذلك الانسان السوداني لا سيما اولئك المسحوقين والفقراء.

يهدف البرنامج الاقتصادي الى :

- مراجعة كل الإجراءات والسياسات والاتفاقات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة منذ ال 30 من يونيو 1989

- ضرورة حل شركات الأجهزة الأمنية والشركات الحزبية ذات الواجهات الحكومية التي تحتكر الاقتصاد وتحويل نشاطها للقطاع الخاص.

— يهدف برنامج الجبهة الاقتصادي إلى التوزيع العادل للثروة ، حيث نرى أن الثروة التي في باطن الأرض ملك للدولة ، فإذا قامت بأستثمارها السلطة الاتحادية يأخذ الإقليم التي توجد فيه هذه الثروة 30% من صافي العائد والسلطة الاتحادية 70% توزعها على نفقاتها وعلى الأقاليم التي لا توجد فيها مثل هذه الثروة ، ويسرى هذا على إستثمارات السلطة الاتحادية في الأقليم فوق الأرض ويطبق على مشروع الجزيرة وميناء بورتسودان وسواكن ومصانع السكر وغيرها. أما الأقاليم التي تقوم بالإستثمار في الثروات فوق الأرض فأنها تنفرد بالثروة .

- إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي بتوجيه موارد الدولة للإنفاق التنموي ومحاربة الفقر بدلا عن الوضع القائم حاليا حيث تذهب 80% من الميزانية للأمن والدفاع والقطاع السيادي.

- الحد من الترهل الحكومي اتحاديا وولائيا.

- العمل على التحرر من الاعتماد على سلعة صادر واحدة (البترول) بتوسيع و تنويع قاعدة انتاج الصادر بالتركيز على انتاج و تصدير السلع التي يتمتع السودان فيها بميزة نسبية.

- توجيه موارد البترول للصرف على القطاع الزراعي، والصناعي، والبنى الأساسية لتحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة الصادرات غير البترولية لتغيير الاعتماد على البترول باعتباره مورد ناصب.
- استقلالية البنك المركزي وإعادة العمل بالنظام المصرفي العالمي لتدارك الفجوة الكبيرة التي تركها غياب العمل به على الاقتصاد المنتج وحركة التنمية لمواكبة الحركة الاقتصادية العالمية .
- إصلاح النظام المصرفي بحيث يستطيع تجميع الموارد و توجيهها نحو الاستثمارات الضرورية وفق أسس العائد المادي و الاجتماعي و مواكبة العولمة الاقتصادية و ذلك بضمان استقلالية البنك المركزي و ولايته الكاملة على النظام المصرفي.
- إعادة ولاية وزارة المالية الكاملة على المال العام و سنّ التشريعات اللازمة لضمان انسياب كافة إيرادات الدولة في حافظة الخزينة العامة و منع تبرعات المسؤولين العشوائية و الصرف خارج الميزانية.
- أدت السياسات الاقتصادية التي تم اعتمادها خلال سنوات الانقاذ إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين ولمعالجة ذلك سوف تطبق الجبهة خطة إسعافية قصيرة المدى لتحقيق العدالة الاجتماعية تتمثل أهم ملامحها في الآتي :
 - توفير خدمات المياه وبصفة خاصة مياه الشرب النقية لكل مواطن سواني
 - إلزامية ومجانية التعليم.
 - التغطية الشاملة والمجانية للرعاية الصحية الأساسية
 - رفع الحد الأدنى للأجور.
 - التدخل الفاعل لوقف الارتفاع غير المبرر في أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية ودعم السلع الأساسية.
 - وقف الجبايات داخل وبين الولايات
 - معالجة أوضاع القطاع غير المنظم (المهن الهامشية).

وعلى المدى البعيد سوف تعمل الجبهة على تنفيذ خطة إستراتيجية اقتصادية اجتماعية متكاملة تهدف لتحقيق الآتي :

- اعتماد النظام الاقتصادي الحر الاجتماعي كفلسفة اقتصادية اجتماعية لإحداث التغيير المنشود ولضمان تجنب الآثار السالبة لاقتصاد السوق الحر على معاش المواطن المستضعف و الخدمات الأساسية .
- دعم وتعزيز اقتصاد الدولة في ظل السودان الموحد وجعل خيار الوحدة الطوعية هو الخيار الجاذب لكل أبناء الشعب السوداني .
- اعتماد نظام حكم فيدرالي يتكون من سبعة اقاليم يكفل توزيع السلطة والثروة بعدالة وكفاءة.
- إعمال الفدرالية المالية على أسس سليمة و شفافة لضمان توزيع الثروة في البلاد رأسياً و أفقياً مع زيادة مضطردة لنصيب الأقاليم.
- تطبيق برنامج اقتصادي يكفل التوزيع العادل للثروة وعائدات الإنتاج بين المركز والاقاليم مع وجود دور فعال للدولة في النشاط الاقتصادي جنبا إلى جنب مع القطاع الخاص مع مراعاة طبيعة المرحلة التنموية التي يمر بها السودان.
- تخصيص نسبة معلومة و معتبرة من إيرادات المواد الطبيعية المنتجة في إقليم معين لتنمية الإقليم.
- إعطاء أولوية قصوى للمناطق الأقل نموا في مشاريع التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وتحقيق عدالة الثروة والسلطة وإعادة التوازن التنموي بين أقاليم السودان .
- تشجيع وحماية الاستثمار الوطني والأجنبي وفق الخطة الاقتصادية المرسومة
- إعادة تأهيل الخدمة المدنية والتأكيد علي استقلاليتها وضمان حيديتها مع وضع برنامج متكامل لمكافحة ومحاربة كل مظاهر الفساد المالي والإداري و العمل على تتبع و استرداد الأموال العامة المنهوبة و محاكمة كل من أفسد أو تصرف في المال العام بغير وجه حق.

- ضمان استقلالية ديوان المراجع العام و تمكينه من مراجعة كافة دواوين الدولة و مؤسساتها و شركاتها و تقديم المسؤولين المتقاعسين عن اعداد حسابات مؤسساتهم في الآجال المحددة لمحاكمات إدارية رادعة.
- حصر و تقييد فرض الضرائب و الرسوم في يد الأجهزة التشريعية المنتخبة و منع الجبايات العشوائية بكل أشكالها منعاً باتاً.
- إعادة النظر فى السياسات الضرائبية و الجمركية التى تعيق حركة القطاعات الانتاجية و الخدمية و توجيه أولويات الموازنة العامة للدولة لصالح برامج العدالة الاجتماعية.
- العمل على تامين مجانية التعليم و الصحة و دعم السلع الأساسية.
- إقامة سياسات تعليمية على أساس التربية الوطنية و التنمية الاجتماعية و الثقافات السودانية و تهدف كذلك الى الاستغلال الامثل لموارد البلاد البشرية و الاقتصادية.
- دعم الخدمات الضرورية كالمياة و الكهرباء و المواصلات و الصرف الصحى و غيرها.
- دعم و تطوير كافة المؤسسات الخدمية مثل المصارف و مؤسسات التامين و غيرها.
- تعزيز القطاع التعاوني.
- تهيئة البنية التحتية للقطاع السياحى بالدولة.
- تكييف البرنامج الاقتصادي مع وجود سياسات فعالة للتنشغيل و توفير فرص العمل من اجل القضاء على ظاهرة البطالة.
- تطبيق إستراتيجية مكافحة الفقر و خفض البطالة خاصة بين الشباب.
- إعتناء سياسة مستدامة و عادلة للأجور و المعاشات و ربطها بمؤشر مستوى المعيشة.
- تغطية الضمان الاجتماعي يجب أن تشمل كل المواطنين.
- معالجة أوضاع الفئات الضعيفة خاصة المسنين و ذوي الاحتياجات الخاصة.
- سن التشريعات التي تكفل الحفاظ على البيئة و تحقق التنمية المستدامة و دعم كل مؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة.

- اعتماد كافة المواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان الاقتصادية كجزء لا يتجزأ من أي مشروع دستور مستقبلي.
 - تبنى سياسات اقتصادية خارجية مبنية على المصالح الاقتصادية و الانسانية المتبادلة بين الشعوب وتعزيز التعاون الاقتصادي مع المؤسسات الاقتصادية الاقليمية والدولية.
 - قيام السودان بدور ايجابي في ترسيخ وتعزيز التوازن في توزيع ثروات العالم بعدالة بين الشمال والجنوب.
 - العمل مع دول العالم الثالث لتحقيق التوازن في توزيع ثروات العالم بعدالة بين الشمال والجنوب.
 - التنسيق مع كل مؤسسات المجتمع المدني العالمي لتعزيز المنجزات الإنسانية للعلامة الاقتصادية والحد من تأثيراتها السالبة.
- الوسائل للوصول للاهداف :-**

- وضع الخطط والاستراتيجيات بواسطة الخبراء لتنفيذ البرامج الاقتصادية وفق جدول زمني يراعي درجة الحاجة بين أقاليم السودان المختلفة إضافة لاستنباط رؤى اقتصادية حديثة تساهم في تطوير الاوضاع الاقتصادية فى البلاد .
- الاستفادة من المتخصصين في الإدارة العامة في وضع تصور متكامل لجهاز إداري رفيع يأخذ في اعتباره الخصوصية الاجتماعية والثقافية لأقاليم السودان كل على حده.
- العمل على رسم خطط اقتصادية ذروة سنامها توظيف النظريات الاقتصادية للدولة الخادمة وليست الحارسة .
- توظيف مصادر التمويل الحكومية المتمثلة في الضرائب والأوقاف وعائداتها لتأمين مجانية التعليم والعلاج ودعم السلع والخدمات الأساسية.
- تقديم تسهيلات وإعفاءات للمشروعات الكبيرة والصغيرة التي توفر فرص العمل الجديدة .
- سن التشريعات اللازمة التي تحمي المستثمر الوطني والأجنبي لتحقيق التنمية الاقتصادية على أن لا يتعارض ذلك مع مصلحة البلاد العليا.

- تبني القطاع العام والخاص لمشروعات اقتصادية تهدف لمحاربة الفقر و الحفاظ على السلم الاجتماعى.
- الاهتمام بالتعليم المهنى والحرفى مما يساعد فى اعداد وتاهيل عمال ومهنيين مهرة.
- تشجيع ودعم التعليم الفنى وبصفة خاصة الزراعى والصناعى وذلك على مستوى كل من التعليم العام والعالى.
- إعادة النظر فى هياكل ومؤسسات التعليم العالى وتوظيفها لكى تساهم فى تطوير الدولة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا برعاية ودعم القطاع العام (الدولة) والقطاع الخاص لهذة المؤسسات.
- الاهتمام بالبحث العلمى فى كافة المجالات الهامة باعتبارها اداة ربط و معالجة علمية لكل القضايا التى تساهم فى تطوير المجتمع السودانى.
- نقل وتحويل بعض كليات واقسام التعليم العالى مثل الزراعة والهندسة والادارة والاقتصاد الى مواقع المشاريع الصناعية و الزراعية والسدود فى اقاليم السودان المختلفة مما يمكن ذلك من ربط هذة المؤسسات الاكاديمية العلمية والبحثية بمواقع العمل لهذه المشاريع.
- بناء جسور مع المنظمات المحلية والاقليمية و الدولية التى تعنى بحقوق الإنسان الاقتصادية وحماية البيئة .
- المساهمة فى الاتفاقات الدولية الاقتصادية التى تنشد التنمية المتوازنة وتساهم فى تكريس ودعم السلم والأمن الدوليين وتكافح الإرهاب بجميع أشكاله ومن بعد المصادقة عليها.
- إدراج السودان ضمن المنظومات فى دول العالم الثالث التى تنشد التوزيع العادل للثروات بين الشمال والجنوب.

القطاع الزراعى :

إنهيار القطاعى الزراعى فى عهد الانقاذ :

أن القطاع الزراعى فى السودان يمثل القطاع الرئيسى ليس فقط من حيث الدخل القومي بل أيضاً من حيث العمالة إذ إنه يوظف 70-80% من العمالة كما أنه

يمثل مصدر دخل لغالبية الفقراء الذين يعملون في القطاع المطري التقليدي. ومع هذا كله ففي عهد حكومة الانقاذ عانى القطاع من الإهمال وتدني وتذبذب الإنتاج والإنتاجية نتيجةً لعدة عوامل من أهمها السياسات التي جاءت على حسابه، على سبيل المثال كان انتاج السودان من الذره قبل الانقاذ في آخر أعوام النظام الديمقراطي 1988 فعلياً 4 ملايين و425 الف طن. كما إدعت حكومة الانقاذ بان انتاجها الزراعي من الذرة وفق الخطة العشرية عند نهايتها سيصل إلى 20 مليون طن، ولكن فوجئنا أن كمية إنتاج الذره عند نهاية الخطة العشرية في عام 2002 ما جملته 2 مليون و 825 الف طن وهذا الانتاج يعادل أقل من 15% من هدف نهاية الخطة العشرية كما يساوي أيضاً 64% من الانتاج في موسم 1988-1989 آخر أعوام الحكم الديمقراطي ليس هذا فقط بل أن كل سنوات الخطة العشرية لم تشهد أي إنتاج للذره متفوقاً على إنتاج آخر سنوات الديمقراطية ونضيف أيضاً أن جملة إنتاج موسمي 1989-1990 1990-1991 أيضاً كان 2 مليون و716 الف طن وجملة هذين الموسمين عند بداية حكم الانقاذ تساوي 61% فقط من انتاج الذره في موسم واحد هو موسم 1988-1989 . اما انتاج القطن كان قبل الانقاذ في موسم 1988-1989 قد بلغ 500 الف طن، وتدنى في عهد الانقاذ بنسبة 94%. اما في الاعوام الاخيرة من حكم الانقاذ شهد القطاع الزراعي تدهورا مريعاً.

نجد أن قلة نسبة الاستثمار في القطاع الزراعي في عهد الانقاذ تقع علي رأس معوقات هذا القطاع ، سواء كان الاستثمار الوطني او الاجنبي، ففيما يتعلق بالاستثمار الوطني لايمكن تركه للقطاع الخاص بشكل مطلق كما فعلت حكومة الانقاذ، اذ يجب ان تتبنى الدولة الاستثمار في مجالات البنى التحتية التي لايمكن للقطاع الخاص الدخول فيها، واشراك القطاع الخاص في الدخول في المشاريع الاستثمارية ذات المردودات الاقتصادية التي تحقق له الارباح ذات المردود السريع، كما يجب أن تتاح الفرص المتساوية للقطاع التعاوني بتدخل الدولة والغاء القرارات التي سنتها الانقاذ منذ 1989م والتي حجمت العمل التعاوني وضععت الحركة التعاونية، مثل قرار لجان التسيير الذي جاء بأصحاب الولاء في مواقع

الكفاءات التعاونية الشعبية المنتخبة اما فيما يتعلق بالاستثمار الاجنبي فهو سلاح ذو حدين،اي بمعنى اخر يجب التركيز على الاستثمار الاجنبي في المجالات الاساسية للاقتصاد القومي، ولا يترك الامر للمستثمر الاجنبي للاستثمار في مجالات يحددها هو، من دون مراعاة للظروف التي يمر بها البلد حالياً، والابتعاد عن المشاريع البزخية والترفيهية الاستفزازية، مثل ما يطلق عليه دريم لاند، هذا المشروع الغير واقعي والمتعارض لسياسة الدولة الرامية لمحاربة الفقر.

وتمثل قلة الموارد المالية المخصصة لمجالات البحث العلمي مشكلة حقيقية معقدة، أضف الى ذلك عدم تهيئة الاجواء العلمية لخبراءنا وعلماءنا مما ادى الى هجرة العقول والكفاءات السودانية الى كل بلدان العالم وبدون استثناء. كما أن هناك قصور مريع من قبل أجهزة الدولة المختصة بالتنمية وخاصة وزارة الزراعة، فيما يتعلق بتعليم وتنقيف وإرشاد المزارعين ومدهم بالمعلومات الأولية والأساسية المتعلقة بالخصخصة وسياسات تحرير الاقتصاد، فما زال اغلب المزارعين لا يدركون معنى الانتقال من الاقتصاد المخطط بيد الدولة الى اقتصاد السوق المبني على المنافسة في الجودة والأسعار. فعلى الرغم من توفر الإمكانيات المادية في السودان، الا انه يجب ان يرافق ذلك توفر المعرفة واستخدام التقنيات الحديثة في الزراعة، وذلك لان الإمكانيات المادية وحدها لا تحقق اي تنمية زراعية في اي بلد، فالإمكانيات المادية والتقنيات يعتبر احدهما مكملاً للآخر .

إن الواقع الزراعي والرعي والصناعي ، والتطورات الاقتصادية والمالية في المرحلة الراهنة يفرضان على الجبهة وضع خطة إستراتيجية محكمة لمعالجة الخراب والدمار الذي لحق بهذه القطاعات فى عهد الانقاذ والتي اهتمت فقط بالنفط واهملت القطاعات الاخرى غير النفطية تماما ، مما ادى الى تسريح العمالة من هذه القطاعات الهامة والتي كانت توظف حوالى 95% من العمالة فى الدولة، فارتفعت بذلك نسبة البطالة لعدم قدرات القطاع النفطى لتوظيف العمالة المشردة ، لذا تود الجبهة إصلاح وتطوير تلك القطاعات حتى تحتل مكانتها القيادية بعدما فقدتها بقيام قطاع النفط والذي يجب أن تساهم عائداته في هذه القطاعات بدلا من تدميرهما.

برنامج الجبهة لاصلاح وتطوير القطاع الزراعي:

إن تشخيص الواقع الراهن للقطاع الزراعي السوداني في عهد الاتقاذ من خلال العشرين عاماً الماضية، يقتضي التوصل الى مقترحات عملية، لرسم سياسات زراعية جديدة للتكيف مع تطوير الاقتصاد العالمي وحاجات الأسواق الخارجية. أن مشاكل القطاع الزراعي ومعاناته لا تقتصر على الصعوبات التي تتجسد في ضعف إستغلال الموارد الزراعية وتدني خصوبة التربة ونقص المياه وتدهور المراعي، والاساسيات والخطط البعيدة عن الواقع. بل الي وجود مشكلات تتعلق بنقص الخدمات المساعدة وخلل في تنظيم التسويق والتصدير والتصنيع الزراعي، بالإضافة الي المصاعب المتعلقة بالتشريعات والقوانين الزراعية المعمول بها والتي تزداد الحاجة الماسة الي تعديلها وتطويرها وإلغاء المعوق منها . علي أن أكبر تلك المشاكل تتعلق بالآليات المتعلقة بدعم وتطوير وتنمية الانتاج الزراعي بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية، والإستفادة من الموارد المادية والفنية التي تمنح وفقاً لهذه الإتفاقيات، لأن دعم الانتاج الزراعي وخاصة المحاصيل الاستراتيجية يعتبر في المرحلة الحالية، أمراً ضرورياً، وهما عالمياً ملحا، لعلاقته بالأمن والإستقرار العالمي. ويواجه المنتج الزراعي بمشاكل التسويق، وعدم تأهيل المنتجات الزراعية لتتناسب مع المواصفات العالمية، وعدم مواكبة النشاطات والفعاليات التصنيعية لمتطلبات المتغيرات العالمية والاقليمية وتطور الانتاج وقلة الإستفادة من القيمة المضافة. أما أهم عوائق التسعير فهي الإستمرار بتسعير المحاصيل الاستراتيجية بطريقة التسعير الإداري الجزافي الظالم، واستخدام التسعير وسيلة لادخال المحاصيل البديلة. وهنا ليس هناك بديل لهذه المشكلة إلا بتنظيم التسويق الزراعي، عن طريق دراسة حركة المنتجات الزراعية في أسواق الجملة وكمياتها ونوعيتها وأسعارها في إطار التسويق الداخلي. بالإضافة لتأسيس نظام معلومات لمتطلبات الأسواق الخارجية من المنتجات الزراعية والنوعيات والكميات المطلوبة وأوقات الحاجة يضاف الي ذلك اعطاء مميزات تشجيعية ولكافة القطاعات ذات النشاط التسويقي الزراعي المتخصص والموجه لاحداث مراكز خدمات انتاجية وتسويقية في مناطق الانتاج واحداث صناديق خاصة لدعم الصادرات. وهذا لن يتم في إطار

السياسات الإقتصادية الحالية للانقاذ والتي لا تلقي بالا للمزارع الصغير بإعتباره المنتج الحقيقي، لذا تود الجبهة:

- تطوير التسويق الداخلي من خلال اقامة اتحادات تعاونية نوعية للمنتجين الزراعيين واقامة جمعيات تسويقية للمنتجين للمصالح المتشابهة والمشاركة، مع تغيير السياسات التمويلية المجحفة بحق المزارع، و تسهيل تمويل وتأمين النقانات الحديثة اللازمة لمعاملات مابعد الحصاد (نقل وتخزين).

- مواكبة وتطوير التسويق الخارجي بوضع آليات وإجراءات ملائمة لتشجيع التصدير وانشاء مخابر معتمدة لمنح الشهادات الدولية (شهادة منشأ للمصدر ولمواصفات المنتج) مع التأكيد على إحداث جهة عامة حكومية لتصدير السلع الزراعية وفتح أسواق جديدة والترويج ومراقبة الصادرات والمواصفات وضمان الجودة .

وتؤكد الجبهة أن هذه الاهداف تتطلب تغيير شامل لسياسات الانقاذ الإقتصادية الكلية العرجاء التي تقف حجر عثرة، أمام الأنشطة الزراعية المختلفة خاصة التصنيع الزراعي، الذي يتطلب تشجيع الاستثمارات لتصنيع المنتجات الزراعية ومستلزماتها وفقا للمقاييس والمواصفات العالمية لزيادة فرص تسويقها عالمياً. وقطعا هذا يرتبط بتطوير الصناعات الريفية والتقليدية وتحسين نوعية انتاجها مع التركيز على العقود المسبقة بين المنتجين ومعامل التصنيع الغذائي وتوفير المادة الاولية الجيدة للصناعات والتوسع بزراعة المحاصيل التصنيعية والتصديرية وإدخال المحاصيل الجديدة. أما مشكلة التسعير فتتطلب اعتماد السياسة السعرية للسلع الاستراتيجية ووضع آلية تسعير للمحاصيل البديلة لتشجيع المزارعين على زراعتها وترشيد استخدام الموارد واستدامتها ودعم البذور المحسنة. وكل ذلك يرتبط بعدم تلبية السياسات التمويلية كخدمة الاستثمار بالزراعة وعدم تلبية الاقراض الزراعي لتطوير الأصول الثابتة بالقطاع الزراعي وتدني حجم التسليف الزراعي بالمقارنة مع باقي القطاعات، بجانب ضعف الاستثمارات بالقطاع الزراعي نظراً لتلك السياسات الإقتصادية الكلية المنحازة لأصحاب رؤوس الأموال الضخمة ولطول فترة الاسترداد لقيمة رأس المال وزيادة عامل المخاطرة.

ويبقى تعدد المؤسسات والجهات المسؤولة عن الزراعة والتداخل في مهامها وأعمالها عائقا أمام متطلبات التطوير ولذلك تنص سياستنا إلى تحديد أدوار الجهات المختلفة ذات العلاقة بالزراعة بما يتفق مع تطوير القطاع الاقتصادي والإداري والزراعي. وتتفاهم المعاناة بعدم مواكبة التشريعات والقوانين المنظمة لدخول المنتجات إلى الأسواق الخارجية، مما يتطلب ضرورة إصدار تشريعات جديدة لوضع الإطار القانوني اللازم لتجميع الحيازات الزراعية وتوحيد صيغ استثمار الأراضي وتقديم الخدمات والتسويق ضمن إطار جمعيات تعاونية مشتركة ووضع تشريعات لمراقبة الصادرات وإحداث المخابر اللازمة لها لتحديد مدى استجابتها للمواصفات القياسية الدولية وتكليف جهة عامة حكومية لتصدير السلع الزراعية مهمتها فتح أسواق جديدة للمنتجات الزراعية ومراقبة الصادرات ومواصفاتها وضمان جودتها .

- أقترح ضرورة تأسيس نظام معلومات تسويقي لتوفير المعلومات اللازمة عن الأسواق الخارجية وأنواع السلع المطلوبة، والتوجيه نحو الزراعة الاقتصادية والبيئية وتوفيقها مع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للمزارعين ووضع برامج خاصة للبدائل الاقتصادية الموجودة أو الجديدة للمنتجات الزراعية وكذلك لإنتاج سلع تصديرية منافسة .

- أن من أهم الحلول خلق الأساليب المعتمدة والمتوافقة مع الاتفاقيات الدولية والاتفاق على البنية التحتية (مشاريع الري - الطرقات والمرافق - استصلاح الأراضي) هذا بالإضافة إلى الاعتماد على الخدمات العامة الزراعية (البحوث العلمية الزراعية - الإرشاد الزراعي - المياه - القروض - مستلزمات الإنتاج - الأسمدة - المبيدات - حماية الثروة الحيوانية - البيئة والبرامج الخضراء. - دعم المستهلك لأغراض التغذية).

وكذلك من أنجع الحلول التي تريد الجهة إنفاذها تحويل جميع القيود الكمية على الاستيراد، إلى تعرفه جمركية تساهم في حماية الإنتاج القومي، ودراسة واعتماد أساليب الدعم المقبولة حسب الاتفاقيات و المواثيق الدولية والتي من أهمها:

- دعم مستلزمات الانتاج من خلال قيام الدولة بتغطية الفارق بين أسعار السوق وتكاليف المنتج، و إحدات صناديق خاصة للدعم لتقديمه بشكل مستقل والمحاصيل والسلع التي ترى الحكومة ضرورة اقتصادية أو اجتماعية لدعمها أو لمتطلبات الأمن الغذائى.

- تتبنى الجبهة وضع سياسات إصلاحية وهيكلية واسعة في المجال الزراعي يستهدف نمو القطاع لزيادة دخل الفقراء من الزراع والرعاة وكذلك زيادة الناتج القومى الاجمالى. برنامجنا سيرصد أوجه الخلل في توجيه الموارد للقطاع الزراعي ويؤمن على أولويات الصرف المطلوبة وهي :

- الزراعة المطرية

- الخدمات الزراعية

- الثروة الحيوانية

سنولي في برنامجنا الأهمية القصوى للسياسات الداعمة للصادرات غير البترولية لعدة أسباب منها:

(أ) محاربة الفقر وتحريك القطاعات الإنتاجية.

(ب) دعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات واحتياطي البلاد في النقد الأجنبي بمورد لا ينضب ولا يتأثر بصورة كبيرة بالمتغيرات العالمية، ومن أهم هذه السياسات الداعمة :

- إستثمار فائض عائدات البترول في النهوض بالقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والصناعات التحويلية المرتبطة به، وخلق قاعدة مستقرة للتصنيع الحيوانى.

- تعمير المشاريع الزراعية الكبرى كمشروع الجزيرة والمناقل ومشروع الرهد الزراعي وحلفا الجديدة والسوكي ومشاريع النيل الأزرق والأبيض وكذلك مشاريع جبال النوبة وهبيلة وجبل مرة والسافنا وانزارا وملوط وغيرها والعمل على تطويرها لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

- التركيز على مشروعات التنمية بالاستقلال الامثل للموارد الطبيعية الزراعية بالبلاد وذلك باعداد البحوث الدراسات والخطط و البرامج بواسطة الخبراء المختصين فى المجالات الزراعية المختلفة.
- الاهتمام بالقطاع المطري الآلي والتقليدي والعمل على وضع الحلول للمشاكل والمعوقات التي أدت إلى تدهوره.
- نقل وتحويل بعض كليات واقسام التعليم العالى مثل الزراعة والهندسة والادارة والاقتصاد الى مواقع المشاريع الزراعية والسدود فى اقاليم السودان المختلفة مما يمكن ذلك من ربط هذه المؤسسات الاكاديمية العلمية والبحتية بمواقع العمل لهذه المشاريع.
- تعبيد الطرق وزيادة وسائل الترحيل وإنشاء المطارات فى مواقع الإنتاج الزراعي الخام والمصنّع للتصدير داخل القطر وخارجه.
- وضع القوانين الخاصة بمكافحة الاعتداء على الغابات والأشجار موضع التنفيذ وذلك للمحافظة على الغطاء الشجري والنباتي والمحافظة علي البيئة ومكافحة الزحف الصحراوى بزراعة اشجار الهشاب .
- الاهتمام بالقطاع الرعوي التقليدي باعتباره القطاع الذي يستغل الموارد الطبيعية المتوفرة بطريقة اقتصادية وذلك بتوفير الخدمات اللازمة لاستقراره.
- الاستفادة من المسطحات المائية الكبيرة والكثيرة والمنتشرة فى مناطق السودان المختلفة فى إنتاج مختلف أنواع الأسماك وتشجيع القطاع الخاص للدخول فى مجال زراعة الأسماك.
- تحسين سياسة الصادر برفع نصيب المصدر من سعر التسويق.
- إيجاد بدائل لتعديل سياسات التسويق الحالية لزيادة دعم المصدرين.
- تحسين ورفع الإنتاجية بالبحوث والدراسات وتوفير مدخلات الإنتاج
- إيقاف سياسة الاحتكار.
- تثبيت سعر الصرف مع عمل مجلس للصادرات من مجموعة تخصصات لمتابعة الأسواق العالمية .
- تقليل التكلفة ومنع الجبايات وتحسين الطرق لتقليل تكلفة النقل .

- توحيد الرسوم والضرائب الولائية بهدف تخفيضها للحد الذي يسمح للمنتجات الزراعية بالتنافس العالمي.

القطاع الصناعي:

إنهيار القطاع الصناعي في عهد الانقاذ:

يشير اخر مسح صناعي اجري في عهد الانقاذ إلى توقف 80% من المصانع القائمة في السودان و الي تدني الطاقة الإنتاجية في بقية المصانع , إذ بلغ متوسط الطاقة الفعلية حوالي 20% ويشمل هذا جميع الصناعات الغذائية والكيميائية والغزل والنسيج والجلود. ومن خلال دراسة حول واقع تمويل القطاع الصناعي في السودان والتي قدمها خبراء صناعيون نجد ان المشاكل التي ادت إلى توقف نسبة كبيرة من المصانع وتدهور الطاقة الإنتاجية لدى البقية تتمثل في:

- ضعف رأس المال التشغيلي و البنيات الأساسية من طرق ووسائل نقل ومصادر طاقة.

- ارتفاع تكلفة الانتاج بسبب زيادة نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة.

- هجرة الكفاءات بسبب الفصل السياسي من العمل و قلة الأجور وعدم مواكبتها لتكاليف المعيشة.

- سواالإدارة المالية وعدم القدرة على التخطيط والتسويق وضبط الجودة.

- ضعف السوق المحلي نسبة لضعف القوة الشرائية وعدم القدرة التنافسية للسلع الصناعية في الأسواق المحلية والخارجية.

- شح مصادر التمويل ادى الى ضعف الطاقة الإنتاجية الفعلية والتصميمية وقد فاقم هذه المشاكل تحرير التجارة الخارجية وفتح السوق المحلي امام السلع الأجنبية والتي خلفت منافسة حادة للسلع المحلية مما ادى الى كساد واضح قاد في نهاية الأمر إلى توقف الكثير من الصناعات.

كما أن هنالك مشاكل عديدة تعوق تمويل المصارف للقطاع الصناعي اهمها:

- ضعف موارد البنوك من الناحية الكمية فالموارد داخل الجهاز المصرفي ضئيلة وغير كافية لتلبية احتياجات القطاعات الإقتصادية المختلفة وكذلك فإن نصيب الصناعة من التمويل مازال يقل كثيراً عن الاحتياج الحقيقي للقطاع الصناعي .

- ضعف الموارد من الناحية النوعية فموارد البنوك المتمثلة غالباً في الودائع الجارية تعتبر قصيرة الأجل ولذلك فلا يمكن استخدامها لتمويل مشروعات طويلة المدى وهذا يعني أن هذه الموارد غير صالحة لتمويل التنمية الصناعية.
- تقديم القروض والتسهيلات والحوافز المالية فقط لأصحاب الولاء للنظام وليس وفقاً للمبادئ والمعايير الاقتصادية المعروفة ساهم في تدمير هذا القطاع.

برنامج الجبهة للقطاع الصناعي:

- تعمل الجبهة من أجل إنقاذ القطاع الصناعي من الدمار الخراب الذي لحق به في عهد الإنقاذ و تقوم إستراتيجيتها على هذا الأسس :
- تصحيح الهياكل المالية للمؤسسات والشركات في القطاع الصناعي وحل مشاكلها التمويلية وتراكمات الديون.
 - تحقيق ترابط هيكلية في القطاع الصناعي بتنمية مشروعات السلع الوسيطة وقطع الغيار والصناعات الثانوية، وتنمية الارتباطات الاقتصادية بين القطاع الصناعي والزراعي والقطاعات الإنتاجية الأخرى.
 - إتخاذ الوسائل اللازمة لحماية الصناعة من المنافسة غير المتكافئة.
 - الاهتمام بالصناعات الريفية والحرفية الصغيرة.
 - التركيز على مشروعات التنمية بالاستقلال الامثل للموارد الطبيعية الصناعية بالبلاد وذلك باعداد البحوث الدراسات والخطط و البرامج بواسطة الخبراء المختصين في المجالات الصناعية المختلفة.
 - نقل وتحويل بعض كليات واقسام التعليم العالي مثل الهندسة والادارة والاقتصاد الى مواقع المشاريع الصناعية والسدود فى اقاليم السودان المختلفة مما يمكن ذلك من ربط هذه المؤسسات الاكاديمية العلمية والبحثية بمواقع العمل لهذه المشاريع.
 - الاهتمام بتصنيع كافة المنتجات التى تتوفر موادها الخام بالدولة وتطوير وتحسين إنتاجها.
 - قيام صناعات جديدة تقوم على الميزات النسبية الوطنية وتمتلك القدرة التنافسية في أسواق التصدير.

. - دعم مؤسسات التدريب والإدارات والأجهزة الاستشارية وإدخال نظم الإدارة الحديثة

كما تتبنى الجبهة سياسات إقتصادية كلية من أجل:

- دعم المشروعات الصناعية الواعدة وازالة العوائق التي تعترضها ، واطلاق قدرات القطاع الخاص في جانب الاستثمار الصناعي وتقديم الميزات والحوافز المختلفة من اجل رفع قدراته وزيادة قدرات المشروعات الصناعية في الحصول على التمويل من المصادر المختلفة المصرفية والخارجية .

- العمل على تكوين المحافظ الاستثمارية من المؤسسات المالية لتأسيس مشروعات كبيرة لاحداث اختراقات في القطاع الصناعي (هنالك نموذج صناعة الأسمنت) .

- العمل على ايجاد مصادر التمويل الخارجي المتمثلة في خطوط الاعتماد الطويلة الاجل من اجل تمويل استيراد الآلات والمعدات واطافة طاقات جديدة وفي جانب التمويل المصرفي لابد من توجيه السياسة التمويلية للبنك المركزي لافراد القطاع الصناعي بنصيب مقدر من جملة التمويل المصرفي.

- العمل على ايجاد ادوات وصيغ تمويلية تناسب جميع احتياجات القطاع الصناعي خاصة المتعلقة ببنود رأس المال العامل غير الملموسة وتيسير شروط التمويل المصرفي للقطاع الصناعي خاصة في مجال الضمانات والقسط الأول وفترات السماح وغيرها من الشروط العسيرة والسعي لتخصيص سقف من التمويل المصرفي لكل بنك لمقابلة التمويل الرأسمالي طويل الأجل للقطاع الصناعي. - العمل على تخفيض حجم الموارد المصرفية الموجهة للاستثمار في الأوراق المالية والتمويل العقارى.

- إقامة صناديق استثمارية لحشد المدخرات في القطاع الصناعي مع تقديم العائد المجزي للمستثمرين وتأسيس بنوك للإستثمار تهدف لاقامة المشروعات الصناعية الجديدة عن طريق التغطية في اكتتاب الاسهم.

- إنشاء ودعم البنوك التنموية خاصة مصارف التنمية الصناعية لتتمكن من الاضطلاع بدورها كاملاً في تقديم الدعم التنموي المالي والفني للقطاع الصناعي.

- العمل على ربط التمويل بجودة الإدارة حتى يتم انسياب الموارد للصناعات ذات الإمكانات الجيدة والقدرات الفنية والإدارية العالمية ويمكن ذلك بجعل عنصر الإدارة أهم عناصر منح التمويل.

- إعطاء الأولوية للصناعات التي تعتمد على مدخلات انتاج محلية خاصة الصناعات الزراعية والتعدينية والعمل على تنمية المستثمر الصناعي وتسخير قدراته الفنية والإدارية ، وتأسيس مركز قومي للبحوث و بناء القدرات في مجال تقييم المشروعات الصناعية وإعداد دراسات الجدوى اللازمة لمنح التمويل .

ولتحقيق هذه التنمية الزراعية و الصناعية و الخدمية يجب الاهتمام بالبنى التحتية وعلى رأسها:

النقل والمواصلات والاتصالات:

- إعادة الحياة إلى السكة الحديد بحسبانها أرخص وسائل النقل وتنفيذ مشروعات ربط السودان بالدول المجاورة.

. - إنشاء الطرق الداخلية بالولايات السبعة وتلك التي تربط بينها واستكمال الطرق القارية

- إستغلال المجاري المائية وتطوير وسائل النقل النهري.

. - تطوير الموانئ البحرية وزيادة طاقة الناقل البحري الوطني

- تطوير وتأهيل مؤسسات البريد والاتصالات.

- دعم صناعة الطيران لتوفير وسائل نقل سريعة تغطي أطراف البلاد، وتشجيع الاستثمار في هذا المجال.

السدود وتوفير المياه للري وإنتاج الكهرباء:

السدود من مشروعات التنمية الهامة لتوفير المياه للزراعة أو لإنتاج الكهرباء ولكن إقامتها واختيار مواضعها يجب أن يخضع للدراسات العلمية وتحديد آثارها البيئية والاثريّة ومعالجة أوضاع المتأثرين بها ومشاركتهم في اتخاذ القرار.

قطاع الخدمات :

التعليم :

التعليم هو ركيزة أساسية لتحقيق أى تطور إقتصادي وسياسى وإجتماعى ولكن فى ظل سياسات الانقاذ العشوائية انهار التعليم فى السودان فى مستوياته العامة والعليا وفى مجالاته الأكاديمية والفنية نتيجة التسييس الأخرق بما سمي ثورة التعليم العالى، وتم التلاعب بالمناهج وفنيات التلقين فى التعليم، وأصبح التعليم تجارياً ربحياً وفتحت الجامعات كمحلات البقالة دون أساتذة مؤهلين أو معامل أو مكاتب ومراجع وحشر التعريب حشراً فكانت النتيجة ارتفاع معدلات البطالة بين الخرجين بشكل غير مسبوق إضافة للفاقد التربوي خارج سوق العمل. كما أن ضعف التأهيل أجبر القطاع الخاص على استيراد العمالة الإدارية والفنية وحتى العمال غير المهرة من دول آسيا والعالم العربي بعد أن كان السودان مصدراً للعقول والعمالة الماهرة إلى دول المنطقة العربية والأفريقية.

لقد وصل حال التعليم فى جميع مستوياته إلى درجة من التردى الانحطاط تستدعى اتخاذ خطوات عاجلة وعملية لمعالجة الآثار السالبة التي أفرزتها السياسات التعليمية الخاطئة وتعتبر الجبهة إصلاح حال التعليم العام من الواجبات الوطنية الملحة وتسعى لمعالجة الخلل فى العملية التعليمية بمستوياتها المختلفة من خلال خطة إسعافية تستهدف الآتى:

- العمل على تحقيق مجانية التعليم.
- رفع تمويل التعليم فى الموازنة العامة إلى 17 % على الأقل.
- إعادة صياغة المناهج وإعادة النظر فى سياسة التعريب والعودة إلى السلم التعليمي الذي يفصل بين المجموعات العمرية ويحقق أنجع درجات التحصيل العلمي وفق الخبرة التراكمية لمعهد بخت الرضا و تأهيل البيئة المدرسية من مبان ومعدات وأثاثات وغيره.
- وضع حلول عاجلة لمشكلة الفاقد التربوى .

- وضع معالجات موضوعية وعلمية للجامعات التي أنشئت دون مقومات بهدف تقليصها بالدمج ودعمها بالكادر المؤهل والمعدات والمناهج لتخرج أجيالاً تستطيع مواكبة التطور التقني والعلمي العالمي.

- توفير العدد الكافي المؤهل من المعلمين وتحسين شروط خدمتهم.

وعلى المدى البعيد تسعى السياسات التعليمية لتحقيق الغايات الآتية :

- تحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص في جميع مراحل التعليم العام.

- إعادة النظر في كل مناحي العملية التعليمية بكافة عناصرها التي تشمل الأهداف والمحتوى والمناهج والتدريب والنشاط المدرسي والإدارة والتوجيه والإرشاد التربوي والتقويم لنتواءم مع أهداف الشعب السوداني في الوحدة والتنمية والسلم الاجتماعى.

- ربط العملية التربوية بالتنمية المتوازنة مع إبراز العناصر المشتركة في الثقافة

السودانية وتشجيع الاهتمام باللغات الأجنبية والمحلية وربطها بالمناهج التعليمية.

- الاهتمام بالفئات المهمشة والتي تتمثل في المرأة والرعاة والنازحين والمهجرين وذوي الاحتياجات والأحداث والمشردين.

- الاستعانة بالتربويين والمعلمين المتقاعدين في القيام بمسح تربوي عام تصبح

نتائج القاعدة الأساسية التي تبنى عليها السياسات التربوية والخطط المستقبلية مع الاستعانة بالخبراء وذوي الاختصاص.

- كما وضعت الجبهة خطة إسعافية لمعالجة التردى الذي أصاب التعليم العالي

والبحث العلمي بسبب التوسع العشوائى.

ومن أهم ركائز هذه الخطة :

- معالجة أوضاع الجامعات الجديدة في الولايات.

- تحسين أوضاع أعضاء هيئة التدريس وإلغاء قرار تقاعدهم في سن الستين.

- توفير الخدمات الاجتماعية للطلاب إلغاء الصندوق القومي لرعاية الطلاب.

- زيادة الاهتمام بالتدريب المهني والفني .

الصحة :

لا تقوم تنمية دون مواطنين أصحاء، والشعب السوداني جله من الفقراء محدودي الدخل الذين لا يقوون على مواجهة تكلفة فاتورة العلاج الباهظة. إن موازنة الصحة لعام 2009 تعادل فقط 3% من الصرف العام أي ما يعادل ثلاثين مليون دولار أو 0.36% من الدخل العام، يعكس ذلك بان النظام لا يولى أى اهتمام بصحة المواطن مما ادى الى انهيار هذا القطاع لذا يضع برنامجنا صحة و حياة المواطن فى مقدمة اولوياته وذلك بزيادة الصرف على ميزانية الصحة والعمل على تأهيل بنية القطاع الصحي التحتية وإعادة مجانية العلاج كضرورة من ضرورات التنمية الاقتصادية كما تهدف خطتنا لزيادة عدد الأطباء فى المناطق الريفية وزيادة التمويل للأولويات فى صحة الطفل وحماية الأمومة وتوسيع الخدمات العلاجية والتسهيلات الصحية للريف وسوف تنفذ الجبهة خطة إسعافية عاجلة من أهم مكوناتها :

- مجانية الرعاية الصحية وخدمات الإسعاف والطوارئ.
- يجب ان يشمل كل المواطنين والمواطنات. - التأمين الصحي
- إعادة تأهيل المستشفيات والمراكز الصحية.
- رفع تمويل الصحة فى الموازنة العامة إلى 15 % على الأقل مع تخصيص 50-60% منها للرعاية الصحية الاساسية والطب الوقائى.

البيئة الصحية:

- عدم الاهتمام بالبيئة أدى إلى تفشي أمراض لم تعهدها البلاد من قبل لذلك تلتزم الجبهة بكل الاتفاقيات الدولية والإقليمية فى مجال البيئة وتعمل على إنفاذها بالإضافة الى السياسات التالية:
- إنشاء نظام صرف صحى بكافة الولايات للوقاية والمحافظة على صحة الانسان السودانى وترشيد إستخدام المياة.
- دعم وتأهيل الأجهزة الرقابية ذات العلاقة بالبيئة وحمايتها وإصدار التشريعات اللازمة لسلامة وحماية البيئة.
- التصدي بحزم والتنسيق الدولي والإقليمي لخطر النفايات العالمية.

التنمية البشرية :

المرأة والأمومة والطفولة :

أن التنمية الشاملة لا يمكن أن تحدث في مجتمعنا دون مشاركة فعالة من المرأة وبرنامجنا إذ يؤكد أن المرأة مواطنة لها نفس الحقوق والواجبات، يقوم على تبني مشاريع لتعزيز وضع المرأة في المجتمع وذلك عبر خفض معدل الأمية بين النساء ودعم المشاركة السياسية للمرأة وإشراكها في وضع السياسات والخطط وصياغة التشريعات.

أن الأسرة هي أساس المجتمع وتشكل المرأة والطفل عمادها الرئيسي مما يستوجب المحافظة عليها وإيلاءها الاهتمام اللازم لبناء مجتمع سليم و ترى الجبهة القيام بالتالي :

- ضرورة الالتزام بالمواثيق الخاصة بحقوق المرأة وتضمينها في القوانين الوطنية.
- إنشاء دور الرعاية للأطفال المشردين وفاقدي الأبوين وذوي الاحتياجات الخاصة.

- التمسك بحقوق المواطنة والواجبات المتساوية بين الرجال والنساء وتمثيل المرأة في كافة الأصعدة ومواقع صنع واتخاذ القرار بما يحقق العدالة الاجتماعية وعدم التمييز.

- وضع برامج عاجلة لمعالجة العادات والممارسات السلبية التي تعمل على تهميش وإقصاء المرأة ومحاربة كافة أشكال العنف ضدها.

- إنشاء صندوق للمنح الدراسية والمالية الخاصة لتعليم الفتيات ولا سيما من الأسر ذات الموارد المحدودة والأرامل في مناطق الحروب والنزاعات بما يحقق سياسات التمييز الإيجابي.

- يركز برنامجنا على الاهتمام بتطوير برامج الأسرة وبرنامج الرعاية الصحية الأساسية والصحة الإنجابية والعمل على القضاء على كل العادات الضارة التي تؤثر على الصحة الإنجابية كالتحان والزواج المبكر.

- ندعو إلى إزالة مختلف أشكال التمييز ضد المرأة، وتعديل القوانين التي تتعارض مع الدستور والتشريعات الدولية لحقوق المرأة.

الشباب :

لقد أدت السياسات الاقتصادية الخاطئة للإنقاذ من إهمال الزراعة والصناعة والتوسع غير المدروس في التعليم العالي مع سياسة التعريب إلى تدن مريع في مستوي الخريجين وانحسار كبير في القطاع المهني، أفرز ذلك جيوشاً جرارة من العطالة في صفوف الشباب، مما فاقم معدلات الفقر في المجتمع وأدى إلى مشكلات اجتماعية عميقة تهدد الموروث الأخلاقي للشعب السوداني، ولذا سوف نولي هذا الأمر اهتماماً خاصاً ونفرد له برنامجاً بالمشاركة مع المنظمات الدولية المتخصصة لإعادة تأهيل الشباب لسوق العمل وتوسيع مواعين الاستيعاب للشباب في القطاع الخاص والعام من خلال إنفاذ برنامجنا الاقتصادي في دعم القطاعات المنتجة وتمويل القطاع الخاص وحفزه ضريبياً لاستيعاب العمالة الشبابية في مختلف المهن والمعاونة في التدريب والتأهيل بدلاً عن استجلاب العمالة الأجنبية.

رابعاً: الإعلام:

تهدف سياسة الجبهة الاعلامية الى خلق إعلام حر ديمقراطي في بلادنا يعبر عن كافة اشكال التنوع والتعدد فى المجتمع السودانى دون إقصاء لأحد ومن أجل تحقيق مبدأ التعايش السلمى, إذ اننا ندرك أن للإعلام العديد من الوظائف المتميزة على رأسها التثقيف و التوعية , ولكي يتخذ المواطنون قرارات حكيمة حول سياسة عامة يجب أن يحصلوا على معلومات صحيحة تصلهم في الوقت المناسب بصورة شفافة وغير منحازة. ونتيجة لاختلاف الافكار يحتاج الناس أيضا إلى التمكن من الاطلاع على أكثر من وجهة نظر ورأى بشأن القضايا الهامة كما يجب على وسائل الإعلام ان تضع إستراتيجية لتحديد الاولويات فيما يتعلق بما هي القضايا التي تعتبر جديرة بالتغطية الاعلامية وتلك التي لا تستحق الاهتمام , لان هذا يؤثر في مفهوم المتلقى فى تحديد ماهية القضايا المهمة والقضايا الأهم , كما أن ليس في وسع وسائل الإعلام تغطية أنباء كل الاحداث ولذا يلزم عليها أن تختار القضايا التي تهتم و تهتم بمجتمعنا.

يجب على وسائل الإعلام المختلفة أيضا أن تقوم بدورها الأكثر فعالية في النقاش العام فنستطيع عبر تعليقاتها وتحقيقاتها، أن تعبئ الجماهير لتأييد سياسات معينة أو اصلاحات تشعر بأنها ضرورية و يجب القيام بها , ويمكنها كذلك أن تعمل كمنبر للمنظمات والأفراد للتعبير عن آرائهم و ردودهم المختلفة عبر رسائل القراء ونشر المقالات والتعليقات التي تحمل وجهات نظر مغايرة لمختلف شرائح المجتمع. كذلك ترى الجبهة أن للإعلام دورا هاما جدا فى رقابة سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والعدلية بلاضافة لمؤسسات المجتمع المدنى المختلفة وغيرها من المؤسسات المؤثرة فى المجتمع , فبوسعة الكشف عن الفضائح و الاخطاء و خروقات قواعد حقوق الانسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحقه فى الحياة والتي يمكن أن تنتهك من قبل هذه المؤسسات أو بواسطة جهات أخرى, فيساعد ذلك على تعرية و كشف المسؤولين عن هذا السلوك والتصرفات وبالتالي تسهل محاسبتهم. وترى الجبهة أن المؤسسات الاعلامية لا تستطيع الاطلاع بهذا الدور الحيادى إلا إذا تمتعت باسقلالية كاملة عن كافة المؤسسات المذكورة اعلاة بما فيها

السلطة التنفيذية (الحكومة), أذاً فلا بد من تفكيك العلاقة بينهما, ويعنى ذلك إلغاء وزارة الاعلام واستبدالها بمؤسسات إعلامية خاصة وأخرى تابعة للدولة تمول من قبل دافعى الضرائب ولكنها تقع خارج وصاية الجهاز التنفيذى, لانه من الصعب جدا أن تقوم تلك المؤسسات بدورها الرقابى على الوجة الاكمل لجهات تتبع لها. وبذلك يصبح الاعلام هو السلطة الرابعة بجانب السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

تؤكد الجبهة على دعمها لكل وسائل الاعلام الحر والتي لا تستطيع ببساطة تجاهل قضايا معينة أو استغلالها كما تشاء , فوسائل الإعلام المنافسة , كما لمؤسسات الدولة الاعلامية نفسها, الحرية في لفت اهتمام الجمهور إلى ما تعتبره هي قضايا هامة أم لا , كما نعتقد ان حرية التعبير هي شريان الحياة لأي نظام ديمقراطي , فالتحاور والنقاش والتصويت, والاجتماع والاحتجاج, والعبادة وضمن العدالة للجميع, كل هذه أمور تعتمد على حرية التعبير و ابداء الرأي بشرط ألا تنتهك حرية الاخرين فلذا ستقوم الجبهة بسن وتشريع القوانين واللوائح التي تحكم وتضبط العمل الاعلامى.

تومن الجبهة بأنه من خلال التبادل الحر للأفكار والآراء تنتصر في النهاية الحقيقة على الباطل, ويمكن فهم آراء الآخرين والتفاهم والحوار معهم بشكل أفضل حول كافة القضايا , فيساهم ذلك فى توعية وتطوير المجتمع السودانى ويفتح سبل وافاق التقدم والازدهار , حيث كلما زاد حجم هذا التبادل ينعكس ذلك ايجابا على مستوى رقى وتطور مجتمعنا , كما نعتقد إن الاعلام الحر هو إعلام موثوق به ومفيد ليس بسبب طبيعته الطيبة بل لتنوعه الكبير, فوجود عدد مهول من المؤسسات الاعلامية يتيح للشعب السودانى فرصة أفضل لمعرفة الحقيقة والخروج من الظلمة , حيث تحاول كل مؤسسة إعلامية طرح ما تراه عين الحقيقة.

ان وجود وسائل إعلام حرة فى بلادنا دلالة على وجود رقابة سليمة على مراكز السلطة والحفاظ على مجتمع حر ومستنير, ولتحقيق ذلك تقع على عاتق المؤسسات الاعلامية و الاعلاميين فى بلادنا مسؤولية جسيمة تتطلب منهم ان يؤدوا دورهم الحيوي والذي يتمثل فى تزويد عامة الناس بالمعرفة والمعلومات, فيجب

عليهم عند ممارستهم لمهنتهم أن يُخضعوا عملهم للمعايير المهنية وأن يلتزموا بالقانونيين والنظم واللوائح التي ستسنها الجبهة لضبط ممارسة هذه المهنة بعد سقوط النظام , لذا تدعم الجبهة سياسة إعلامية حرة غير منحازة لأى حزب أو جهة وتراعى خصوصية التعدد والتنوع الاثنى و الثقافى والدينى فى السودان , بعيدة عن الاغراض الشخصية و مستندة على الوثائق و الادلة الثبوتية، فيساعد ذلك المؤسسات الاعلامية والاعلاميين على خدمة مجتمعهم بشكل أخلاقي مسؤول. تؤكد الجبهة أن كل ذلك لا يمكن أن يتم دون استعادة الحرية والديمقراطية وإلغاء كافة القوانين القمعية و المقيدة للحريات والمنتهكة لكرامة الانسان السودانى وإصدار دستور ديمقراطى دائم و قوانين تحترم حقوق الانسان وتكفل الحريات العامه بما فيها حرية الاعلام, والتي تعدت عليها وصادرتها كل الانظمة الشمولية حتى إنعدمت تماما فى عهد الانقاذ حيث اتاحت فقط لمصلحة مؤسسات المؤتمر الوطنى دون غيرها. فالسودان ظل منذ الاستقلال يتمتع بحرية الاعلام فى كل فترات الحكم الديمقراطى إلا أن بعض المؤسسات الاعلامية المنسوبة للقوة السياسية ذات التوجه الشمولى استباحة تلك الحريات إضرارا بلاخرين, توطئة للانقراض على النظام الديمقراطى. ف الاعلام يجب أن لا يستغل فى إثارة الفتن والنعرات الدينية والقبلية بل يوظف فى ترسيخ معانى القيم الانسانية النبيلة والتي تساهم فى إعزاز الحق بين الناس وتحقيق التعايش السلمى وتمكين العدالة للقيام بدورها بين كافة افراد المجتمع حين يشعرون بالظلم والغبن وضياع حقوقهم المشروعة. ومن ثم فلا بد من ضبط سلوك المؤسسات الاعلامية فى الحكم الديمقراطى القادم دون تدخل أو رقابة مباشرة بواسطة السلطة التنفيذية

خامساً: السياسة الخارجية:

طال الخراب الذي أحدثه نظام الانقاذ بالسودان السياسة الخارجية السودانية التي نالت قدراً كبيراً من الاستهداف العفائي ؛ مما ألحق الضرر البالغ بالإرث الدبلوماسي السوداني المعروف بالتميز حيث تعرض المئات من الدبلوماسيين المحترفين وموظفي الوزارة إلى الطرد الجماعي و الفصل التعسفي . وتم النيل من أشخاصهم بالقاء التهم الجرافية العاطلة عن الصحة والمحفة بالحقد والجهل المطبق بحقائق العمل الدبلوماسي في كافة جوانبه.

وادی ذلك التوجه الايديولوجي القاصر والقائم على مبدأ تصدير "الثورة" ومعاداة الدول والتحرش بدول الجوار ومناصرة العدوان الأجنبي على أستقلال الدول وإبتعاث كوادر الجبهة الاسلامية مبشرة بدبلوماسية الارهاب والتواطؤ لإغتيال رؤساء الدول والترصد بالسودانيين بدول المهجر والاغتراب والمبعوثين مما أدى إلى تخريب سياسة السودان الخارجية ذات المرتكزات الراسخة والاصيلة المستجيبة لتطورات العصر والملمة بقضاياه الاقليمية والدولية.

انبتت سياسته الانقاذ الخارجية علي العداة والريبه مع الجيران ومع المجتمع الدولي وتميزت تبعاً لذلك بالمواجهات التي لا تفيد شعبنا. بل انها حرمت السودان من كثير من الميزات و المميزات. فتدخل المجتمع الدولي في كل شأن من شئون بلادنا اذ لم تعد مشاكل السودان شأنأ داخلياً وطنياً فتدخلت كل دول العالم من كل حذب و صوب في ادق شئوننا بعد ان اصبح النظام خصماً لشعبه عدواً لمواطنيه يشبعهم قتلاً و تقتيلاً وظلماً وتشريداً فتنادت الدول باجندتها ومصالحها بعضها داعم للنظام ورئيسه وبعضها داعم لاقاليم تعرضت للبطش والعدوان وانتشرت القوات الدولية تحت مسميات عدة فسقط استقلالنا الذي ضحي من اجل تحقيقه الالباء وأضحى رئيس النظام مطارداً مطلوباً للعدالة الدولية.

ولقد تمتع الدبلوماسيون السودانيون بالكفاءة المشهود لهم بها من حيث الاحاطة بالقواعد الدولية للعمل الدبلوماسي والالمام المعرفي وحسن الدربة والإعداد مما انعكس ايجابيا في التزام الدبلوماسية السودانية عبر الحقب بمبادئ رعاية المصالح الوطنية العليا ومناهضة الاستعمار وخدمة قضايا وحركات التحرر في افريقيا

والعالم الثالث ؛ والتأكيد على إستقلال الشعوب ومساندة الحقوق العربية السلبية والمشاركة فى تأسيس منظمة الوحدة الافريقية و الإلتزام بمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل فى شئون الدول الاخرى وهى المبادئ التى انتهكها نظام الانقاذ محدثا بذلك خلا منقطع النظير وغير مسبوق فى الدبلوماسية السودانية إبان عهد الانقاذ مبرزا عجزها التام على لعب الدور الجوهرى المؤثر ومختزلا استعدادها للعمل على حل النزاعات الافريقية والاقليمية وبلورة اسس الوحدة السودانية والافريقية بحيث اضحى النظام نفسه إما مؤججا لتلك النزاعات أومتورطا وطرفا فاعلا فيها.

وشمل ذلك معظم دول العالم بمختلف إتجاهاتها الفكرية فى الشرق والغرب ؛ كما لم تسلم من تلك التحرشات والمواقف العدوانية المعروفة حتى الامم المتحدة والمنظمات الدولية.

ولذلك تؤكد الجبهة على انتهاج السياسات التالية والمتعلقة بمرتكزات الدبلوماسية السودانية :

- 1- توظيف السياسة الخارجية والدبلوماسية السودانية لخدمة المصالح الوطنية العليا للسودان.
- 2- التأكيد على علاقات حسن الجوار والحياد مع الدول المجاورة.
- 3- تفعيل العلاقات مع دول منطقة القرن الافريقى وشرق افريقيا والعالم العربى.
- 4- تفعيل العلاقات مع الاتحاد الافريقى والمنظمات الاقليمية الافريقية لكى تلعب دورها الحيوى فى وضع أسس الوحدة الافريقية الشاملة وتحقيق التكامل الاقتصادى.
- 5- تسعى السياسة الخارجية والدبلوماسية السودانية للتأكيد على إستقلال البلاد بالعمل على إجلاء القوات الاجنبية المختلفة للاراضى السودانية فى مناطق الجنوب وكردفان وجنوب النيل الازرق.
- 6- وتسعى كذلك لإيجاد الحلول باستحداث آليات للانذار المبكر درءا للنزاعات الاثنية فى تلك المناطق.

- 7- إعادة التوازن إلى علاقات السودان الخارجية حيال الشعوب والدول الإفريقية بعدم تغليب الانتماء العربى على الانتماء الإفريقى.
- 8- توجيه السياسة الخارجية للعمل على إسترداد الأقاليم السودانية المحتلة من قبل بعض دول الجوار فى أطراف السودان بالشمال والشرق والجنوب الغربى بالطرق السلمية ؛ صونا لسلامة الاراض السودانية.
- 9 - التركيز على تنمية علاقات ضمن منظومة دول الجنوب –الجنوب والاستفادة من خبرات دول الجنوب المتطورة مثل البرازيل والارجنتين والهند والصين وكوريا الجنوبية.
- 10- إزالة الاختلال المصاحب لعلاقات السودان الخارجية مع المنظمات الدولية والاقليمية خاصة الامم المتحدة ومنظماتها المتخصصة والمنظمات الانسانية الدولية.
- 11- تعزيز سياسة السلم والامن الاقليمى والدولى من خلال الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية.
- 12- السعى للالتزام بالاجندة الدولية الحديثة وكقضايا التغير المناخى وحقوق الانسان والحفاظ على البيئة وصيانة حقوق المرأة وكفالة حقوق الطفل ومكافحة الارهاب الدولى والقضاء على الجريمة الدولية المنظمة مثل مكافحة المخدرات وغسيل الاموال الفذرة.
- 13- الالتزام بلعب دور وفاقى فيما يتعلق بقضايا مياه النيل حيث يعتبر السودان دولة منبع وممر ومصب ونتاج سياسة وفاقية تراعى تكافؤ المصالح لكافة دول حوض النيل ضمن إطار الاتفاقيات الدولية المبرمة والقانون الدولى المعاصر.
- 14- الالتزام بتطبيق للقوانين والاتفاقيات الدولية والاقليمية التى تكافح الارهاب والتطرف الدينى والغلو العنصرى والتعاون مع المجتمع الدولى وآليات العدالة الدولية توطئة لمكافحة الابادة العرقية.
- 15- توظيف الدبلوماسية السودانية لخدمة التعاون الدولى ودعم الديمقراطية السودانية والتعددية والسلام والوحدة الوطنية والتنمية.

وزارة الخارجية:

- لكونها إحدى أهم الوزارات السيادية التي تعرضت للضرر وتشريط الدبلوماسيين والعاملين والموظفين جراء النقمة التي طالتها من قبل سياسات المؤتمر الوطني التي عملت على إحلال افراد غير مؤهلين وفاسدين في بعض الاحيان بدلا عن الدبلوماسيين المحترفين ينبغي محاسبة كل من تطاول على انتهاك سمعة الدبلوماسيين المحترفين وخذش حياء الدبلوماسيات المحترفات ردا لكرامة الدبلوماسيين الوطنيين.

- العودة إلى الالتزام بأسس الاختيار السليمة للعاملين بالسلك الدبلوماسي وإعادة تأهيل الوزارة ومراجعة اسس الاستيعاب الوظيفي وتصفية عناصر المؤتمر الوطني من طائفة الملحقيين بها سياسيا ممن تطاول على المهنة الدبلوماسية.
- مراجعة الوسائل والقواعد المنظمة للسلك الدبلوماسي لالغاء ظاهرة التمييز الوظيفي والتهميش الاثنى في الوزارة بما يكفل التمثيل الوظيفي المتوازن لكافة أقاليم السودان بالوزارة.

- نزع طابع التسييس الحرفي ومراجعة خارطة التمثيل الدبلوماسي والانتشار الجغرافي للسفارات المفتوحة من دون مبرر لخدمة مصالح المفسدين من اساطين المؤتمر الوطني ومحسوبيه الذين رهنوا المهنة الدبلوماسية لاسر معينة من ذوى الحظوة داخل نظام الانقاذ.

- مراجعة اسس ومعايير رواتب ومكافئات الدبلوماسيين العاملين بالخارج وربطها بمؤشر غلاء المعيشة الدولي.
- اعادة هيكلة الادارت

باستحداث ادارات جديدة تمشيا مع التطورات الدولية وحاجة المصالح العليا السودانية ورد السلطات والاختصاصات الوزارية المعروفة التي تم نقلها إلى وزارة اخرى بهدف إضعاف الوزارة وشل فاعليتها.

- تدريب الدبلوماسيين الجدد على القضايا المستحدثة مثل النظام الدولي الجديد وحقوق الانسان والطاقة والتجارة الدولية وحماية البيئة الطبيعية ومجابهة الكوارث الطبيعية وحوار الحضارات ومبادئ العدالة الدولية واجندة افريقيا الجديدة والسلام

والوحدة والمواطنة بهدف تمكينهم من الاحاطة بالمستجدات والدفاع عن المصالح العليا للبلاد.

- وضع دليل العمل الدبلوماسى الحديث ويشمل ذلك اعادة النظر فى المرشد الادارى القديم وتطويره تمشيا مع متطلبات الوزارة وظروف المهنة الدبلوماسية المعاصرة.

مقترحات مطروحة لقيادة الجبهة:

- انسحاب السودان من الجامعة العربية ويقابله مقترح بعدم الانسحاب للفوائد الجمة التى يحصل عليها السودان من الاحتفاظ بتلك العضوية مقارنة بالانسحاب او عدم الانضمام إلى مجموعة دول الكومنولث.

- الطلب من تركيا ومصر وبريطانيا للاعتذار للشعب السودانى عن سنوات الاستعمار.

- إستحداث شرطة الديمقراطية وحقوق الانسان للانضمام إلى عضوية الاتحاد الافريقى او الولايات المتحدة الافريقية.

الخلاصة:

تهدف الجبهة الوطنيه العريضة الى اسقاط النظام واعادة هيكلة الدولة السودانية وذلك بتصفية كافة مؤسسات المؤتمر الوطنى المهيمنة على الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية واحلال مكانها مؤسسات وطنية غير حزبية تهدف الى خدمة المواطن السودانى بغض النظر عن انتمائه الاثنى والدينى والثقافى وتعمل على تأمين الحقوق الاساسية للمواطن من خلال فصل كامل للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ودعم كافة مؤسسات المجتمع المدنى للقيام بدورها وذلك لتحقيق التنمية والرفاهية لكل افراد الشعب السودانى، كما تعمل الجبهة على إلغاء كافة القوانين القمعية و المقيدة للحريات والتي انتهكت كرامة واعراض بنات وأبناء الشعب السودانى وإصدار دستور ديمقراطى دائم و قوانين تحترم حقوق الانسان وتكفل الحريات العامه وتتوافق مع المواثيق والعهود الدوليه، وعليه فان الجبهة الوطنية العريضة تدعو كافة افراد وكيانات الشعب السودانى بمختلف مكوناتها بالاتضمام اليها لتلبية نداء الوطن قبل ان يضيع , اذ أن عضويتها

مفتوحه لكل سودانيه و سوداني بلغ من العمر ١٨ عاماً، في كل اقاليم السودان وفي كل دول المهجر باستثناء أعضاء وعملاء المؤتمر الوطنى ومن ثم فان وسيلتها لتحقيق اهدافها هي العمل السياسي الجماهيري الذي ينتظم كل مواقع العمل و السكن، وكل الوسائل الاخرى المتاحة لتغيير النظام.

In the Name of God, the Compassionate, the Merciful

The Broad National Movement (BNM)

UNIFICATION OF THE OPOSITION FORCES

Today we address without exception, all Sudanese Opposition Forces, those who have opted for peaceful means and those who have opted for military confrontation. We urge all of them to come together and agree on a common position.

There are several forces that are in opposition to, and are seeking to topple, the regime of the National Congress Party by military force. These armed opposition forces have emerged in particular regions of the country in order to defend themselves against the atrocities of the regime. These forces have recently united under the Revolutionary Front.

On the other hand, we have the National Consensus Forces that began their opposition to the regime under the umbrella of the defunct National Democratic Alliance. They renewed their activity under the Juba Alliance and, following the secession of South Sudan, they have renamed themselves as the National Consensus Forces. These are composed of a number of political forces, some of which believe in the removal of the regime while others would prefer to enter into dialogue with the regime, all of whom adopt political means in their endeavour to articulate their views.

And there is the Broad National Movement (BNM), which was established in October 2010 and is working on removing the regime by all possible means while refusing to enter into any dialogue with it.

Between this and that, there are several opposition groups that seek to overthrow the regime by all means available to them.

There are also forces that are silently working to overthrow the regime.

We at the Broad National Movement (BNM) respect all of the opposition forces mentioned above and appreciate their dedicated efforts to overthrow the regime as much as we respect the privacy of their intellectual orientations.

At this historic juncture in the struggle of our people, we at the Broad National Movement (BNM) would like to address all opposition forces. The popular uprising has begun, spearheaded by our students and youngsters who are joined by the masses in different cities and regions of Sudan. Though the high cost of living is the key to this revolution, it has blown up a stockpile of feelings of resentment and anger that has been accumulating for twenty three years of humiliation, tyranny, corruption, fragmentation and wars.

At this historical moment, we call upon all opposition forces, armed or unarmed, to speak up in one voice so that the popular revolution does not get fragmented and divided allowing the regime to quell it.

In order for the opposition forces to unite and point their gun at one and the same enemy, they must agree on the following:

- 1- The removal of the regime as an ultimate and a strategic goal.
- 2- No dialogue should be entered into with the regime since such dialogue would contradict the strategic goal of removing the very same regime. Dialogue would also provide support for the regime and the negotiators would only expect to come back empty handed.
- 3- The immediate withdrawal from participating in the institutions of the regime or, otherwise, a declaration disowning those who continue to participate in the regime.

In light of these principles, the unified opposition is required to agree on an interim programme, lest we go astray in our quest to erase the legacy of this despotic and criminal regime, as had happened to others when their revolution was successful.

We, at the Broad National Movement (BNM), would like to propose the following to the unified opposition forces:

1- A two-year transitional period shall be established upon the removal of the regime, extendable by no more than one year, in order to allow our people to enjoy and participate, after a long period of deprivation, in free, democratic and multi-party elections that shall determine the form of government.

2- Sudan shall be rebuilt as a civil, federal, democratic and multi-party state where the principles of full equality between citizens in relation to their rights and duties are solely based on citizenship regardless of religion, race or gender.

3- The federal state shall be composed of six regions: Darfur, Kordufan, Central, East, North, and the National Capital. Each region shall be governed by an elected governor

and each region shall have the right to administer its own affairs including the formation of states, provinces, localities or other smaller units that shall be answerable to the region's central government.

4- The office of the head of state composed of the President of the Republic shall be nationally elected under a rotational system involving all the regions. The President shall remain in office for one term, the length of which shall be agreed upon. The President shall have six elected Vice-Presidents representing each of the country's six regions. This Presidential Council shall be the supreme sovereign and executive power of the country and each Vice President shall preside a sector

assisted by ministers.

5- The use of religion or ethnicity to serve political purposes shall be made a crime in accordance with a law to be enacted.

6- wealth beneath land is owned by the central federal state. In case the central federal government invests in such wealth in a region, the region shall get 30% of the net revenue and the remaining 70% shall be the share of the federal government to meet its expenses and to distribute to other regions in need. Central federal investments on projects over land in a region shall be distributed in the same ratio above. This shall be applied on existing projects like Jazera Agricultural scheme, Port Sudan and Sawakin Ports, industrial plants in the region etc.. However, investments by the region, within the region makes it the sole proprietor of such investments.

7- A multi-party democratic system shall be adopted with safeguards for human rights, the rule of law, public and personal freedoms, freedom of the press and expression, and the freedom to organise peaceful processions. Protective incarceration shall be prohibited and enforcement laws shall be enacted.

8- A law shall be enacted in order to punish political and economic corruption as well as corruption within the institutions of the media. Impartial and independent courts shall be formed in all cities of Sudan and political seclusion shall be determined by the decisions of the judiciary.

9- The Public Service and regular Armed Forces shall be rebuilt in a fashion that would affirm their independence, impartiality and national orientation.

10- A law that would transform the political parties into democratic institutions shall be enacted in order to protect the country's democratic

system.

11- Injustices inflicted upon the individuals, communities and regions of Sudan shall be redressed and fair compensation for all those affected by war and aggression shall be approved.

12- A law that would affirm the professionalism of the judiciary and the independence and integrity of staff members shall be enacted. The judiciary shall be rebuilt in accordance with the said law.

13- War in Sudan shall immediately be stopped and its causes shall be addressed with all fairness.

14- The current trade unions shall be dismantled and new trade unions shall be formed on professional grounds and in accordance with democratic laws and free elections.

15- All those who have been arbitrarily dismissed for political reasons shall be brought back to the service or compensated in a fair and adequate manner.

16- The educational system and curricula shall be reviewed with a view to improving the content and performance, providing free public education, administering justice to teachers, and mobilising all efforts to eradicate illiteracy.

17- The health system shall be reviewed with a view to providing free medical treatment, distributing the medical services fairly, administering justice to doctors, prohibiting gross commercialisation of the medical profession, and organising the step-by-step provision of medical care.

18- The performance of the banking system shall be reviewed and an economic policy primarily concerned with the realisation of social justice for the poor and destitute and that focuses on the agricultural and

industrial infrastructure shall be adopted with a view of providing and securing food and medicine.

19- The agricultural projects, pioneered by the Al-Jazeera Agricultural Project, shall be rehabilitated. The 2005 Al-Jazeera Project Law shall be abolished and a new law, whereby land owners retain their ownership and relations of production are determined, shall be enacted in full consultation with the representatives of farmers, land owners and experts.

20- The current acrimony and conflict with the international community shall be alleviated and a policy of mutual cooperation shall be pursued in accordance with the principles and provisions of the international law. The debts of Sudan shall be sought to be written off, the mutual interests with everyone shall be supported and the unity and independence of Sudan shall be preserved.

21- The differences with the state of South Sudan shall be sorted out and a policy that would help reinstate Sudan's unity shall be pursued.

22- A properly organised population census shall be carried out.

23- A national committee representing all political, social and intellectual forces shall be formed in order to draft a permanent constitution for the Sudan that shall be approved after a national referendum. The said constitution shall reflect the diversity and plurality of the country and the equal distribution of power and wealth according to the above.

24- Following the transitional period, regional and national democratic and fair multi-party free elections shall be organised in accordance with the provisions of the constitution.

25- On the administration of the transitional period, a consensus shall be reached on the selection of the Head of State, regional governors, the

Council of Ministers, and the transitional legislature according to the above.

26- Members of the transitional Head of State shall abstain from participating in the first elections that follow the transitional period. Other transitional period officials shall resign before they stand for elections.

We are pleased to put forward our above proposals for discussion and agreement in order for all of us to approach a new Sudan in full agreement hoping that the coming democratic elections will be held on grounds for a new Sudan that have been agreed upon by everyone.

Means to overthrow the Regime

Peaceful popular uprising is the preferred approved means. Others raise armed struggle against the regime. BNM uses available means. All means may be coordinated and agreed upon on achieving unification of opposition.

Conclusion

The unification of the opposition today is not a mere hope. It is rather an absolute necessity that we urge everyone to achieve. We, at the Broad National Movement (BNM), are fully prepared to sit down to discuss these issues and reach an agreement on them.

Ali Mahmoud Hasanain

President of the Broad National Movement (BNM)

Friday 22 June 2012

***SPEECH OF PRESIDENT OF
THE
BROAD NATIONAL MOVEMENT
(BNM)***

**Before the Constituent Congress in
London**

on 22-24 October, 2010

Dear Brothers, Sisters, Comrades in struggle for Sudan:

I salute you and extend my greetings on behalf of the temporary preparatory committee which has called for this historic Constituent Congress, for BNM, a step towards the benevolent march of our beloved country.

We called this meeting on the 46th anniversary of October Sudanese popular uprising against the first military totalitarian regime that seized power on the 17th of November 1958, after the independence of Sudan. On the 21st of October 1964, the police to disperse a political debate at the dorms of Khartoum University shot and killed a student. This ignited a roaring popular uprising causing the collapse of the military regime in a few days and the Sudanese nation restored its freedom and democracy.

On the 25th of May 1969, May dictatorial regime seized power by a military coup which was ousted by another popular uprising on the 6th of April 1985. A third coup on the 30th of June 1989 seized power “Inqaz Regime”, pushing the nation back to the dark ages of dictatorship and totalitarian rule.

As a result of successive oppression some compared between dictatorial regimes tilting the balance in favour of the 17th of November, 1958 regime. This is indeed a misjudgement. November coup, as the first coup, laid the foundation for all ensuing coups. The November coup was first to revoke the constitution, to dissolve the political parties, to dissolve the trade unions, to enact administrative preventive detention, to establish court martial to try dissidents and actually to execute them. Subsequent military regimes followed and built on the steps of November regime.

The Inqaz regime opted to weaken political parties, through oppression and infiltration, to destroy trade unions, to detain and torture and sometimes kill dissidents and to impoverish the people. This delayed the steps of revolt despite of the killings of hundreds of students in our universities, hundreds thousands in other places and despite the agonies suffered by the Sudanese nation under this obsessed corrupt exclusionary regime that seized power on the 30th of June 1989. That was a black day in the history of Sudan.

Sudanese at all levels opposed the regime and fought fiercely to over throw it leaving many martyrs. Millions are internally displaced and millions fled to diaspora running away from atrocious catastrophe, hunger, poverty, detention and unemployment. Many were massacred by fictitious mock courts.

The regime waged war against Sudanese who venture to claim their democratic rights. The regime escalated war in the South on religious basis, bombarded Darfur, burned thousands of villages, killed hundreds of thousands and committed crimes of rape. It committed and still continues to commit crimes against humanity, crimes of war and crimes of genocide. The president is indicted by the ICC.

The NCP has emptied the public service and national armed forces from all disloyal personnel and summoned its own cadre to fill it on the basis of loyalty and docility to the party and in accordance with its sheer self-interest. Even the national justice system did not escape this assault. Numerous decrees which openly violate people's rights, curb freedoms and suppress opinion and freedom of assembly followed. The Khartoum government still

continues to issue more laws that revoke freedom of the press, ban peaceful assemblies and public rallies.

The regime promoted corruption into public life and its leaders, families and associates soaked into muds of theft, embezzlement and commissions. Sudan has become the third corrupt country worldwide and its president is the fourth most tyrant president in the world.

The regime misused Islam. It raises Islam as an empty slogan whereas in fact it is destroying the basic benevolent tenets of the religion. It manipulates religion as a tool of suppression. It uses religion to justify murder, theft, corruption and to destroy unity between Muslims and non-Muslims in Sudan and even among Muslims themselves. They have turned the faith of peace into an ideology of hate. This – to those who do not grasp the distinction – blurred the vision between true religion and distortion and manipulation of religion.

The regime adopted a policy of racial discrimination, ethnic cleansing and superiority based on race and culture. This destroyed the social harmony in a country proud of its diversification. Instead of being a source of strength, the regime reduced it to a source of weakness and confrontation.

Sudan has lost its real independence and dominance. Its problems have become part of the permanent agenda in all international community meetings. Most of the decisions concerning Sudan are taken by the international community. Foreign troops of about 35,000 soldiers are now roaming in different parts of Sudan in peace keeping missions to protect Sudanese citizens from their own government.

The regime committed atrocious hideous crimes in Darfur and committed in cold blood crimes of murder in Amri, Kagabar, Port Sudan, Nuba Mountains and other places. Justice and peace are two faces of one coin. Peace cannot stand without justice. Denial of justice leads to enmity, confrontation and insecurity.

Judicial system in Sudan is impotent and unwilling to prosecute offenders. It is so because it has been established by the regime which is the main perpetrator of the crimes. There is no incriminating legislation in accordance with international standards when these crimes were committed.

The prosecution team is part of the executive and lacks autonomy. Leaders of the executive are the principal offenders. All offenders are closed by constitutional and legal immunity and they cannot at all be prosecuted before Sudanese courts. Even if all these hurdles are surmounted, the Sudanese judiciary is part and parcel of the regime subject to the dictates and wishes of the regime.

So all venues are closed in Sudan and no offender may be apprehended and those who advocate the competence of the Sudanese legal system are simply condoning the crimes. The only way to apprehend offenders before justice is referral to the International Criminal Court (ICC). The Security Council is blessed for referring the matter to ICC vide its decision 1593 under chapter VII of the UN charter.

Those who call for mixed courts to apprehend the offenders lack the courage to declare the competence of ICC and seek to gratify the pleasure of the regime in Sudan for ulterior motives.

The ICC issued warrants of arrest against President of Sudan and others for crimes against humanity, crimes of war and crimes of genocide. The president is now a wanted fugitive and is spending a lot of money and using all measures to avoid or evade arrest. The international community is giving him a period of grace until the referendum in the South on the 9th of January 2011 and the expected independence on the 9th of July 2011. So problems in Darfur and the issue of freedom and democracy may be kept on hold. Even flawed and rigged elections may be tolerated until the fatal day of 9th July 2011, when the Sudan is formally divided. Then the international community shall turn back to activate the orders passed by ICC and to genuinely try to resolve other problems.

The Southern Sudan referendum:

The option of referendum for Southern Sudan was raised as a natural outcome of the alienating parasitic policies of the regime towards the South. The referendum was not the option before the Inqaz regime. It was not so in Koka Dam accord signed by the political forces and SPLM or in the Peace Agreement of the 16th of November 1988 which was ratified by parliament and the Sudanese army.

According to the peace agreement of 16th November 1988, a ceasefire was scheduled on the 4th of July 1989 and a constitutional conference was fixed on the 18th of September 1989 to resolve all issues of the nation in all regions including the South. The National Islamic Front decided to abort that agreement and so the Inqaz coup was launched on the 30th of June 1989, just four days before the ceasefire was to be in effect. The circle of war, killings and deaths escalated among people in both North and South. The regime alone is to shoulder the responsibility of the death of millions from the 4th of July 1989 until the 9th of Jan 2005 when the CPA was finally signed and self-determination for the South was agreed on, in return for application of Islamic Sharia in the geographical North.

Brothers and sisters:

Self-determination for the South – which shall take place on 9/1/2011 – is a right stipulated in CPA and agreed upon by all political forces. Both parties to CPA were bound by CPA to make unity of Sudan attractive to voters in the South. However, signatories to CPA have been in constant dispute and

confrontation in interpreting and implementing provisions of CPA. This eradicated and destroyed all seeds of trust between them and neither worked to make unity attractive. The matter was left to the referendum to solve the differences either by cauterization or by amputation.

The regime depended solely on the revenue of the oil coming from the South by CPA (50% to the North). It destroyed the agricultural and industrial infrastructure in the North and embarked on the destruction of Gazeira agricultural scheme – the biggest in Sudan and Africa – upon which the whole economy of the nation rested. Factories ceased to work. 90% of Sudan export comes from oil export. When the South secedes it shall have its entire oil revenue and the North shall be destitute of foreign currency. The North will not be able to import diesel and furnace for six million dollars daily (about 2 billion dollars per year). The North cannot import wheat and crops for 1.7 billion dollars per year. Transport and agriculture based on diesel shall seriously be affected nationwide. People shall suffer starvation and existing poverty levels shall be increased. The government shall impose excessive taxation on citizens who fight to exist. All this shall lead to the fall of the regime as it shall not have financial resources to finance the oppressive activities to combat and suppress the opposition. It cannot meet the expenses of the over loaded structure of the governing junta in the states and centre nor can it meet the demands of their favourites and their agents within the political parties. The regime shall seize every opportunity to explode the South from within and to delay any amicable settlement to Abyei region to pressure the South to keep a considerable portion of the oil revenue to the north to maintain its existence.

The regime is heading towards transforming Sudan into another Somalia, even worse. Somalia has one religion, one ethnicity and one culture.

If this regime is allowed to reign, Sudan will be demised and the people of Sudan shall face atrocious future.

Our call now for every Sudanese is to wear one hat under one umbrella, regardless of religion, ethnicity, culture, region and political affiliation and to raise a united call for our Sudan.

Abyei Region:

Abyei protocol was prepared by U.S. Senator Danforth and signed by SPLM and the Inqaz. Both parties disagreed in understanding, interpreting and implementing the protocol. The crux of dispute was on the boundaries of Abyei area and on who has the right to vote in the referendum. The dispute flamed to armed conflict. Villages were burned and many from both sides were slaughtered. The dispute was referred to the International Court of Arbitration in The Hague and it was resolved by judicial decision. Still the boundaries were not marked in accordance with the judicial decision and the right to vote in the referendum is still contested between the two tribes involved in the dispute –The Dinka Ngok and the Missairyah.

The referendum is scheduled on the 9th of Jan 2011 and it is evident that it shall not be carried in time, opening the door for armed conflict that may explode the whole area.

Brothers and Sisters:

The current Inqaz regime is the source of all catastrophic problems and the cause of all miseries of Sudan. Removing the regime is the cornerstone for resolving the problems of Sudan. No reconciliation, peace or stability may be achieved under the regime.

Many political forces tried to negotiate with the regime to achieve partial solutions. Some agreements were concluded with the help and under auspices of foreign governments in foreign capitals. That endeavour bestows lacking legitimacy to the regime, and promotes the regime. The regime has always been the main beneficiary from all or any of these agreements as it recruits support from signatories of these agreements. This is also piece meal solutions rather than comprehensive solutions of all problems in one forum achieving balanced justice to all regions of Sudan. Also bilateral agreements help in dividing and scattering the national will and each strives to solve his problems even at the expense of national interest.

The regime has been keen to conclude bilateral agreements and at the same time has been resolutely determined to implement only decorative participation in the executive with no power or jurisdiction.

The Darfur Peace Agreement (DPA) was signed on the 5th of May 2006 in Abuja, Nigeria under pressure from international community. Major rebel movements refused to accede and fight continued more fiercely. The agreement was not implemented. Only decorative positions with salaries were given. The other Peace Agreement East Peace Agreement (EPA) signed in

Asmara, Eretria, remained a piece of paper just like Cairo Agreement with the National Democratic Alliance (NDA). The Djibouti Agreement and National Acceptance Agreement with the National Ommah Party and Good Will Agreement and the Ceasefire Agreement with Justice and Equality Movement (JEM) remained on paper and only served the regime's aim in prolonging its staged legitimacy.

We ask now: What are the results of involvement in dialogue with the regime?

Negotiations and dialogues are indicative of acceptance of the regime and recognition of its legitimacy. If the negotiations are developed into an agreement, the party to the agreement moves from the position of opposition to join the regime. That certainly weakens the opposition. In the last resort the agreement remains a paper with no validity.

This is why our call for a Broad National Front is based on two main pillars:

The First Pillar: To Fight relentlessly to remove and overthrow the Inqaz dictatorial totalitarian regime completely.

The Second Pillar: Never to enter into any negotiation or dialogue with the regime.

We asked again: When has this regime ever honoured any of its agreements with any political power in Sudan? The regime only puts on a show for the international community.

Brother and Sisters:

At this critical juncture of our history we are on cross roads: either to be or not to be, either to exist as a united Sudan, or to split and perish: either to belong to our Sudan or to mourn our last Sudan.

The most tried means to marshal political struggle in Sudan was, historically, that of frontal action in the sense of a broad collation of an opposition front. However, previous experience gave rise to same drawbacks as the component parts of the fronts fell apart one after another and failed to realize their strategic objective of toppling the government. Some members of the opposition often joined the regime instead of resisting it, or capitulated instead of confronting it. This is true of the Front formed in 1959 against first Military dictatorship. It is also true of the front formed in 1969 to fight the second May military dictatorship and also true of the Democratic National Alliance (NDA) formed in 1989 to overthrow the present Inqaz regime. It is equally true for Juba Gathering held on 26th- 30th of September 2009.

The failure and downfall of these fronts was a source of misery and depression to the people of Sudan.

We call for the formation of a broad inclusive front embracing all CITIZENS who reject autocracy and are willing to take part in resolving the intricate problems of Sudan in all its regions. The front embraces all Sudanese as individuals, as members in political organizations, as members in NGOs, as members in trade unions and as members in armed forces.

We invite all to join without distinction except for those who stand now in support for the so called National Salvation Regime

(the Ingaz). We call political parties and all the grass-roots of political forces in the North, South, West, East and Centre.

We call all Sudanese inside Sudan and in Diaspora.

We call all armed movements, their leaderships and followers in Darfur, the East, Nuba Mountains and other regions.

We call trade Unions, all civil society organizations in all regions.

We call every man and woman, every youth, every worker, person, every activist and all passive watchers.

We call everyone who feels proud of being Sudanese and part of this great nation to be an active part of this front and a leader in its struggle. Nobody is excluded, except who opts to be an integral part of this wretched regime. No grey area is allowed. Anybody who is against the regime is part of the front.

The front is therefore not a political party nor a regional organization, nor a religious or ethnic gathering. It is a forum for all political and patriotic activists and all Sudanese, men and women who reject the Inqaz regime and rally around one banner, a broad based and inclusive front with the objective of overthrowing the current regime and never to enter into negotiations with or to be part of it.

So the front is not an organization rejecting political parties and does not intend to be in lieu of political parties. It is the national team calling on all from all directions, from all parties and organizations, from all regions, from all marginalised and oppressed areas, from all colours, all religions, all ethnicities, all names, all fighting and struggling for an honourable dignified and diversified democratic Sudan.

Objectives of the BNM:

1. Implementation of the CPA in all aspects relating to the rights of the people of the South in Southern and Northern Sudan with both earnest and honesty in an efforts to induce the South to accept unity asserting that the Inqaz is not the enemy of the South alone, but equally or even more is the enemy of the North in all regions.
2. Non-exploitation of religion or ethnicity in the interest of political gain.
3. Establishment of a civil democratic state with multiple ethnicity, religions, and cultures, where citizenship, and citizenship alone, shall be the sole basis of all rights and obligations. Source of legislation shall be the free will of the people via elected constitutional institutions.
4. Application of true and genuine federalism on all the seven regions: the South, Darfur, Kordofan, the Central, the Eastern, the North and the National Capital. Each region shall enjoy freedom of establishing States within it accountable to the region and run its judicial system until courts of appeal but ceding the High Court and the Constitutional Court to the national level.
5. The head of state shall be a council composed of a president plus seven vice-presidents representing the seven regions so that each region can administer its own

affairs and participate in the leadership at the presidency in the centre.

6. Comprehensive and instantaneous development of Darfur, the return of the IDPs/refugees, the reconstruction and provision of social services and infrastructure, designation of the pastoral routes, repossession of land, compensation and restitution for all adversely affected by the war (in person and otherwise) and pursuance of development in the east and other parts of the country.
7. Bringing all those who committed crimes in Darfur and other regions to justice/retribution while, throughout, maintaining full support of the ICC and remaining compliance with its resolutions.,
8. Reappointment of those arbitrarily sacked from the public service or the national forces or giving them fair compensation with immediate effect.
9. Reform of the judiciary with the objective of achieving professionalism, efficiency and independence.
10. Reform of civil service and the armed forces and commitment to make them professional, neutral and national.
11. Abolition of the current trade union system and the formation of trade unions based on profession/occupation.

12. Overhaul of the current educational and health systems in the interest of good practice, free and equitable public service.
13. Removal and amendment of all laws that curb freedoms and allow arbitrary arrest and affirmation of freedoms of publication, press, speech and assembly.
14. Overhaul of the current Political Party Law in order to enable the political parties to act democratically in designing their policies, managing their institutions, contesting their offices and elect their leaders.
15. Without prejudice to the CPA, a certain unified percentage of the region's natural resources shall be accorded to the region where such resources are located, while the rest goes for other regions.
16. Accountability and prosecution of all corrupt personnel and investigation into all misused public funds and the establishment of independent competent courts to administer justice and not to promote vengeance.
17. Foreign policy shall be based on principles of freedom, democracy, plurality, reciprocity and rules of law and none detrimental interference in affairs of others. It shall also be based on mutual interests and mutual respect and adherence to all internal covenants and treaties subject to Defence and Democracy Pact signed by people of Sudan on the 17th of November 1985.
18. Protection of Sudan historical boundaries subject to C.P.A.

19. Promulgation of a permanent constitution expressing the diversity, plurality, full freedoms and democracy and equitable distribution of wealth and power in accordance with aforesaid principles.
20. Organizing new credible census and general elections based on plural democracy, equal competition, transparency and the rule of law.

Means:

Membership of BNM is open to all Sudanese, men and women, in all regions and in Diaspora and hence the means for achieving its objectives are concerted popular activities in residence and wok centres. This congress will determine the general outlines of the means through the elected leadership and the members of expertise.

Transition period:

Transitional period shall commence on the fall of the regime to implement all aforesaid objectives and power shall be handed over to an elected government in accordance with the provisions of the constitution.

Economic Policy:

The regime depended practically solely on oil returns coming mostly from the South. It evaded deliberately agricultural development. 65% of the population depend on agriculture. The returns of oil from 1999 to 2009 marked about 50 billion U.S. Dollars. Nothing of that was invested in agriculture. While the regime debts in Sudan increased from 5 billion dollars in 2000 to 35 billion dollars in 2010, yet nothing was invested in either agriculture or industry. Textile mills and fat and oil processing plants were closed. The regime destroyed the Gazeira Agriculture scheme and sold most of its assets. The production of cotton – which was the spine of our economy – decreased by 94% from 500,000 tons per year to 6,000 tons. The regime shall face total economic collapse when the South secedes and retains fully its oil. The regime will be left only with transit tolls which may help but not cover the huge government expenses with its suppressive

machinery and its extensive governing personnel. The government shall resort to excessive taxation that will further strain citizens.

The banking and financial establishments were directed towards serving the parasitic capitalism to only benefit their loyal associates and corrupt officials without securities resulting in loss of public funds and the savings of citizens.

The economic policies of this regime have improvised the people of Sudan, and the poverty levels increased to 95%. Employment is open to favourites and loyalist of the regime. Youth and graduates are jobless roaming the streets exposed to delinquency and wasting energies that could have been used in serving and building Sudan.

The Broad National Movement (BNM) shall revise economic policy in all shapes and review the banking system to eradicate corruption. BNM shall distribute wealth on fair and equitable basis to promote development and prosperity especially in marginalized areas to those who never enjoyed the carrots of our country. This conference shall through one of its committees discuss the economic and living situation and submit recommendations to the conference. The duly democratically elected leadership of BNF shall with the help of experts and professionals lay the detailed economic programmes of the Front.

Media:

The media has become a critical tool in enlightening the public and declaring the positions and policies. The media: audio, visual, printed and electronic, is the force that reveals injustice, corruption and tyranny of totalitarian regimes. It is the means to bring people together to eliminate systems of oppression and dictatorship. We

urge that this conference should form a committee to investigate the role of the media to support the performance of BNF to the maximum benefit, especially in electronic media and the establishment of radio and satellite channels, websites and press. We pay tribute here to the Sudanese websites that have direct and strong influence on the masses of our people. The committee shall submit recommendations to the conference. Such recommendations are binding on leadership of the Front.

Foreign Policy:

The foreign policy of the regime was based on mistrust and hostility with the neighbouring countries and the international community. This led to confrontational attitude that denied Sudan from a lot of potential gains and privileges. In result thereto the International Community interfered in all our affairs and all Sudanese issues have become a matter of international concern. The regime turned to be an enemy to its own people, killing, oppressing and displacing them. This invited international intervention from all corners of the globe. Some came in support of the regime and others in support of regions subjected to oppression and aggression. International forces are now roaming in different parts of the country under different names and labels. Sudan lost its independence won and achieved by the sacrifices of the founding fathers.

The head of state is now a wanted fugitive for crimes he committed against his own people whom he is obliged to protect.

Our foreign policy shall be based on these pillars:

- 1- The protection of Sudan people and land of Sudan without any undue concession.

- 2- Good neighbourly relations, common interests and mutual respect.
- 3- Reconciling and rebuilding firm bridges with the international community for common benefit.
- 4- Adherence to the international law and treaties, covenants in general and those pertaining to human rights in particular.
- 5- Affirming fraternity and friendship with the nations of the world.
- 6- Combatting terrorism, religious radicalism and racial prejudice.

The legal committee:

The goals of the BNM of restructuring the state, supporting, insuring democracy and monitoring democracy within our parties, require the restructuring of our laws and the promulgation of a democratic constitution.

I urge the conference to form a committee to draw the main guidelines to be presented to the conference.

I urge the elected leadership of the BNM to establish specialised committees to draft a constitution and prepare legislations when the regime is removed.

In addition, a constitution for the BNM is required. We will present you with papers to be discussed. The BNM constitution will be presented to the conference to be approved.

Dear striving brothers and sisters:

In addition to the committees aforesaid, we call for the formation of other committees to discuss and recommend the following:

- 1- The objectives of BNM.
- 2- The means to achieve the objectives.
- 3- Human rights.
- 4- Women and children rights.
- 5- Organisation in Sudan and in the diaspora.
- 6- The front foreign relations.
- 7- Developments of Darfur issue.
- 8- Other matters.

Brothers and Sisters:

I have been discussing and deliberating the idea of establishing this front for the last two years.

We have been campaigning for it in many meetings, groups of Sudanese struggling for justice, in the United Kingdom and in Germany. I called for a constituent meeting in London, and temporary preliminary committee was formed from a president, secretary and seven members. The committee prepared for this congress through sub-committees headed by the members of the preliminary committee. The sub-committees were: the research committee, organisation committee, media committee, financial committee and foreign relations committee. This congress was the result of their hard work.

I thank all who attended the constituent meeting in London and the members of the preparatory committee. I also thank everyone who attended this conference and everyone who struggled to make this Front a reality and a working force for Sudan.

The name of BNM:

The name Broad National Movement we have been repeating, is not the final name of bnm. It is for you to decide to make it so. However, I urge that you retain the word BROAD to emphasise that it is BNM for all Sudanese, individuals and organisations who accept the throw of the regime.

Brothers and Sisters:

The BNM was born with its teeth as a giant movement to destroy the totalitarian regime of Inqaz and build a democratic civil Sudan. The National Congress Party is appalled and frightened and embarked on an anti-campaign against the Front before its birth. That is a source of strength.

The Front was born with the sole efforts of Sudanese and without the help of any foreign element. The finance of this conference was raised by little donations of Sudanese and all participants financed their own trip. We salute all who managed to attend and those who could not attend either because of visa requirements or inability to meet the cost of the trip.

Brothers and Sisters:

I call upon all Sudanese inside Sudan and in the diaspora to be part of this BNM.

I call on all the students in the universities and in high schools

I call upon all of you, men and women inside or outside the political parties, on all workers inside or outside trade unions, all members of NGOs and all who are not members of NGOs, all working in government institutions and outside.

I call labourers, peasants and farmers in Gazeira and Managil, in East, West, North and South Sudan to stand firm and solid under BNM to topple the rule of NCP and establish an alternative democratic rule.

The duty to fight this regime is not only a collective duty, but it is a personal responsibility of every Sudanese who has the honour and privilege to be so.

I call for the immediate formation of committees in every town, city and village in every Sudanese state inside Sudan and in all countries of diaspora.

We have to move together firmly and solidly with united will and determination to achieve our goals.

The clock started to ring.....

Long live Sudan

Long live Sudan

Long live Sudan

Ali Mahmoud Hassanein

ان الجبهة الوطنية العريضة ليست كياناً رافضاً للكيانات السياسييه وليست بديلاً عنها ولكنها الفريق القومي ياتي اليه ابناء و بنات الامة من كل فج عميق، من كل حزب ، من كل كيان، من كل نقابة، من كل منظمات المجتمع المدني ، من كل اقليم من أقاليم السودان ، ياتي اليه المهمشون ، المسحوقون ، المظلومون ، الذين ينشدون العزة والكرامة لسوداننا ، الذين ينتفضون من اجل الخلاص لوطننا ، الذين يقاتلون من أجل الحقوق الانسانية ، الذين ينادون من أجل صون وحدتنا ، الذين يرفضون ان يذلوا داخل وطنهم او يهانوا خارج وطنهم ، الذين يرفضون أن تهان بناتهم أمام قوات التخلف و الظلام ، الذين يعملون لتأمين مستقبل زاهر لابنائهم و احفادهم ، الذين يحتضنون منقو و تية و أوهاج و أبكر و ساغه و همت في وطن الحب و الوئام و التسامح و المساواه. تهدف الجبهة الوطنية العريضة الى إسقاط النظام وإعادة هيكلة الدولة السودانية لتحقيق الحرية والسلام والعدالة والتنمية والديمقراطية كما تعمل الجبهة على تصفية كافة مؤسسات المؤتمر الوطنى المهيمنة على الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية وإحلال مكانها مؤسسات وطنية غير حزبية تهدف الى خدمة المواطن السودانى بغض النظر عن إنتمائه الإثنى والدينى والثقافى والنوعى حيث تعمل على تأمين الحقوق الأساسية للمواطن من خلال فصل كامل للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ودعم كافة مؤسسات المجتمع المدنى للقيام بدورها تحقيقا للتنمية والرفاهية لكل افراد الشعب السودانى، كما تعمل الجبهة على إلغاء كافة القوانين القمعية و المقيدة للحرريات والتي انتهكت كرامة وأعراض بنات وأبناء الشعب السودانى وإصدار دستور ديمقراطى دائم و قوانين تحترم حقوق الإنسان وتكفل الحريات العامة وتتوافق مع المواثيق والعهود الدولية، وعليه فان الجبهة الوطنية العريضة تدعو كافة أفراد وكيانات الشعب السودانى بمختلف مكوناتها بالإتضمام إليها لتلبية نداء الوطن قبل أن يضيع، إذ أن عضويتها مفتوحة لكل سودانيه و سودانى بلغ من العمر ١٨ عاماً، في كل أقاليم السودان وفي كل دول المهجر باستثناء أعضاء وعملاء المؤتمر الوطنى ومن ثم فأن وسيلتها لتحقيق أهدافها هي العمل السياسى الجماهيرى الذى ينتظم كل مواقع العمل و السكن، وكل الوسائل الاخرى المتاحة لاسقاط النظام. فالجبهة إذن ليست خصماً لأحد غير نظام الإنقاذ وكل عمل معارض يتكامل ويصب في وعاء الجبهة الوطنية العريضة. وليكن الهدف واحد وهو إسقاط النظام و ليس التعايش و التحاور مع النظام. و ليكن الهدف هو إزالة النظام و ليس الإبقاء على النظام مع التحسين. إن مطالبة النظام بتعديل بعض التشريعات هو في المبني والمعنى المطالبة بإنقاذ محسنة